المُبهِرُ

فِي شَرْحِ نَظْمِ الآجُرُّومِيَّةِ

لِعُبَيْدِ رَبِّهِ



شرح

أَبِي زِيَادٍ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيْدٍ البُحَيْرِيِّ

غفر الله له

المُبْهِرُ

فِي شرح نظم الآجرومية

لِعُبَيْدِ رَبِّهِ مُحَمَّدٍ بْنِ أبه

شرح

أبي زياد محمد بن سعيد البحيري

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

مُقَدِّمَةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لِلَّهِ الرَّافِعِ لِأَوْلِيَائِهِ، الخَافِضِ لِأَعْدَائِهِ، المُقَدَّسِ بِصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَفْوَةِ رُسُلِهِ وَأَنْبِيَائِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَخُلَفَائِهِ.

أَمَّا بَعْدُ،

فهذا شرح مختصر لطيف على نظم الآجرومية لعبيد ربه، جَنَحْتُ فيه إلى التقعيد ليكون نافعا للمبتدي، مفيدا للمتوسط والمنتهي، راجيا من الله -جل وعلا- القَبُولَ، وسميتُه «**المُبْهِرَ في شرح نظم الآجرومية**».

فاللهَ أسألُ أن يكون نافعا لإخواني، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن يتقبل مني إنه هو السَّمِيعُ العَلِيمُ.

أبو زياد



مبادئ علم النحو

قال مقيده -عفا الله عنه-:

إِنَّ الْمَبَادِي فَاعْرِفَنَّ عَشَـرَهْ *** حَدًّا وَمَوْضُوعًا خُذَنْ فثَمَرَهْ
حُكْمٌ مَسَائِلٌ فَوَضْعٌ اسْتُمِدّْ *** اِسْمٌ وَنِسْبَةٌ وَفَضْلٌ اعْتُمِدْ

أولا: حده.

النحو لغة له معانٍ، منها: «**الجهةُ، والقصدُ، والمقدارُ، والنوعُ، والمِثْلُ**».

فيأتي بمعنى الجهة نحو: ذهبتُ نحوَ المسجدِ، **أي**: جهتَهُ، **ونحو قول الشاعر**:

يَحْدُو بِهَا كُلُّ فَتًى هَيَّاتِ *** وهُنَّ نَحْوُ البَيْتِ عَامِدَاتِ

ويأتي بمعنى القصد: كما لو قلتَ: «**نَحَوْتُ صَدَاقَتَهُ**»، **أي**: قَصَدْتُهَا، **وكـ** «**نَحَوْتُ الكَلَامَ**»، **أي**: قصدتُه.

ويأتي بمعنى المِثْلِ: كما لو قلتَ: «**زيدٌ نحوُ عمرٍو**»، **أي**: مثلُه، وكما نقول: «**نحو كذا وكذا**» في الكلام على العلوم الشرعية، أي: مثلُ كذا.

ويأتي بمعنى المقدار: نحو: «**عِندي نحوُ ألفِ دِينَارٍ**»، **أي**: مقدار. رُوِيَ عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ حَدِيثُ: «حَوِّلُوا مَقْعَدِي [نَحْوَ] الْقِبْلَةِ».

ويأتي بمعنى النوع: كما لو قلتَ: «**هذا الشيءُ على خمسةِ أَنْحَاءٍ**»، أي: على خمسة أنواع.

ويأتي لمعانٍ أُخَر: «**كالطريقِ، وبعضٍ، وقبيلةٍ تُسمى بني نحو**».

وقد ذكر الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل: عن الداودي أنه نظم معاني كلمة النحو؛ فقال:

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً *** جَمَعْتُهَا ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمُلَا
قَصْدٌ وَمِثْلٌ وَمِقْدَارٌ وَنَاحِيَةٌ *** نَوْعٌ وَبَعْضٌ وَحَرْفٌ فَاحْفَظِ المَثَلَا

واصطلاحًا: علم بأصول يُعرف بها أحوالُ أواخرِ الكلِمِ إعرابًا وبناءً، هذا إن جعلناه قَسِيما للصرف.

فقول: «**علم بأصول**». **أي**: علم بقواعد، فالعلم بتلك القواعد هو علم النحو.

وقول: «**يُعرف بها**». أي: بتلك القواعد «**أحوالُ**» أي: صفات وهيئات «**أواخرِ الكلِمِ**» فخرج بذلك البحث في أوائل الكلم وأواسطه، فإنه يكون للصرفيين لا النحاة، «**إعرابًا**» من حيث الرفع، والنصب، والجر، والجزم «**وبناءً**» من حيث لُزُومُهَا حَالَةً واحدة؛ كالبناء على السكون، والبناء على الفتح، والبناء على الضم، والبناء على الكسر.

موضوعه:

الكلمات العربية من حيث البناءُ والإعرابُ وما يتبع ذلك.

ثمرته:

به يُفهم الكتابُ والسنةُ، وينفى به عن الإسلام تحريف المبطلين.

نسبته:

أحد علوم العربية، ونسبته إلى غيره من العلوم التباين.

فضله :

أخرج ابنُ أبي شيبةَ في "المصنف" عن ابن مسعودٍ وابن عمرَ أنهما قالا: «**أَعْرِبُوا الْقُرءانَ**»، ويُروى مرفوعا ولا يصح.

وأخرجَ عن أبيٍّ بن كعب قال: «**تعلموا العربية كما تَعَلَّمُونَ حِفْظَ القرءان**».

ورُوي عن ابن عمرَ أنه كان «**يضرب ولَده على اللحن**»، ورُوي عن كثير من السلف تَأْدِيبُهم أولَادَهُم على اللحن.

ورُوي عن عمرَ بنِ الخطاب قولُه: " **تعلموا العربية** " وله طرق لا تسلم من ضعف.

وأخرج الخطيبُ في "الجامعِ " عن الشعبي أنّه قال: "**النَحو في العلمِ كالمِلحِ في الطّعامِ لا يُستغنى عنه**".

وقال شُعبةُ: " **إِذَا كَانَ الْمُحَدِّثُ لَا يَعْرِفُ النَّحْوَ فَهُوَ كَالْحِمَارِ يَكُونُ عَلَى رَأْسِهِ مِخْلَاةٌ لَيْسَ فِيهَا شَعِيرٌ** ". أخرجه البيهقي في شعب الإيمان.

وذكر الذهبي في "السير" (١٠/ ١٧٨) **عن الأصمعي أنه قال:**

"إنَّ أخوفَ ما أخاف على طالبِ العلمِ إذا لم يعرفِ النَّحوَ أن يدخلَ في جملةِ قولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «**مَن كَذَبَ عَلَي مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»".

وذكر ابنُ عبدِ البرِّ في "بَهْجَةِ المَجَالِسِ" (ص٨) **عن ابن المبارك أنه قال:**

"اللَّحنُ في الكلام أَقْبَحُ من آثارِ الجُدَرِيِّ في الوجه". والجدري بضم الجيم وفتحِها، الجَدري".

وقال ابن فارس في "الصَّاحِبِيّ" (ص١١):

"وَقَدْ كَانَ الناس قديمًا يجتنبون اللحنَ فيما يكتبُونَه أَوْ يقرأُونَهُ اجتنابَهم بعضَ الذنوب.

فأما الآن فقد تجوزا حَتَّى إن المحدِّثَ يحدثُ فليحن، والفقيهَ يؤلف فيلحن، فإذا نُبها قالا: مَا ندري مَا الإعرابُ وإنما نحن محدّثون وفقهاء".

وقال ابنُ الجوزي: ومِن العلومِ التي تَلزَمُ صاحبَ الحديث: معرفتُه للإعراب؛ لئلا يَلحن، ولِيورِدَ الحديثَ على الصِّحَّة.

وقال الزَّجَّاج:

"سَمِعْتُ أبا العَبَّاسِ المُبَرَّد يقول: **كان بعضُ السَّلَف يقول**: عليكم بالعربيَّة؛ فإنَّها المروءةُ الظَّاهرةُ".

وذُكِرَ عن الإمام أحمد -رحمه الله-: "كَرَاهَةُ الرَّطانة، وتسميةُ الشُّهُور بالأسماءِ الأعجَميَّة".

واضعه:

أبو الأسود الدؤلي، بأمر من علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

اسمه:

علمُ النحوِ، من إطلاقِ المصدرِ وإرادةِ اسمِ المفعول، **أي**: المَنْحُوّ، ثُمَّ نُقِلَ وجُعِلَ عَلَمًا على هذا الفن.

ويُسمى علمَ الإعراب، وعلم العربية، من إطلاق الكل وإرادة الجزء.

استمداده:

من الكتاب وكلام العرب بالاتفاق، ويُستمد من السنة على خلاف.

حكمه:

فرضُ كفايةٍ على الأمةِ، وفرضُ عين على المجتهد، وفرضُ عينٍ على كل عبد إذا توقف فَهْمُ شيءٍ من الواجبات عليه، فما لا يتم الواجبُ إلا به فهو واجبٌ، ويَرى بعضُهم: أن تعلُّمَهُ فرضُ عين مطلقا.

مسائله:

منها: «**الفاعلُ مرفوعٌ، والمضافُ إليه دائما يكون مجرورًا، والحروف كلُّها مبنيةٌ**» إلى غير ذلك مما سيأتيك.

وهذه القواعد عَرَفَهَا النحاةُ بتتبع الجزئيات، **أي**: ما يُعرف بالاستقراء الكلي أو الجزئي؛ **قال الأخضريُّ في** "**سلمه**":

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيْ اسْتُدِلْ *** فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

نظم الآجرومية

نظم الآجرومية

المقدمة

١. قَـالَ عُبَيْـدُ رَبِّـهِ مُحَمَّـدُ: *** اللهَ فِي كُـلِّ الأُمُـورِ أَحْـمَدُ

٢. مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ المُنْتَقَى *** وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ ذَوِي الـتُّـقَى

٣. وَبَعْـدُ: فَالقَصْـدُ بِـذَا المَنْظُومِ *** تَسْـهِيلُ مَنْـثُورِ ابْـنِ آجُـرُّومِ

٤. لِمَـنْ أَرَادَ حِفْظَـهُ وَعَسُـرَا *** عَلَيْـهِ أَنْ يَحْـفَظَ مَـا قَـدْ نُثِـرَا

٥. واللهَ أَسْتَعِيـنُ فِي كُلِّ عَـمَـلْ *** إِلَيْـهِ قَصْـدِي وَعَلَيْـهِ المُتَّكَـلْ

بَابُ الكَلَامِ

٦. إِنَّ الكَلَامَ عِنْدَنَا -فَلْتَسْتَمِعْ- *** لَفْـظٌ مُرَكَّـبٌ مُفِيـدٌ قَـدْ وُضِعْ

٧. أَقْسَـامُهُ الَّـتِي عَـلَيْهَا يُبْـنَى: *** اِسْـمٌ وَفِعْـلٌ ثُـمَّ حَـرْفُ مَعْـنَـى

٨. فَالِاسْمُ: بِالخَـفْـضِ وَبِالتَّنْوِينِ أَوْ *** دُخُـولِ «أَلْ» يُعْـرَفُ فَاقْـفُ مَـا قَـفَـوْا

٩. وَبِحُرُوفِ الخَفْضِ وَهْيَ مِنْ، إِلَى *** وَعَـنْ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَـا، وَعَلَى

١٠. وَالـكَافُ، والـلَّامُ، وَوَاوٌ، وَالتَّـا *** وَمُـذْ، وَمُنْـذُ، وَلَعَـلَّ، حَـتَّى

١١. وَالفِعْلُ: بِالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَبِقَدْ *** -فَـاعْلَمْ- وَتَـا التَّأْنِيـثِ مَيْـزُهُ وَرَدْ

١٢. وَالحَـرْفُ: يُعْـرَفُ بِـأَلَّا يَقْـبَلَا *** لِاسْـمٍ وَلَا فِعْـلٍ دَلِيـلًا كَـ«بَـلَى»

بَابُ الإِعْرَابِ

١٣. الِاعْـرَابُ تَغْيِيـرُ أَوَاخِـرِ الكَلِـمْ *** تَقْـدِيرًا اوْ لَفْظًـا فَـذَا الحَـدَّ اغْتَـنِم

١٤. وَذَلِـكَ التَّغْيِيـرُ لِاضْـطِرَابِ *** عَوَامِـلٍ تَدْخُـلُ لِلإِعْـرَابِ

١٥. أَقْسَـامُهُ: أَرْبَعَـةٌ تُـؤَمُّ *** رَفْـعٌ، وَنَصْـبٌ، ثُـمَّ خَفْضٌ، جَـزْمُ

١٦. فَـالْأَوَّلَانِ دُونَ رَيْـبٍ وَقَـعَـا *** فِي الِاسْـمِ وَالفِعْـلِ المُضَـارِعِ مَعَـا

١٧. فَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالخَفْضِ كَمَا *** قَـدْ خُصِّـصَ الفِعْـلُ بِجَـزْمٍ فَاعْلَمَـا

بَابُ عَلَامَاتِ الرَّفْعِ

١٨. ضَـمٌّ، وَوَاوٌ، أَلِـفٌ، وَالنُّـونُ *** عَلَامَـةُ الرَّفْـعِ بِهَـا تَكُـونُ

١٩. فَـارْفَعْ بِضَـمٍّ مُفْـرَدَ الأَسْـمَاءِ *** كَـ «جَـاءَ زَيْـدٌ صَـاحِبُ العَـلَاءِ»

٢٠. وَارْفَعْ بِهِ الجَمْعَ المُكَسَّـرَ وَمَـا *** جُمِـعَ مِـنْ مُؤَنَّـثٍ فَسَـلِمَا

٢١. كَذَا المُضَـارِعُ الَّذِي لَـمْ يَتَّصِـلْ *** شَيءٌ بِـهِ كَـ «يَهْتَـدِي» وَكَـ «يَصِـلْ»

٢٢. وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ خَمْسَـةً: أَبُوكَـا *** أَخُـوكَ، ذُو مَـالٍ، حَمُـوكِ، فُوكَـا

٢٣. وَهَكَذَا الجَمْعَ الصَّحِيحَ فَاعْرِفِ *** وَرَفْـعُ مَـا ثَنَّيْـتَـهُ بِالأَلِـفِ

٢٤. وَارْفَعْ بِنُـونٍ: يَفْعَـلَانِ يَفْعَلُـونْ *** وَتَفْعَـلَانِ تَفْعَـلِينَ تَفْعَـلُونْ

بَابُ عَلَامَاتِ النَّصْبِ

٢٥. عَلَامَةَ النَّصْبِ لَهَا كُنْ مُحْصِيَا *** الفَتْحَ، والأَلِفَ، والكَسْرَ، وَيَا

٢٦. وَحَذْفَ نُونٍ، فَالَّذِي الفَتْحُ بِهِ *** عَلَامَةٌ -يَا ذَا النُّهَى- لِنَصْبِهِ

٢٧. مُكَسَّرُ الجُمُوعِ ثُمَّ المُفْرَدُ *** ثُمَّ المُضَارِعُ الَّذِي كَـ «تَسْعَدُ»

٢٨. بِالأَلِفِ الخَمْسَةَ نَصْبَهَا الْتَزِمْ *** وَانْصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ سَلِمْ

٢٩. وَاعْلَمْ بِأَنَّ الجَمْعَ والمُثَنَّى *** نَصْبُهُمَا بِاليَاءِ حَيْثُ عَنَّا

٣٠. وَخَمْسَةُ الأَفْعَالِ نَصْبُهَا ثَبَتْ *** بِحَذْفِ نُونِهَا إِذَا مَا نُصِبَتْ

بَابُ عَلَامَاتِ الخَفْضِ

٣١. عَلَامَةُ الخَفْضِ الَّتِي بِهَا يَفِي *** كَسْرٌ، وَيَاءٌ، ثُمَّ فَتْحٌ فَاقْتَفِ

٣٢. فَالخَفْضُ بِالكَسْرِ لِمُفْرَدٍ وَفَى *** وَجَمْعِ تَكْسِيرٍ إِذَا مَا انْصَرَفَا

٣٣. وَجَمْعِ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ المَبْنَى *** وَاخْفِضْ بِيَاءٍ -يَا أَخِي- المُثَنَّى

٣٤. وَالجَمْعَ وَالخَمْسَةَ فَاعْرِفْ واعْتَرِفْ *** وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفْ

بَابُ عَلَامَاتِ الجَزْمِ

٣٥. إِنَّ السُّكُونَ -يَا ذَوِي الأَذْهَانِ- *** وَالحَذْفَ لِلجَزْمِ عَلَامَتَانِ

٣٦. فَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ مُضَارِعًا أَتَى *** صَحِيحَ الآخِرِ كَـ «لَمْ يَقُمْ فَتَى»

٣٧. وَاجْزِمْ بِحَذْفٍ مَا اكْتَسَى اعْتِلَالَا *** آخِرُهُ، وَالخَمْسَةَ الأَفْعَالَا

بَابُ الأَفْعَالِ

٣٨. وَهْـيَ ثَـلَاثَـةٌ: مُضِـيٌّ قَـدْ خَـلَا *** وَفِعْـــلُ أَمْـــرٍ، وَمُضَـــارِعٌ تَـــلَا

٣٩. فَالْمَاضِـي مَفْتُوحُ الْأَخِيـرِ أَبَـدَا *** وَالأَمْرُ بِالْـجَـزْمِ لَدَى الْبَـعْضِ ارْتَـدَىٰ

٤٠. ثُـمَّ المُضَـارِعُ الَّذِي فِي صَـدْرِهِ *** إِحْـدَىٰ زَوَائِـدِ «أَنَيْـتُ» فَـادْرِهِ

٤١. وَحُكْمُـهُ الرَّفْـعُ إِذَا يُجَـرَّدُ *** مِـنْ نَاصِـبٍ وَجَـازِمٍ كَـ «تَسْـعَدُ»

بَابُ نَوَاصِبِ المُضَارِعِ

٤٢. وَنَصْبُهُ بِأَنْ، وَلَـنْ، إِذَنْ، وَكَـيْ *** وَلَامِ كَـيْ، لَامِ الجُحُـودِ يَـا أُخَيْ

٤٣. كَـذَاكَ حَـتَّىٰ، وَالجَـوَابُ بِالفَـا *** وَالـوَاوِ، ثُـمَّ أَوْ، رُزِقْـتَ اللُّطْفَـا

بَابُ جَوَازِمِ المُضَارِعِ

٤٤. وَجَـزْمُهُ إِذَا أَردتَّ الـجَـزْمَا *** بِـ «لَـمْ، وَلَمَّـا، وَأَلَـمْ، أَلَمَّـا

٤٥. وَلَامِ الَامْـرِ، وَالدُّعَـاءِ، ثُـمَّ لَا *** فِي النَّـهْيِ وَالدُّعَـاءِ، -نِلْـتَ الأَمَـلَا-

٤٦. وَإِنْ، وَمَـا، وَمَـنْ، وَأَنَّىٰ، مَهْمَـا *** أَيٍّ، مَـتَىٰ، أَيَّـانَ، أَيْـنَ، إِذْمَـا

٤٧. وَحَيْثُـمَا، وَكَيْفَـمَا، ثُـمَّ إِذَا *** فِي الشِّعْرِ لَا فِي النَّثْـرِ فَـادْرِ المَأْخَـذَا

شَرْحُ مُقَدِّمَةِ النَّاظِمِ

١. قَالَ عُبَيْدُ رَبِّهِ مُحَمَّدُ: *** اللهَ فِي كُلِّ الأُمُورِ أَحْمَدُ
٢. مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ المُنْتَقَى *** وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي التُّقَى
٣. وَبَعْدُ: فَالقَصْدُ بِذَا المَنْظُومِ *** تَسْهِيلُ مَنْثُورِ ابْنِ آجُرُّومِ
٤. لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ وَعَسُرَا *** عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ مَا قَدْ نُثِرَا
٥. واللهَ أَسْتَعِينُ فِي كُلِّ عَمَلْ *** إِلَيْهِ قَصْدِي وَعَلَيْهِ المُتَّكَلْ

بدأ بالبسملة كما في بعض النسخ، وذلك لعدة أمور:

أولا: تأسيا بكتاب الله جل وعلا.

ثانيا: تأسيا بسنة النبي ﷺ القولية؛ إذ أخرج مسلم (ح٤٧٣٢)، وأحمد (ح١٣٨٢٧)، وغيرهما عَنْ أَنَسٍ أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ فِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: «**اكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... الحديث**».

ثالثا: تأسيا بسنة النبي ﷺ الفعلية؛ إذ كان النبي ﷺ يفتتح رسائله بالبسملة كما عند البخاري (١٢/١) من حديث هِرَقْلَ المشهور.

رابعا: للاستعانة بالله-سبحانه وتعالى-على القول بأن الباء للاستعانة.

والمَعْنَى: بسم الله الرحمن الرحيم أَكْتُبُ أو أؤلف، فقدرنا المُتَعَلَّقَ فِعْلًا مُتَأَخِّرًا مُنَاسِبًا للمَقَامِ على القول المختار.

وقوله: «قَالَ».

أي: سيقول؛ لأنه لم ينته من منظومته، بدليل قوله: «**واللهَ أَسْتَعِينُ**»، ولو كان قد كتب مقدمتَه بعد أن انتهى من نظمه لقال: واللهَ استعنتُ.

فالمعنى: يقول عبيد ربه، فالفعل «**قال**» ماض لفظا مضارع مَعْنًى؛ كالفعل أتي في قوله -تعالى-: ﴿**أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ**﴾ [النحل:١]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ**﴾ [النمل:٨٧].

فجاء في هذين الموضعين بماضي اللفظ الدالِّ على الاستقبال بدليل قوله: «**فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ، ويوم يُنْفَخُ**»؛ لأنه مُتَحَقَّقُ الوقوع لا شك في ذلك؛ **قال السيوطي في "عقود الجمان"**:

وَمِنْهُ مَاضٍ عَنْ مُضَارِعٍ وُضِعْ *** لِكَوْنِـهِ مُحَقَّقًا نَـحْـوُ فَـزِعْ

فإن قيل: علمنا أنه متحققُ الوقوعِ في حق الرب -جل وعلا- أفيكون كذلك في كلام الناظم؟

قلتُ: نَزَّلَ الناظم حُصُولَ سَبَبِ التَّأْلِيفِ مُنَزَّلَةَ حُصُولِ المُسَبَّبِ؛ لأن لَدَيْهِ المَلَكَةَ على النظم، فلشدة عزمه وقدرته على النظم جاء بالماضي.

وقوله: «عُبَيْدُ».

تصغير عبد، وهو فاعل قال.

والعَبْدُ لغة: مشتق من «**العُبُودِيَّةِ**»، وهي «**الخُضُوعُ والذُّلُ**»، من «**عَبَدَ، يَعبُدُ، عِبَادَةً، وعُبُودِيَّةً، فهو عَابِدٌ، ومَعْبُودٌ**»، وهو مفرد «**عَبِيدٍ**»، ويُجمع أيضا على «**عُبُدٍ، وأعْبُدٍ، وعُبْدَانٍ، وعِبَادٍ**»، والعَبْدُ ضِدُّ الحُـرِّ، فالناظم-رحمه الله- خاضع وذليل لله-جل جلاله- لا لغيره، هذا ما نَظُنُّهُ به.

وقوله: «رَبِّهِ».

أراد به في هذا الموضع الإله، **أي**: عبيد الله، **ويجوز**: عُبَيْدُ مَالِكِهِ.

وقوله: «مُحَمَّدُ».

عَلَمٌ على الناظم، منقول من المصدر الذي هو «**التحميد**»، وهو في قوله «**محمد**»: عَطْفُ بَيَانٍ من عُبَيْد، **واسمه**: مُحَمَّدُ بْنُ آبَّهْ، أو أَبَّهْ، أو أُبُّهْ، أو أُبَّا، أو أُبُّو القَلَّاوِيُّ المُتَوَفَّى في أوائل القرن الثاني عشر الهجري.

وقد وقع في بعض النسخ: «**قال ابن أَبَّه واسمه محمد**»، وفي بعضها: «**أُبَّا، وأُبُّو**».

وقوله: «اللهَ».

مفعول به مقدم للفعل «**أَحْمَدُ**»، وأصله «**إله**» على قول سيبويه، حُذِفَتْ منه الهمزة وعُوِّضَ عنها بأل، وهو على زنة «**فِعَالٍ**» بمعنى «**مَفْعُولٍ**»، **أي**: مألوه.

وقوله: «فِي كُلِّ الأُمُورِ أَحْمَدُ».

أي: اللهَ على كل أحوالي وشؤوني أَحْمَدُ، **والأمور**: جمع أمر، وقد قدَّمَ الناظمُ المفعولَ به للاهتمام؛ **قال ابن الشحنة**:

وَقَدِّمِ المَفْعُولَ أَوْ شَبِيهَـهُ *** رَدًّا عَلَىٰ مَنْ لَمْ يُصِبْ تَعْيِينَهُ
وَبَعْضَ مَعْمُولٍ عَلَىٰ بَعْضٍ كَمَا *** إِذَا اهْتِمَامٌ أَوْ لِأَصْلٍ عُلِمَا

فأفاد بهذا التقديمِ الحَصْرَ؛ لأن تقديمَ ما حقه التأخير من طرق القصر والحصر؛ **قال**:

طُرُقُهُ النَّفْـيُ وَالاِسْتِثْنَـا هُمَا *** وَالْعَطْفُ وَالتَقْدِيمُ ثُمَّ إِنَّمَا

فالمعنى: أَحْمَدُ اللهَ على كل أحوالي لا أحمدُ غَيْرَهُ، وهذا حال المؤمن دائما.

والحَمْدُ لغة: خِلَافُ الذَّمِّ، وهو الثناء بالجميل، والحمد مصدر «**حَمِدَ يَحْمَدُ حَمْدًا، فهو حَامِدٌ، ومَحْمُودٌ، وحَمِيدٌ**».

وشرعا: **قال ابن القيم في** "بدائع الفوائد" (٣٢٥/٢): "ذكر محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه".

وقد بدأ الناظم بالحمد -ابتداءً إضافيا على القول بأنه بدأ بالبسملة- اقتداءً بكتاب الله -جل وعلا-، وبسنة النبي ﷺ الفعلية والقولية.

فمن السنة الفعلية: افْتِتَاحُ النبي ﷺ خُطْبَةَ الحاجةِ بالحمد، كما عند مسلم «ح٢٠٤٥» وغيره.

ومن السنة القولية: النطق بخطبة الحاجة، وقد احتج بعضهم بما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه «١١٦/٩/ ٢٧٢١٩» من طريق قُرَّةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**كُلُّ كَلَامٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ**».

وهو حديث ضعيف، كما بينتُه في كتاب «**قَطْفِ الثَّمَرَاتِ فِي شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ**».

وجملة: «**اللهَ فِي كُلِّ الأُمُورِ أَحْـمَدُ**». في محل نصبِ مفعولٍ به مقول القول، أو في محل نصب مفعول مطلق على ما ذهب إليه ابن الحاجب.

وقوله: «مُصَلِّيًا».

أي: حالة كوني طالبا من الله الصلاة على رسوله، وهو حال مُقَدَّرَةٌ من فاعل «**أحمدُ**» المستتر.

وأصل الصلاة في اللغة: الدُّعاءُ بِخَيْرٍ؛ أخرج الشيخان عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «**كَانَ إِذَا أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ بِصَدَقَتِهِ قَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى**».

وهذا تفسير من النبي ﷺ لقوله -تعالى-: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [التوبة:١٠٣]. وليست هي الصلاةَ الشرعية، فلا بد من أن تكون اللغوية.

وقال الأعشى ميمونُ بنُ قيس كما في "ديوانه" (ص١٥١) "من البسيط":

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحِلًا *** يَا رَبِّ جَنِّبْ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا

عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتِ فَاغْتَمِضِي *** نَوْمًا فَإِنَّ لِجَنْبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعَا

أي: عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي دَعَوْتِ، **وقال أيضا** (٦١/١):

لَهَا حَارِسٌ مَا يَبْـرَحُ الدَّهْرَ بَيْتُهَا *** إِذَا ذُبِحَتْ صَلَّى عَلَيْهَا وَزَمْزَمَا

وهذا الدعاء قد يكون بمعنى البركة، وهذا مسموع أيضا.

أما صلاةُ اللهِ على أنبيائِهِ والصالحين من خَلْقه فحُسْنُ ثَنَائِهِ عَلَيْهِمْ وحُسْنُ ذِكْرِهِ لَهُمْ؛ كذا قال الليث في "العين".

وصلاةُ اللهِ على النبي ﷺ هي ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ، وهو الذي ذكره البخاريُّ في "صحيحه" (٤٨٢/٢) عن أبي العالية، **وقيل**: هي رحمة خاصة من الله -جل جلاله- للنبي ﷺ، والأول أصح.

والأَلِفُ في «**الصلاة**» مُبْدَلَةٌ عن واو؛ لأن جَمْعَهَا «**صَلَوَاتٌ**» وَتَثْنِيَتَهَا «**صَلَوَانِ**».

وقوله: «عَلَى الرَّسُولِ».

جار ومجرور متعلق بقوله «**مصليا**».

والرَّسُولُ: صَارَ عَلَمًا بالغَلَبَةِ على نبينا محمد ﷺ، **وهو في اللُغَةِ**: اسم من «**أَرْسَلَ**» بمعنى «**بَعَثَ وَوَجَّهَ**»، وهو فَعُوْلٌ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ، أي: «**مُرْسَلٍ**»، وقد يأتي بمعنى «**الرِّسَالَةِ**»، والرَّسُولُ مُفْرَدٌ يُجمع على «**رُسُلٍ، وأَرْسُلٍ، ورُسْلٍ**»، وسُمِّيَ «**رَسُولًا**» لأنه ذو رِسالة.

والرَّسُولُ: ذَكَرٌ حُرٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ اصْطَفَاهُ اللهُ فَأَوْحَى إِلَيْهِ بِتَبْلِيغ شَرْعٍ جَدِيدٍ لِقَومٍ كَفَرُوا.

وقوله: «المُنْتَقَى».

أي: المُصْطَفَى المُخْتَارِ، **يقال**: انتقيت الشَّيْءَ إذا أَخَذْتُ خِيارَهُ، والأنبياء هم صفوة الناس؛ كما قال الله -تعالى-: ﴿ **ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ** ﴾ [الحج:٧٥].

والنبي محمد ﷺ هو أفضلهم، فهو سَيِّدُ وَلَدِ آدم، وإمامُ الأنبياء والمرسلين، فقد أخرج مسلم (ح ٦٠٧٧) عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ -رضى الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِى هَاشِمٍ وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِى هَاشِمٍ**».

وروى البخاري (٤٣٤٣)، ومسلم (٥٠١، ٥٠٢) عن أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

ولا خلاف بين العلماء في تفضيل النبي محمد ﷺ على غيره مِن الأنبياء عليهم السلام، وفضائلُهُ ﷺ أكثرُ من أن تحصى في هذا المقام.

وقوله: «وَآلِهِ».

أي: وطالبا من الله الصلاةَ على آل النبي ﷺ، **والْآلُ**: هم الأتباع على الصحيح، كما قال -تَعَالَى-: ﴿ **أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ** ﴾ [غافر: ٤٦]، **أي**: أتباع فرعون، لكنَّ المراد بالآل في كلام الناظم أهلُ بيت النبي ﷺ.

وقوله: «وَصَحْبِهِ».

أي: ومصليا على أصحابه رضوان الله عليهم، **وصاحب النبي** ﷺ: هو مَنْ رأى النبيَّ ﷺ وآمَنَ بِهِ، وَمَاتَ على ذلك، والصحب اسم جَمْعٍ لصاحب، كـ «رَكْبٍ وَرَاكِبٍ»، وليس جمعَ تكسير كما ذهب إليه الأخفش؛ لأنه لم يأت على زنة جموع التكسير؛ **قال ابن مالك في** "الكافية الشافية":

وَمَا سِوَاهُ وَزْنُ فَعْلٍ أَوْ فَعَلْ *** فَهْوَ اسْمُ جَمْعٍ نَحْوُ رَكْبٍ وَهَمَلْ

وقوله: «ذَوِي التُّقَى».

نعت لصَحْبِهِ، **أي**: وصحبِهِ المُتَّصِفِينَ بالتقوى، وهي صفةُ مدحٍ كَاشِفَةٌ لا تُفِيدَ تَخْصِيصًا لِصَحْبِهِ عن آله؛ **قال ابن مالك في** "الكافية الشافية":

والنَّعْتُ -غَالِبًا- لِتَخْصِيصِ الذي *** يَتْلُوهُ كَـ "اهْجُرَنَّ زَيْدًا البَذِي"
وَقَدْ يُفِيدُ مَدْحًا اوْ تَرَحُّمَا *** أَوْ ذَمًّا اوْ تَوْكِيدَ مَا تَقَدَّمَا

وَذَوِي: جمع «**ذِي**» التي بمعنى صاحب، كما سيأتي بيانه في بابه.

والتقوى: تَوَقِّي مَا يُغْضِبُ اللهَ -جل وعلا- بفعل المأمور، واجتناب المحظور.

وقوله: «وَبَعْدُ».

الواو نائبة عن «**أَمَّا**» النائبةِ عن «**مَهْمَا**»، والسنة أن يقول: «**أَمَّا بَعْدُ**»، كما قال النبي ﷺ، لكن النظام يأتون بالواو لضرورة النظم.

وأمَّا: حرف شرط وتفصيل وتوكيد، **وَبَعْدُ**: ظرف زمان مبهم يُفهم بإضافته، وهو مقطوع عن الإضافة التي نُوِيَ معناها، ولذلك بُنِيَ على الضم.

والمعنى: مَهْمَا يَكُنْ من شيء بَعْدَ مُقَدِّمَتِي فأقول: كذا وكذا.

وقول: «**أَمَّا بَعْدُ**» هو فَصْلُ الخِطَابِ الذي آتاه اللهُ دوادَ على أحد الأقوال، كما في قوله –تعالى-: ﴿**وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ**﴾ [ص:٢٠].

وقوله: «فَالقَصْدُ بِذَا المَنْظُومِ».

أي: فَمُرَادِي وَنِيَّتِي بهذا المَنْظُومِ، والقصد مصدر: «**قَصَدَ يَقْصِدُ قَصْدًا**»، وهو مصدر أَرَادَ به اسمَ المفعول، **أي**: المقصود.

والنظم اصطلاحا: ما يكون على بحر من بحور الشعر الستة عشر، **والشعر**: الكلامُ المَوْزُونُ قَصْدًا، وهذه المنظومة على بحر الرجز، **وتفعيلات الرجز**:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ *** مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

ومِفْتَاحُهُ:

في أبحر الأرجاز بحر يسهلُ *** مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُ

ولبحر الرجز أربعُ أَعَارِيضَ، وهي: «**مُسْتَفْعِلُنْ، وَمَفَاعِلُنْ، وَمُفْتَعِلُنْ، وَمَفْعُولُنْ**».

وخمسةُ أضربٍ، وهي: «**مُسْتَفْعِلُنْ، وَمَفَاعِلُنْ، وَمُفْتَعِلُنْ، وَمَفْعُولُنْ، وَفَعُولُنْ**».

والعَرُوضَةُ: آخرُ المِصراعِ الأول.

والضَّرْبُ: آخرُ المِصراع الثاني، وما سواهما يُسمى حشوا.

وقوله: «تَسْهِيلُ مَنْثُورِ ابْنِ آجُرُّومِ».

أي: تَيْسِيرُهُ؛ لأن النظمَ أسهلُ في الحفظ من النثر لوزنه المُقَفَّي، وَحِفْظُ ما هو موزونٌ أسهلُ من حفظ ما ليس موزونا؛ إذ لو سَقَطَتْ كلمةٌ من الوزن لاستشعرها بالحس، ولذلك يكون الشعر أقربَ عند الاستحضار من النثر؛ **قال السفاريني**:

وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ *** أَنْ يَعْتَنُوا في سَبْـرِ ذَا بِالنَّظْمِ
لِأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِفْظِ كَمَا *** يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

وَنَظْمُ الكلامِ المَنْثُورِ يُسمى في علم البيان بالعَقْدِ.

وأرى أن يعتني طالبُ العلم بحفظ المنظومات في علوم الآلة والوسائل، أما علوم المقاصد فتُحفظ نثرا، لا سيما الاعتقادُ والحديث، فيحفظان على الدليل من الكتاب والسنة.

وابن آجروم: هو أبو عبد الله محمدُ بنُ محمدِ بنِ دَاوُدَ الصِّنْهَاجِيُّ المعروفُ بابن آجروم، المتوفي سنةَ ثلاثٍ وعشرين وَسَبْعِمِئَةٍ من الهجرة النبوية.

وقوله: «لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ وَعَسُرا».

أي: لمن أراد حفظ المنثور واسْتِحْضَارَهُ أي وقت شاء فصعب عليه ذلك.

والفعل «**عَسُرَ**» يأتي من بابي «**كَرُمَ، وفَرِحَ**»، والألف في «**عَسُرَا**» لإطلاق الروي.

والعُسْرُ: ضِدُّ اليُسْـرِ، وهو ما فيه ضِيقٌ وصُعُوبَةٌ، وفَاعِلُ «**عَسُرَ**» هو المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ «**أَنْ**» والفِعْلِ «**يَحْفَظُ**» في قوله: «**أَنْ يَحْـفَظَ**».

وقوله: «عَلَيْهِ».

جار ومجرور متعلق بعَسُرَ.

و«مَا»: اسم موصول بمعنى الذي، **و«قَدْ»:** للتحقيق، **و«نُثِرَا»:** بألف إطلاقية أيضا، وهو فعل ماض مبني للمفعول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى منثور ابن آجروم، والموصول مع صلته يُؤَوَّلُ باسم مفعول، أي: «**المَنْثُور**».

ويجوز أن يكون قوله: «**عَلَيْهِ**» كلامًا مستأنفًا، فيكون حينئذ اسمَ فعلٍ مضارعٍ مقيس بمعنى يَلْزَمُ، **أي**: إن صعب عليه حفظ المنثور يلزمه أن يحفظ المنظومَ.

يعني: أَنَّهُ نَظَمَ هذا المَنْظُومَ لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَ مَنْثُورِ ابنِ آجرومِ وَصَعُبَ عَلَيْهِ حِفْظُهُ واسْتِحْضَارُهُ عن ظَهْرِ قلب.

ولا يعني ذلك أن النظم أفضلُ من كل وجه، بل فَهْمُ المَنْثُورِ أيسر من فهم المنظوم؛ لأن الشاعر كثيرا ما تقع له بعضُ الضرورات، وليس ذلك موجودا في النثر، ثم إن الشاعر قد يقدم وقد يؤخر لاستقامة الوزن والقافية فيُلْغِز.

وقوله: «واللهَ أَسْتَعِينُ فِي كُلِّ عَمَلْ».

أي: وأطلب العونَ من الله في كل أعمالي، ولا أطلبه من غيره.

وقوله: «إِلَيْهِ قَصْدِي».

أي: توجهي إليه وَحْدَهُ لا إلى غيره، قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ لإفادة الحصر والقصر.

وقوله: «وَعَلَيْهِ المُتَّكَلْ».

أي: وعليه الاتِّكَالُ والاعْتِمَادُ -سبحانه- لا على غَيْـرِهِ.

ومُتَّكَل: مصدر ميمي على وزن «**مُفْتَعَلٍ**» من «**اتَّكَلَ يَتَّكِلُ اتِّكَالًا، فهو مُتَّكِلٌ**»، وأصله: «**اوْتَكَلَ**» على وزن «**افْتَعَلَ**» مِنْ «**وَكَلَ**»، فقُلِبَتِ الواوُ تاءً، ثم أُدْغِمَتِ التَّاءُ في التَّاءِ؛ **كما قال الطهطاوي في** "نظم المقصود":

وَإِنْ تَكُنْ فَا الِافْتِعَالِ يَـا سَكَنْ ** أَوْ وَاوًا اوْ ثَـا صَيِّـرَنْ تَا وَادْغِمَنْ

البَّابُ الأَوَّلُ

بَابُ الكَلَامِ

بَابُ الكَلَامِ

٦. إِنَّ الكَلَامَ عِنْدَنَا -فَلْتَسْتَمِعْ- *** لَفْظٌ، مُرَكَّبٌ، مُفِيدٌ، قَدْ وُضِعْ

٧. أَقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى: *** اِسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى،

٨. فَالِاسْمُ: بِالخَفْضِ وَبِالتَّنْوِينِ أَوْ *** دُخُولِ «أَلْ» يُعْرَفُ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

٩. وَبِحُرُوفِ الخَفْضِ وَهْيَ مِنْ، إِلَى، *** وَعَنْ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَا، وَعَلَى،

١٠. وَالكَافُ، والَّلامُ، وَوَاوٌ، وَالتَّا *** وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَلَعَلَّ، حَتَّى،

١١. وَالفِعْلُ: بِالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَبِقَدْ *** -فَاعْلَمْ- وَتَا التَّأْنِيثِ مَيْزُهُ, وَرَدْ

١٢. وَالحَرْفُ: يُعْرَفُ بِأَلَّا يَقْبَلَا *** لِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ دَلِيلًا كَـ «بَلَى،»

بدأ بتعريف الكلام أوَّلًا لأنه المقصود لذاته؛ إذ به يحصل التخاطب والتفاهم، وعلى هذا سار أكثر النحاة، ومنهم من يبدأ بتعريف الكلمة؛ لأن الكلام يتركب من الكلم الذي واحده كلمة، ومعرفة الجزء مُقَدَّمَةٌ بالطَّبْعِ، فتُقدم كذلك معرفتُهُ بالوضع.

فقال: «بَابُ الكَلَامِ».

البَابُ لُغَةً: المَدْخَلُ إلى الشيء، ويُجْمَعُ على «**أَبْوَابٍ**»، ويُصغر على «**بُوَيْبٍ**».

واصطلاحا: مَدْخَلٌ لبعض المسائل المشتركة في أمر معين.

«**وبَابُ**» فيه ستةُ أوجهٍ إعرابية «**أربعةٌ للرفع، وواحدٌ للنصب، وواحدٌ للجر**»، وأحسنها أن يكون خبرًا لمبتدإ محذوف على تقدير مضاف أو مضافين، تقديره: «**هذا بيانُ بَابِ الكَلَامِ**» وأل في قوله: «**الكلام**» جنسية لِبَيَانِ الحَقِيقَةِ، ويجوز أن تكون عهدية ذهنية، **أي**: باب الكلام المعهود ذهنا، وهو الكلام عند النحاة.

والكلام في باب الكلام يكون في ثلاثة مباحث:

الأول: تعريفُ الكلام لغة واصطلاحا.

والثاني: أقسامُ الكلام ثلاثة: «**اسمٌ، وفِعْلٌ، وَحَرْفٌ**».

والثالث: علاماتُ الاسمِ، والفعلِ، والحرفِ.

المبحث الأول: تعريف الكلام لغة واصطلاحا

قال:

إِنَّ[1] الكَلَامَ عِنْدَنَا -فَلْتَسْتَمِعْ-[2] * لَفْظٌ، مُرَكَّبٌ، مُفِيدٌ، قَدْ وُضِعْ**

الكَلَامُ لُغَةً: نُطْقٌ مُفْهِمٌ، كذا قال ابنُ فارسٍ في "مقاييس اللغة"، وهو اسمُ مصدرٍ مِن «**كَلَّمَ يُكَلِّمُ تَكْلِيمًا وَكَلَامًا**»، وهو اسْمُ جِنْسٍ؛ لأنه يَقَعُ عَلَى القَلِيلِ والكَثِيرِ كما قال الجَوْهَرِيُّ.

وليس الكلامُ في اللغة يَشْمَلُ القولَ وما كان مكتفيا بنفسه، فكلُّ ما أفاد فائدةَ الكلامِ لا يُسمى كلاما في اللغة إلا مجازا، خلافا لِمَا يُقَرِّرُهُ أَكْثَـرُ المُتَأَخِّرِينَ، وهي سبعةُ أشياء: «**الخطُّ، والإشارةُ، والكتابةُ، والعلامات أو النصب، ولسانُ الحالِ، وحديثُ النفسِ**» فهذا كله لا يسمى كلاما في اللغة حقيقة كما بينتُه مبسوطا في "شرح الخلاصة".

١- الأصلُ ألا يُؤَكَّدَ إلا للمُنْكِرِ أو المُتَرَدِّدِ، أما خالي الذهن من الحكم فلا حاجة لأن يُؤَكَّدَ له، إلا إذا لاحظ المتكلمُ الحاجةَ للتوكيد بقرينة؛ **قال السيوطي في "عقود الجمان"**:

فَإِنْ يُخَاطِبْ خَالِيًا لِلذِّهْنِ مِنْ *** حُكْمٍ وَمِنْ تَرَدُّدٍ فَلْيَغْتَنِنْ
عَنِ المُؤَكِّدَاتِ أَوْ مُرَدِّدَا *** وَطَالِبًا فَمُسْتَجِيدًا أَكِّدَا
أَوْ مُنْكِرًا فَأَكِّدَنْ وُجُوبَا *** بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ فالضُّرُوبَا

وقال ابن الشحنة:

إِنِ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكَّـدُ *** أَوْ طَلَبِيًّا فَهْـوَ فِيـهِ يُحْمَدُ
وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الإِنْكَارِ *** وَيَحْسُنُ التَبْدِيلُ بِالأَغْيَارِ

٢ - جملة «**فَلْتَسْتَمِعْ**» معترضةٌ بين اسم إن وخبرِهَا، وقد جاء بها لتتميم الكلام، أو لتنبيه المخاطب.

والكلام في اصطلاح النحاة: ما اجتمع فيه أَرْبَعَةُ أَرْكَانٍ، إذا سقط رُكْنٌ منها لم يكن كلاما.

فالأول: أن يكون لفظا.

واللفظ في اللغة: الطَّرْحُ، وُكُلُّ مَا طَرَحْتَهُ مِنْ فَمِكَ يكون لَفْظًا، **أي**: مَلْفُوظًا، ومَلْفُوظًا به، **ومنه**: الصوتُ.

وعند النحاة: هو الصوت المشتملُ على بعض الحروف الهجائية تحقيقا؛ كـ «**زَيْدٍ**»، أو تقديرا؛ كالضميرِ المستترِ في «**افْعَلْ، وَنَفْعَلُ**»، مستعملا كان أو مهملا.

فالمستعمل: ما نطقت به العرب؛ كـ «**زيدٍ**».

والمُهْمَلُ: ما تركته العرب فلم تنطق؛ كـ «**دَيْزٍ**» مَقْلُوبَ زيد.

فخرجَ باللفظِ شيئان:

الأول: ما أفاد فائدة اللفظ ولم يكن لفظا؛ كـ «**الكتابةِ، والإشارةِ، والعلاماتِ، وعقدِ الأصابع**» فكلها لا تُسمى كلاما، لا في اللغة [٣]، ولا في الاصطلاح؛ لأنها ليست ألفاظا.

والثاني: أصواتُ البهائم، والحيواناتِ، والطيورِ، والهواء، والماءِ، وغيرِ ذلك؛ لأنها أصواتٌ لم تشتمل على شيء من حروف الهجاء.

٣- الفرق بين الكلام في لغة العرب واصطلاح النحاة يكون في قيدي الإفادة والتركيب، فيجتمعان في نحو: «**زَيدٌ كَرِيمٌ**»، ويفارق الكلامُ لغةً الكلامَ اصطلاحا في نحو: «**زَيْد**»، فزيدٌ كلامٌ في اللغة، وليس كلاما عند النحاة؛ لأنه ليس مركبا ولا مفيدا.

والثاني: أن يكون مُرَكَّبًا.

والتركيب في اللغة: جمع شيء إلى شيء.

وعند النحاة: ما تركب من كلمتين فأكثر، تحقيقا؛ ككلمتي «**زَيْدٍ**»، وَ «**كَرِيمٍ**» في قولك: «**زَيْدٌ كَرِيمٌ**»، أو تقديرا؛ ككلمة «**أنت**»، في قولك: «**اسْتَقِمْ**»، ففي الفعل «**اسْتَقِمْ**» ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت.

وكقولك: «**نعم**» أو «**لا**» جوابا على سؤال من قال لك: هل جاء زيدٌ؟ **فالمعنى**: نعم جاء زيدٌ، **أو**: لا لم يأت زيد، وقد حُذف الفِعْلُ وفاعلُهُ بقرينة السؤال، فهذا كلامٌ مركب من كلمتين أو أكثر تقديرا.

فدخل في التركيب: جميع المركبات، **وخرج به**: المفردات؛ كـ «**زيد**»، وما سُرِدَ من الأعداد؛ كـ «**واحد، اثنان إلخ**».

والثالث: أن يكون مُفِيدًا.

والمُفِيدُ في اللغة: النَّافِعُ، وهو اسم فاعل مِن «**أَفَادَ يُفِيدُ إِفَادَةً، فهو مُفِيدٌ**» وأصله «**مُفْيِدٌ**» على وزن «**مُفْعِلٍ**» حصل له إعلالٌ فنُقلت حَرَكَةُ الياء إلى الفاء.

والمراد به عند النحاة: ما أفادَ فائدةً غيـرَ زائدةٍ يُحسن سكوتُ المتكلم عليها.

فلو قلتَ: "جاء زيدٌ". لكان كلاما مفيدا للسامع؛ لِحُسْنِ سُكُوتِكَ عليه؛ إذ لا يكون سامعُه مُنْتَظِرًا شيئا آخر.

وقد قيدتُه "**بكون الفائدة غير زائدة**" احترازا من مُتَعَلِّقَاتِ المسند والمسند إليه، فإنها تفيد فائدةً زائدةً عن أصل الإسناد، وليست هذه مرادةً عند النحاة؛ **كما لو قلتَ**: جاء زيدٌ ضَاحِكًا، وزيدٌ كاتبٌ مجيدٌ.

فَضَاحِكًا، ومجيدٌ: أفادا فائدةً حَسُنَ سكوتُكَ عليها، لكنها فائدةٌ زائدةٌ يتم الإسنادُ بدونها.

فخرج بالمفيد شيئان:

الأول: جميع المركبات «**كالمركب الإسناديِّ المُسَمَّى به، والمركب الإسناديِّ المقصودِ لغيره، والمركبِ العددي، والمركبِ التقييدي، والمركبِ المزجي، والمركبِ الإضافي، والمركبِ العَطْفِي، والمركبِ البياني**»، فكلُّ هذه المركباتِ ليست مفيدة.

فلو قلت: «**غُلَامُ زَيْدٍ**» أو «**أَحَدَ عَشَرَ**»، أو «**حَيَوَانٌ نَاطِقٌ**»، أو «**زيدُ العَالِمُ**»، أو «**تَأَبَّطَ شَرًّا**»، أو «**بَعْلَبَكّ**»، أو «**زَيْدٌ وَعَمْرٌو**»، أو «**المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ**»، أو «**أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ**» لم يكن شيء من ذلك كلاما عند النحاة؛ لأنه ليس مفيدا وإن تركب من كلمتين؛ إذ ما زال السامع منتظرا أن تقول: «**جَاءَ غُلَامُ زَيْدٍ**»، و «**رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا**»، و «**الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ**» و «**جَاءَ زيدُ العَالِمُ**»، و «**هذا تَأَبَّطَ شَرًّا**»، و «**دَخَلْتُ بَعْلَبَكَّ**»، و «**جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو**»، و «**سَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ**»، و «**حَضَرَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ**»...إلخ.

والثاني: اللفظ المهمل؛ نحو: «**دَيْزٍ**» مقلوبَ زيد، فإن العرب أَهْمَلَتْهُ.

ولم يدخل في المُفِيدِ إلا المركبُ الإسناديُّ التَّامُّ، **أي:** المَقْصُودُ لذاته.

وأقلُّ ما يتركب منه المركب الإسنادي المقصودُ لذاته اسمان؛ كـ «**زيد كريم**»، او اسمٌ وفعلٌ «**جاء زيد**»، **أو: نقول:** صُوَرُ تركيبِه مَرَدُّهَا إلى شيئين، هما: «**الجملة الفعلية، والجملة الاسمية**».

وإذا أردتَها على سبيل التفصيل فهي ثماني صُوَرٍ، ستةٌ للجملة الاسمية، واثنتان للجملة الفعلية.

فصور تركيبه في الجملة الاسمية:

الأولى: مبتدأٌ مع خبرٍ؛ نحو: «**زيدٌ قَائِمٌ**».

والثانية: مبتدأ مع فاعلٍ سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ نحو: «**أقائمٌ الزيدانِ**».

والثالثة: مبتدأ مع نائبِ فاعلٍ سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ نحو: «**أمضروبٌ العَمْرَانِ**».

والرابعة: اسمُ فِعْلٍ مع فَاعِلٍ؛ نحو: «**هَيْهَاتَ العَقِيقُ**».

والخامسة: مبتدأ مع صفةٍ سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر؛ نحو «**ضَرْبِـي رَجُلًا وهُوَ قَائِمٌ**».

والسادسة: مبتدأٌ مع حالٍ سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ نحو: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ سَاجِدًا**»، أو «**وَهُوَ سَاجِدٌ**».

وصورتا تركيبه في الجملة الفعلية:

الأولى: فِعْلٌ وفَاعِلٌ؛ نحو: «**جَاءَ زَيْدٌ**».

والثانية: فِعْلٌ ونَائِبُ فَاعِلٍ؛ نحو: «**ضُرِبَ زَيْدٌ**».

هذا أقلُّ ما يتركب منه الكلام.

وقد يتركب بأكثر من كلمتين، كـ «**جملةِ الصِّلَةِ، وجُمْلَتَيِ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ، وَجُمْلَةِ القَسَمِ، وجملة الخبر**».

فإذا قلتَ: «**جَاءَ الذي**» لم يكن مفيدا حتى تأتي بجملة الصلة، وهي: «**أُحِبُّهُ**».

وإذا قلتَ: «**مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا**» لم يكن مفيدا حتى تأتي بجملة جواب الشرط، وهي: «**يُجْزَ بِهِ**».

وإذا قلتَ: «**أقسمتُ باللهِ**» لم يكن مفيدا حتى تأتي بجواب القسم، وهو: «**لَزَيْدٌ قَائِمٌ**».

وإذا قلتَ: «**زَيْدٌ أَبُوهُ**» لم يكن مفيدا حتى تأتي بخبر المبتدإ الثاني، وهو: «**قَائِمٌ**».

فلا يصح في هذه الأحوال الاقتصار على المسند وحده، أو المسند إليه وحده؛ لأنه لا يكون مفيدا حينئذ، وإذا لم يكن مفيدا لم يكن كلاما لانتفاء ركن من أركانه.

والرابع: أن يكون مَوْضُوعًا.

والوضع في اللغة له معان، منها: الخَفْضُ.

والمراد به عند النحاة -على الصحيح- **شيئان:**

الأول: أن تكون الألفاظ التي يتركب منها الإسنادُ من الألفاظ التي استعملتْها العربُ للدلالة على معنى معين.

والثاني: أن يكون أصل التركيب مستعملا في لسان العرب؛ **كما لو قلتَ:** زيدٌ كَرِيمٌ، فكلٌّ من «**زيد، وكريم**» لفظٌ استعملته العرب، وصورة تركيبه من التراكيب العربية.

فخرج بالوضع شيئان:

الأول: ما لم يكن من وضع العرب، كلغة الروم، والبربر، وغيرِ ذلك.

والثاني: كلُّ تركيب لم تضعه العرب وإن كان موضوعا بالألفاظ العربية؛ **مثلا:** الْتَـزَمَتِ العربُ تصديرَ الكلام في الاستفهام بنحو: «**أَيْنَ، وَكَيْفَ**»، فتقول: «**أَيْنَ زَيْدٌ؟**»، و «**كَيْفَ حَالُ زَيْدٍ؟**».

فإذا قلتَ: «**زيدٌ أَيْنَ، وَحَالُ زيدٍ كَيْفَ**» لم يكن كلاما، مع كونه صوتا مشتملا على بعض الحروف الهجائية، مركبا من كلمتين فأكثر، مُفِيدًا للسامع؛ لأنه فَهِمَ مُرَادَ المُتَكَلِّمِ، لكنه فَقَدَ رُكْنًا من أركانه وهو الوضع، فلم يكن كلاما.

وكذلك يقال في جميع التراكيب التي التَزَمَتْهَا العربُ.

كما يجوز أن يكون المُهْمَلُ خارجا بالوضع أيضا فتنبه.

مثال على الكلام المُسْتَوْفِي لتلك الشروط:

قول: «**زيدٌ كريمٌ**». هذا كلام في عرف النحاة؛ لأنه:

لفظ؛ أي: صوتٌ مشتملٌ على بعض الحروف الهجائية، وهي: «**الزايُ، والياءُ، والدالُ، والكافُ، والراءُ، والمِيمُ**».

مركب؛ أي: تركب من كلمتين، هما: «**زيدٌ، وكريمٌ**».

مفيد؛ أي: يحسن سُكُوتُ المُتَكَلِّمِ عليه؛ إذ أَفَادَ المُتَكَلِّمُ السامعَ بِكَرَمِ زَيْدٍ.

بالوضع؛ لأن كلًّا من كلمتي «**زيد، وكريم**» من الألفاظ التي استعملتها العرب للدلالة على معنى من المعاني.

وهذا معنى قوله: «**إِنَّ الكَلَامَ عِنْدَنَا**» أي: في حكمنا نحن معاشر النحاة «**لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفِيدٌ قَدْ وُضِعْ**».

وهذا الحد هو أشملُ حدودِ الكلامِ وأجمعُهَا، وهو ما ذكره أبو موسى الجُزُولِيُّ في "**الجُزُولِيَّة**"، وهو ما نص عليه ابنُ معطي في "**الفصول الخمسين**"، وكذا ابنُ آجروم في "**الآجرومية**".

فَعُلِمَ أن الكلام النحوي لا يكون كلاما إلا باجتماع هذه الشروط الأربعة، ومتى فُقِدَ ركن منها لم يكن كلاما عند النحاة.

المبحث الثاني: أقسام الكلام

قال:

أَقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى * اِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى**

أي: أقسامُ الأجزاءِ التي يُبْنَى عليها ويتركب منها مجموعُ كَلَامِ العرب ثلاثةٌ، وهي: «**الاسم، والفعل، والحرف**»، وكلُّ واحدٍ منها يُسمى كلمةً عند النحاة، فهي من تقسيم الكلمة لا الكلام؛ لأن الكلمةَ جنسٌ يشمل الاسمَ، والفعلَ، والحرفَ.

فالاسم في اللغة: مَا دَلَّ على مُسَمًّى، **أي**: ما كان عَلَامَةً عليه.

وفي الاصطلاح: كلمةٌ دلَّتْ على معنى بنفسها ولم تَقْتَـرِنْ وَضْعًا بِزَمَنٍ؛ نحو: «**زَيْدٍ، وَبَيْتٍ، وأَمْسِ، وَغَدٍ، وصَهْ، وصَبُوحٍ، وغَبُوقٍ**».

فَزَيْدٌ: كلمة تَدُلُّ على الفَضْلِ والزِّيَادَةِ، **ويقال**: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ زَيْدٌ عَلَى كَذَا، **أَيْ**: يَزِيدُونَ؛ **كما قال الشاعر**:

وَأَنْتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِئَةٍ *** فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ كَيْدًا فَكِيدُونِي

والبيت: هُوَ الْمَأْوَى وَالْمَآبُ وَمَجْمَعُ الشَّمْلِ.

فكلٌّ من «**زَيْدٍ، وَبَيْتٍ**» اسمٌ، ودليل ذلك أنه يدلُّ على ذاتٍ أو معنى يُفْهَمُ منه عند إطلاقه، دون أن نفهم منه زَمَنًا معينا يدُلُّ عليه.

وقد قلتُ: «وَضْعًا» لأن الاسم قد يدل على زمن «**بمسماه، أو على ذات الزمن، أو على زمان مطلق غير مقيد بأحد الأزمنة الثلاثة، أو بالالتزام**».

نحو: «**ضاربٍ، ومضروبٍ، ونحوهما من المشتقات**» فإنها تدل على الزمن بالالتزام؛ لأنها مشتقة من الفعل، ونحو: «**أمسِ، وصباحا، ومساء**» فإنها تدل على ذات الزمن، ونحو أسماء الأفعال: كـ «**صه، ومه**»، فإنها تدل على الزمن بمسماها، ونحو: «**صبوح، وغبوق**» فإنها تدل على مطلق الزمان غير المقيد بماض ولا بحاضر، ولا بمستقبل.

وللاسم أقسامٌ كثيرة باعتبارات متعددة:

فيكون الاسم ظاهرا ومضمرا ومبهما، ومعربا ومبنيا، وجامدا ومشتقا، ومجردا ومزيدا، ومفردا ومجموعا ومثنى، ومعرفة ونكرة، ومذكرا ومؤنثا، واسم جمع واسم جنس، وصحيحا ومعتلا، ومُكَبَّـرًا ومُصَغَّرًا، وغير ذلك مما يأتيك في المطولات.

والفِعْلُ عند النحاة: اسم مصدر بمعنى الحدث الذي هو فِعْلُ الفَاعِلِ، فكلُّ حَدَثٍ يقال له فِعْلٌ، أما فَعْلٌ عندهم بفتح الفاء فهو مصدر «**فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا**»، وأما في اللغة فهما مصدران، فَعْلٌ قياسيٌّ على خلاف، وفِعْلٌ سَمَاعِيٌّ.

والفِعْلُ: كلمةٌ دلَّتْ على معنى بنفسها واقْتَـرَنَتْ بزمن مُقَيَّدٍ، **أو**: كلمةٌ دلَّتْ على زمانٍ وَحَدَثٍ دَلَالَةَ اقْتِـرَانٍ؛ نحو: «**نَصَـرَ**».

فَنَصَـرَ يدل على حدث وهو «**النَّصْـرُ**»، وهو «**إِعَانَةُ المَظْلُومِ**»، وربما كان «**نَصَـرَ**» بمعنى «**ذَهَبَ وَأَتَى ودَخَلَ**»؛ **كما قال الشاعر**:

إِذَا دَخَلَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ فَوَدِّعِي *** بِلَادَ تَمِيمٍ وَانْصُرِي أَرْضَ عَامِرِ

أي: واذهبي، **أو**: وادخلي بلادَ عَامِرٍ.

ويَدُلُّ «**نَصَرَ**» كذلك على زمن مضى وانقضى قد وقع فيه هذا الحدث، الذي هو النَّصْـرُ.

والفعل أيضا له أقسام أكثيرة باعتبارات متعددة:

فيكون الفعل مجردا ومزيدا، وجامدا ومتصرفا، وصحيحا ومعتلا، وماضيا ومضارعا وأمرا، ولازما ومتعديا، ومعربا ومبنيا، ومبنيا للفاعل، ومبنيا للمفعول، وتاما وناقصا، وغير ذلك مما لا يأتيك هنا.

والذي نريده هنا انقسامه من حيث الزمن إلى: «**مَاضٍ، وَمُضَارِعٍ، وَأَمْرٍ**».

فالمَاضي: كلمةٌ دلَّتْ على حَدَثٍ مُقْتَـرِنٍ بزمنٍ ما قبل التكلم؛ نحو: «**نَصَـرَ**» **من قولك**: «**نَصَرَ زيدٌ عمرًا**»، فإن «**نَصَـرَ**» يدل على حصول النَّصْـرِ من زَيْدٍ لعمرو قبل زمنِ التكلم.

والمُضَارِعُ: كلمةٌ تَدُلُّ على حدثٍ مُقْتَـرِنٍ بزمن الحال أو الاستقبال؛ نحو: «**يَنْصُـرُ**» من قولك: «**يَنْصُـرُ زيدٌ عمرًا**»، فإن «**يَنْصُـرُ**» يدل على حصول النَّصْـرِ من زَيْدٍ لعمرو في زمن الحال أصالة، ولا يَتَخَلَّصُ لزمن الاستقبال إلا بقرينة؛ نحو: «**لا تَنْصُـرْ عمرًا**»، فإنه تَخَلَّصَ بلا الناهية إلى الاستقبال.

ونحو: «**يَنْصُـرُ زيدٌ عمرًا غَدًا**»، فإنه تَخَلَّص بإعماله في الظرف المستقبل.
أما نحو: «**يَنْصُـرُ زيدٌ عمرًا الآن**»، فإنه توكيد للحال.

والأَمْرُ: كلمةٌ تَدُلُّ على حدثٍ مُقْتَـرِنٍ بزمن الاستقبال، **أي**: مقترن بزمنٍ ما بعد التكلم؛ كما قال النبي ﷺ: «**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**» أخرجه البخاري.

والحَرْفُ في اللغة: طَرَفُ الشيءِ وحَدُّهُ وجَانِبُهُ.

وفي الاصطلاح: كَلِمَةٌ تَدُلُّ على مَعْنًى في غَيـرِهَا فَقَطْ؛ نحو: «**لَمْ، وَفِي، وَهَلْ**».

فكلمةٌ: جِنْسٌ يشمل الاسمَ والفعلَ والحرفَ، فعُلِمَ من تصدير الحد بكلمة أن ما ليس بكلمة لا يكون حرفا؛ كحروفِ الهِجَاءِ إذا كانت أجزاءَ كلمة؛ كـ «**الياء والدال**» من كلمة «**يَدٍ**»، وكهمزتي النَّقْلِ والوَصْلِ، وياءِ التصغيـر، وياءِ النسبة، فهذه من حروف الهِجاء عند جماهير النحاة لا من حروف المعاني، وهذا أولى من تصدير الحد بـ «**مَا**» لإبهامها، **ولذلك قول الناظم**: «**ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى**» لبيان الواقع تبعا لسيبويه.

ومن الحروف ما يكون أكثرَ من كلمة، **أي**: حرفٌ تركب من كلمتين فأكثر؛ نحو: «**إِنَّمَا، وكَأَنَّ، وَكَأَنَّمَا**»، ولا يَخْرُجُ عن كونه حَرْفًا؛ لأنه يَصْدُقُ على كلِّ واحدٍ منها منفردا أنه حرفٌ.

وقول: «**تَدُلُّ على مَعْنًى في غَيـرِهَا**».

خرج به الفعلُ؛ لأنه لا يدلُّ على معنى في غيره، وخرج به أكثـرُ الأسماء، لَكِنْ لم يَخْرُجْ به بعض الأسماءِ؛ كأسماء الشرط، والاستفهام؛ فإنها تدل على معنى في نفسها، مع دلالتها على معنى في غيرها، فاحتيج لإخراجها فزدنا: «**فَقَطْ**».

فكلٌّ من «**لم، وفي، وهل**» حرفٌ، بدليل أنه ليس له معنى في نفسه يُفْهَمُ منه عند إطلاقه، بل يدل على معنى لا يظهر إلا إذا وُضِعَ في تركيبٍ اسميٍّ أو فعليٍّ؛ كما قال -تعالى-: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾ [الإخلاص:٤]، وقال -تعالى-: ﴿**أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ**﴾ [العاديات:٩]، وقال -تعالى-: ﴿**هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ**﴾ [الشعراء:٢٢١].

وقوله: «ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى».

يجوز أن تكون «**ثُمَّ**» بمعنى الواو، ويجوز أنه عَطَفَ الحَرْفَ بِثُمَّ التي تفيد التراخي لشيئين:

الأول: للتنبيه على أن الحرف ليس ركنا في الإسناد؛ **أي**: يتم الإسناد دونه؛ كما لو قلتَ: «**قَامَ زَيْدٌ، وزَيْدٌ قَائِمٌ**».

والثاني: لانحطاط رتبته عن الاسم والفعل.

والدليل على انحصار أقسام الكلام في ثلاثةٍ النَّصُّ، والإجماع، والقياس.

أما النَّصُّ:

فقد أخرج الزَّجَّاجِيُّ في "الأمالي" (ص٢٣٨) عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أنه قال لأبي الأسود الدؤلي: " **الْكَلامُ كُلُّهُ اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ**".

وأما الإجماع:

فقد نقله غيرُ واحد من النحاة؛ كالزجاجي في "الإيضاح" (ص٤٣)، وابن فارس في "الصاحبي" (ص٤٨)؛ **إذ قال**: "أجمع أهلُ العلم أن الكلامَ ثلاثةٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ".

وأما القياس:

فالكلمةُ إما أن تدلَّ على معنى في نفسها، أو تدل على معنى لا بانفرادها بل بذكر مُتَعَلِّقٍ، فإن دلت على معنى في نفسها، فلا تخرج عن أن تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرض، فإن تعرضت لزمانه فهي فِعْلٌ، وإن لم تَتَعَرَّضْ له فهي اسم، وإن دلت على معنى لا بانفرادها بل بذكر مُتَعَلِّقٍ فهي حَرْفٌ.

ومن وجه آخر:

المعاني ثلاثة: ذَاتٌ، وَحَدَثٌ، ورابطةٌ بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف، كما قال ابن هشام.

ومن وجه ثالث:

الكلمةُ إما أن تقبل الإسناد أو لا تقبله، فإن لم تقبل الإسناد فهي حرف، وإن قبلته فإما أن تقبله بطرفيه أو تقبله بطرف واحد، فالأولى الاسم، والثانية الفعل.

ومن وجه رابع:

جميع كلام الناس راجعٌ إلى معان يُعَبِّرُ بها المُتَخَاطِبُون عما يريدون، فلو كان ثَمَّ نوعٌ رابعٌ متروكٌ لَبَقِيَتْ معان لم تظهر، ولم يُعَبَّرْ عنها، وقد تتبع أئمةُ العربيةِ كلامَ العرب فلم يجدوا نوعا رابعا، ولو كان موجودًا لعثروا عليه، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يُعتد بخلافه، فافهم.

المبحث الثالث: علاماتُ الاسمِ والفعلِ والحرفِ

قال:

فَالِاسْمُ: بِالخَفْضِ وَبِالتَّنْوِينِ أَوْ * دُخُولِ «أَلْ» يُعْرَفُ فَاقْفُ مَا قَفَوْا**
وَبِحُرُوفِ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ، إِلَى * وَعَنْ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَا، وَعَلَى**
وَالكَافُ، وَالَّلامُ، وَوَاوٌ، وَالتَّا * وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَلَعَلَّ، حَتَّى**
وَالفِعْلُ: بِالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَبِقَدْ * -فَاعْلَمْ- وَتَا التَّأْنِيثِ مَيْزُهُ وَرَدْ**
وَالحَرْفُ: يُعْرَفُ بِأَلَّا يَقْبَلَا * لِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ دَلِيلًا كَـ«بَلَى»**

بعد أن قَسَّمَ لك الكلمةَ إلى اسم وفعل وحرف، شرع في ذكر علامات كلٍّ منها، وبدأ بعلامات الاسم، ثم علاماتِ الفعل، ثم الحرف، وهذا لفٌّ ونشرٌ مرتبٌ، لأنه نَشَرَ ما لَفَّهُ لم يقدمِ ولم يؤخرْ.

فذكر ثلاثةَ أبيات في عَلَامَاتِ الاسم، وبيتا في علامات الفعل، وبيتا في الحرف.

قوله: «فَالِاسْمُ».

الفاء هي فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن مُقَدَّرٍ؛ **أي**: إذا عرفتَ أن الأقسامَ التي يُبنى عليها الكلامُ هي اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، فأقول لك: الاسمُ...، وأل في «**الاسم**» للعهد الذكري.

وقوله: «بِالخَفْضِ وَبِالتَّنْوِينِ أَوْ دُخُولِ «أَلْ». متعلق بقوله: «**يُعْرَفُ**».

وقوله: «فَاقْفُ مَا قَفَوْا».

أي: فاتَّبِعْ ما اتبع النحاة، وقد جاء بها لإتمام البيت.

يعني: الاسم يُعْرَفُ بالخفض والتنوين ودخولِ أل وبواحدٍ من حروف الخفض.

العلامة الأولى الخَفْضُ:

وهو في اللغة: الوَضْعُ، وهو ضِدُّ الرَّفْعِ.

والمراد به عند النحاة: مُسَمَّى الخَفْضِ، وهو الكَسْرَةُ التي يُحدثها عَامِلُ الخَفْضِ في الاسم.

أو نقول في حَدِّ الخفض: هو الإعرابُ الذي علامتُهُ الأصليةُ الكَسْرَةُ، **أو:** تَغْيِيـرٌ مخصوصٌ يَجْلِبُهُ عَامِلٌ مُخْتَصٌّ عَلَامَتُهُ الكَسْـرَةُ.

والعَامِلُ: كلمةٌ يَحْدُثُ بسببها المَعْنَى المُقْتَضِي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص، وهو في الخفض عاملان: «**الخَفْضُ بالحَرْفِ**» وهي العلامة الرابعة للاسم، «**والخَفْضُ بالمُضَافِ**»، واجتمعا في قوله -تعالى-: ﴿**بِسْمِ اللَّهِ**﴾ [الفاتحة:١].

فَكُلٌّ مِن «**اسمِ، واللَّهِ**»: اسمٌ لوجود علامة فيه، ألا وهي الكسرةُ في آخره، والعامل في «**اسمِ**» حرفُ الخفض الباء، وفي لفظ «**اللَّهِ**» نفسُ المضاف.

وقد ينوب عن الكسرة الفتحةُ؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**﴾ [النساء:٨٦]. فَأَحْسَنَ مجرور بالباء، وَجَرُّهُ الفتحةُ نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوَصْفِيَّةِ وَوَزْنِ الفعل كما سيأتي بيانه، **أو الياءُ**؛ كما لو قلتَ: «**مَرَرْتُ بِأَبِيكَ وَرَجُلَيـنِ وَبَعْضِ المُسْلِمِيـنَ**» وليس مَا يَنُوبُ عن الكسرة -كاليَاءِ، والفَتْحَةِ- من علامات الاسم.

فلو كان الكَسْـرُ لغير عاملِ الخَفْضِ لا يُسَمَّى خَفْضًا في الاصطلاح، ولا تكون الكلمةُ مَخْفُوضَةً بالكسرة؛ كما لو كانت الكسرة للبناء؛ نحو: «**هَؤُلَاءِ**»، أو للتخلص من التقاء الساكنين؛ نحو: «**أقِمِ الصَّلَاةَ**»، أو للحكاية؛ نحو قولك: «**مَنْ زَيْدٍ**» حِكَايَةً منك لقول: «**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ**»، فالكسر في ذلك وغيرِهِ لغير عاملِ الخَفْضِ.

العلامة الثانية: التنوين.

وهو في اللغة: التَّصْوِيتُ.

وفي الاصطلاح: نُونٌ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ آخِرَ الاسمِ لَفْظًا لَا خَطًّا؛ نحو: «**زَيْدٍ، وَصَهٍ، وَمُسْلِمَاتٍ، وَكُلٍّ، وَيَوْمَئِذٍ**».

والتنوينُ الذي يكون علامةً للاسم أربعةُ أنواعٍ، هي: «**التَّمْكِينُ، والتَّنْكِيرُ، والعِوَضُ، والمُقَابَلَةُ**».

فتنوين التَّمْكِينُ: يلحق الأسماءَ المعربةَ المنصرفة؛ نحو: «**زَيْدٍ، وَرَجُلٍ، وَفَرَسٍ**».

وتنوين التَّنْكِيرُ: يلحق بعضَ المبنيات؛ كأسماءِ الأفعال، والأعلامِ المختومة بـ «**وَيْهِ**»، فرقا بين نكرتها ومعرفتها؛ نحو: «**صَهْ، وَصَهٍ**»، ونحو: «**مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وَبِسِيبَوَيْهٍ آخَرَ**»، فما كان منونا منها فهو نكرة، وما ليس منونا فهو معرفة، وهو مقيس في الأعلام المختومة بـ «**وَيْهِ**»، سماعيٌّ في أسماء الأفعال.

وتنوين المُقَابَلَةِ: يلحق ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين؛ نحو: «**مُسْلِمَاتٍ**»، وهو يُقابل النونَ في جمع المذكر السالم؛ كـ «**مُسْلِمِينَ**» مقابلةً افتراضيةً.

وتنوين العِوَضِ أنواع:

الأول: ما يكون عوضًا عن حرف؛ نحو: «**جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ**» ونحوهما، رفعا وجرا، تقول: «**هؤلاء جَوَارٍ، ومَرَرْتُ بِجَوَارٍ**»، ويكون عوضا عن حرف في نحو: «**يُعَيْلٍ**» تصغير «**يَعْلَى**»، و«**يَرْمٍ**» إذا كان عَلَمًا، فهذا التنوين عوضٌ عن الياء المحذوفة للتخفيف، خلافا للأخفش، والمبرد، والزجاجي.

الثاني: ما يكون عوضا عن اسم، ويلحق «**كلًّا، وبعضًا**» غالبا؛ نحو: «**كلٌّ هالكٌ**»، **أي**: كلُّ شيءٍ هالكٌ، ونحو قوله -تعالى-: ﴿**قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ**﴾ [الإسراء:٨٤]، **أي**: كلُّ امرئٍ يَعْمَلُ على شاكلته، ونحو قوله -تعالى-: ﴿**أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ**﴾ [البقرة:٨٥]، **أي**: وتكفرون ببعض الكتاب.

الثالث: ما يكون عوضا عن جملة، وهو اللاحق «**إِذْ**» عوضا عن جملة تكون بعدها؛ كما قال -تعالى-: ﴿**فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾**﴾ [الواقعة]، **أي**: وأنتم حين إذ بلغت الروحُ الحلقومَ تنظرون.

ويكون عوضا عن جملة في «**وَلَاتَ أَوَانٍ**» وهو تنوين عوض من الجملة المحذوفة، **أي**: «**جِئْتُكَ أَوَانَ قَامَ زَيدٌ**»، حُذفت الجملة، وعُوِّضَ عنها بالتنوين.

ويكون عوضا عن جُمَلٍ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴿٢﴾ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ﴿٣﴾ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾**﴾ [الزلزلة]، **أي**: يَوْمَ إِذْ زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا.

مثال على التنوين: قوله -تعالى-: ﴿**لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿١﴾ وَأَنتَ حِلٌّ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿٢﴾ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ﴿٣﴾ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴿٤﴾ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴿٥﴾ يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا ﴿٦﴾ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾**﴾ [البلد].

فهذه الكلمات: «**زَيْدٍ، صَهٍ، مُسْلِمَاتٍ، كُلٍّ، بَعْضٍ، يَوْمَئِذٍ، حِلٌّ، وَالِدٍ، كَبَدٍ، أَحَدٌ، مَالًا، لُبَدًا**» كُلُّهَا أَسْمَاءٌ لِقَبُولِ آخِرِهَا التَّنْوِينَ.

وحقيقة هذا التنوين نُونٌ ساكنة؛ لأننا نقول: «**زَيْدٌ قَائِمٌ**» فَنَنْطِقُ بها ساكنةً وَصْلًا وَوَقْفًا، ولا تتحرك إلا بنقل حركة ما بعدها إليها؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا**نِ **امِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا**﴾ [النازعات:٢٧]، قرأ ورش بنقل حركة الألف في «**أم**» للتنوين قبلها في «**خَلْقًا**»، أو للتخلص من التقاء الساكنين؛ نحو: «**مـررتُ بِزَيْـدٍنِ الكَرِيـمِ**».

وهذه النونُ الساكنةُ تلحق آخرَ الاسم، بخلاف نوني التوكيد والإناث؛ فإنهما يلحقان آخر الفعل.

وتلحقه لفظا لا خطا؛ لأننا نقول: «**جَاءَ زَيْدٌ**»، ولا نقول: «**جَاءَ زَيْدُنْ**» استغناء عنها بتكرار الشَّكْلَةِ عند ضبطه بالقلم.

العلامة الثالث: دخول أل.

فدخول «أل» مما يتميز به الاسمُ، فلا تدخل «أل» على الفعل، ولا الحرف، لذلك هي من علاماتِ الاسم.

والمراد بأل: أل مطلقا - على الصحيح- بجميع أنواعها السبعة، إلا الاستفهامية فليست من علامات الاسم.

كما في قول الله -تعالى-: ﴿ **ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾** ﴾ [إبراهيم:٣٣].

وقوله -تعالى-: ﴿ **إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾** ﴾ [المزمل].

وقوله -تعالى-: ﴿ **مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ** ﴾ [النور:٣٥].

وقوله -تعالى-: ﴿ **إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ** ﴾ [التوبة:٤٠].

وقوله -تعالى-: ﴿ **ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ** ﴾ [المائدة:٣].

وقوله -تعالى-: ﴿ **وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا** ﴾ [النساء:٢٨]،

وقوله -تعالى-: ﴿ **وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ** ﴾ [الأنبياء:٣٠]، وكما تقول: «أَنْتَ الرَّجُلُ كَرَمًا».

وقوله -تعالى-: ﴿ **قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ** ﴾ [يوسف:١٣].

فهذه الكلمات «**الله، السماوات، الأرض، السماء، الثمرات، الفلك، البحر، الأنهار، الشمس، القمر، الليل، النهار، الرسول، المصباح، الزجاجة، الغار، اليوم، الإنسان، الماء، الرجل، الذئب**» كُلُّهَا أسماءٌ، بدليل دخول أل عليها.

ولم يقل الناظم: «**الألف واللام**» كما هو مذهب الكوفيين، وعليه سار ابن آجروم لأن ما كان من الكلمات على حرفين حُكِيَ بمسماه؛ نحو: «**هل، وبل، ولم**» فلا نقول فيها: «**الهاء واللام، ولا الباء واللام، ولا اللام والميم**»، بل نقول: «**هل، وبل، ولم**»، فكذلك نقول: «**أل**»، ولا نقول: «**الألف واللام**».

والصحيح أن «**أل**» كلها هي أداة التعريف، وليست اللام وحدها، ولا الهمزة وحدها.

العلامة الرابعة: حروف الخفض.

لما كان الخفضُ من خَوَاصِّ الاسم كان عاملُهُ كذلك من خواصه، فحروف الخفض عواملُ مختصةٌ بالاسم، بِضَاعَتُهَا غَيْـرُ رَائِـجَـةٍ إلا في سُوقِ الأسماء، وهي تَجُرَّ ما بعدها إلى ما قبلها.

فيُعرف الاسم ويتميز بواحد منها، وهي: «**مِنْ، وإلى، وَعَنْ، وَعَلَى، وفي، وَرُبَّ، والبَاءُ، والكَافُ، واللَّامُ، وحُرُوفُ القَسَمِ، ومُذْ، وَمُنْذُ، وَلَعَلَّ، وَحَتَّى**».

فَمِنْ: تدل على الابتداء المَكَانِيِّ، **وإلى**: تدل على الانتهاء المَكَانِيِّ.

واجتمعا في قوله -تعالى-: ﴿**سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا**﴾ [الإسراء:١].

وربما دلت «**مِنْ**» على الابتداء الزماني على الصحيح، و «**إلى**» على الانتهاء الزماني؛ فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**هَلَكَتِ المَوَاشِي وَتَقَطَّعَتْ السُّبُلُ فَدَعَا فَمُطِرْنَا مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ**». أخرجه البخاري (ح ٩٦٠).

وقال -تعالى-: ﴿**لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ**﴾ [التوبة:١٠٨]، وقال -تعالى-: ﴿**ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ**﴾ [البقرة:١٨٧].

وقال النابِغَة يصف السُّيوفَ:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ *** إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

وإذا عَمِلَتْ «إِلَى» الخفضَ في الاسمِ الظاهر ثبتت ألفُهَا، وإذا عَمِلَتْ في المُضْمَرِ انقلبتْ أَلِفُهَا ياءً؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٤].

وَعَنْ: تدل على المُجَاوَزَةِ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ**﴾ [التوبة:٤٣]، وقولِه -تعالى-: ﴿**حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ**﴾ [التوبة:٢٩]، **أي**: تجاوز المالُ أَيْدِيهِم إلى أيدي المسلمين.

وَعَلَى: تدل على العُلُوِّ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾ [طه:٥].

وهي كـ «إِلَى» إذا عملت الخفضَ في الاسمِ الظاهر ثبتت ألفُهَا، وإذا عَمِلَتْ في المُضْمَرِ انقلبتْ أَلِفُهَا ياءً؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [النساء:٨٣].

وَفِي: تدل على الظَّرْفِيَّةِ؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ**﴾ [البقرة:١٨٧].

وَرُبَّ: تأتي للتقليل قليلًا؛ **كقول الشاعر**:

أَلا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *** وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام.

وتأتي للتكثير كثيرًا؛ نحو قولِ النبي ﷺ: «**يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ**» أخرجه البخاري (ح١٠٥٨).

وقولِ امرِئِ القيس:

أَلَا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ *** وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

ولا تعمل رُبَّ الجرَّ إلا بأربعة شروط:

١- أن تكون في صدر الكلام
٢- أن يكون مدخولُهَا نَكِرَةً
٣- أن تكون النكرةُ موصوفةً
٤- أن يكون عَامِلُهَا متأخرًا

والبَاءُ: تدل على الإِلْصَاقِ، والإلصاق يُوجِبُ شِدَّةَ اتِّصَالِ أحد الشَّيْئَيْنِ بِالْآخرِ، وقد يكون حقيقيا في نحو قوله -تعالى-: ﴿**فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ**﴾ [المائدة:٦]، **أي**: أَلْصِقُوا أَيْدِيكُمْ بِوُجُوهِكُمْ.

وقد يكون **مجازيا** -عند من يقول بالمجاز- كما في قوله -تعالى- ﴿**فَٱسۡتَمۡسِكۡ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيۡكَۖ**﴾ [الزُّخرُف:٤٣].

والكَافُ: تدل على التشبيه؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**يَوۡمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلۡمُهۡلِ ٨ وَتَكُونُ ٱلۡجِبَالُ كَٱلۡعِهۡنِ ٩**﴾ [المعارج].

واللَّامُ: تدل على المُلْكِ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ**﴾ [النجم:٣١].

وأحرفُ القسمِ من حروف الخفض، ألا أنها اختصت بالدخول على المُقْسَمِ به، وهي ثلاثةٌ: «**الواو، والباء، والتاء**».

فالواو: لا تدخل إلا على الاسم الظاهر ويُحذف معها فِعْلُ القَسَمِ؛ نحو: «**واللهِ، وعزةِ الله**»؛ قال -تعالى-: ﴿**وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢**﴾ [العصر].

وقال -سبحانه- ﴿**ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ**﴾ [الأنعام:٢٣]، ولِلهِ -جل وعلا- أن يُقْسِمَ بما شاء، وليس للمخلوق أن يحلف بغير الله.

والتاء: كالواو، لكنها تدخل غالبا على لفظ الجلالة؛ كما قال الخليلُ إبراهيمُ -عليه السلام-: ﴿**وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ**﴾ [الأنبياء:٥٧]، وربما دخلت على «**رَبِّ**» مضافا «**والرحمن**» قليلا؛ نحو: «**تَرَبِّـي، وتَرَبِّ الكعبة، وتالرحمن**».

والباء: تدخل على الظاهر؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ**﴾ [النمل:٤٩].

وقولِ الأعشى ميمونِ بنِ قيسٍ:

فَأُقْسِمُ بِاللهِ الذي أَنَا عَبْدُهُ *** لتَصْطَفِقَنْ يَوْمًا عَلَيْكَ المَآتِمُ

وتدخل على المُضْمَرِ؛ كقول: «**بِكَ يَا رَبِّ لَأَفْعَلَنَّ**»؛ **وكقولِ عَمْرِو بنِ يَرْبُوعٍ**:

رَأَى بَرْقًا فأَوْضَعَ فَوْقَ بكرٍ *** فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا

وقال غُوَيَّةُ بنُ سُلْمِيٍّ:

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِي *** لِتَحْزُنَنِي فَلَا بِكِ مَا أُبَالِي

ومُذْ، وَمُنْذُ: تختصان بالدخول على أسماء الزمان؛ ولا تدخلان إلا على الاسم الظاهر، فإذا دخلتا عليه كان لهما ثلاثُ حالات:

الأولى: أن يكون الزمان حاضرًا، حينئذ تكونان بمعنى «**في**» كقولك: «**مَا جَاءَ مُذْ يَوْمِنَا، وَمَا جَاءَ مُنْذُ يَوْمِنَا**». أي: «**مَا جَاءَ في يَوْمِنَا**».

والثانية: أن يكون الزمان ماضيا، حينئذ تكونان بمعنى «**مِنْ**»، كقولك: «**مَا جَاءَ مُذْ أَمْسِ، وَمَا جَاءَ مُنْذُ أَمْسِ**». أي: «**مَا جَاءَ مِنْ أَمْسِ**».

قال امرؤ القيس:

قِفا نَبكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ *** وَرَبْعٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

فأزمانِ: مجرور بِمُنْذُ.

وقال الرَّاجِزُ:

إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا *** عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

فأمسَ: مجرور بِمُذْ، وجرُّهُ الفتحةُ نيابةً عن الكسرة على لغة بَني تَمِيم.

وقال أبو نواس:

لم تَدْنُ مِنْهَا يَدٌ مُذْ يومِ قَطْفَتِهَا *** وَلَمْ تُعَذَّبْ بِتَدْخِيـنٍ وَنِيـرَانِ

والثالثة: أن يكون مدخولُهُمَا معدودا، فتكونان بمعنى «**مِنْ، وَإِلَى**» جَمِيعًا؛ نَحْو: «**مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الخَمِيس، ومَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الخَمِيسِ**»، **أي**: من يوم الخميس إلى يومنا.

والعرب تستعملهما اسمَيْن وحرفَيْن على خلافٍ، والأكثر في «**مُنْذُ**» أن تكون حرفًا، والأكثر في «**مُذْ**» أن تكون اسما؛ **قال ابن مالك في** "الخلاصة":

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا *** أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَـ "جِئْتُ مُذْ دَعَا"

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ "مِنْ" *** هُمَا وَفِي الْحُضُوْرِ مَعْنَى "فِي" اسْتَبِنْ

وجرهُمَا للحاضر واجبٌ على الصحيح، وجرُّ «**مُنْذُ**» للماضي أكثرُ من رفعِهِ، ورفع «**مُذْ**» للماضي أكثرُ من جرِّهِ.

فمن الكثير فِي "مُنْذُ" قولُ امرئ القيس:

قِفا نَبكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ وَعِرْفَانِ *** وَرَبْعٍ عَفَتْ آيَاتُه مُنْذُ أَزْمَانِ

وَمِنَ الْقَلِيل فِي "مُذْ" قَوْلُ زهيرِ بنِ أبي سلمى:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحُجْرِ *** أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

فَكُلٌّ مِنْ حِجَجٍ ودَهْرٍ: اسمٌ مجرور بمذ، وقد استعمل الشاعرُ «**مُذْ**» بمعنى «**مِنْ**» لابتداء الغاية الزمنيةِ والمجرور بها ماض، وهو قليل.

وَلَعَلَّ: مِنْ حروف الجر على لغة بني عُقَيْلٍ، روى ذلك عنهم أبو زيد الأنصاريُّ، والفراءُ، وغيرهُمَا؛ **كما قال الشاعر**:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخرَى وارفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً *** لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ منْكَ قَرِيبُ

والشاهد: أنه جر بها «**أبي**».

وقال الآخر:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَينا *** بِشِيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

والشاهد: لعل اللهِ، ويُروي «**لعلِّ**» بكسر اللام الثانية.

وإعرابه: لعلَّ حرفُ جرٍّ وتَرَجٍّ زائدٌ أو شبيهٌ بالزائد، وهو مبني على الفتح أو الكسر لا محل له من الإعراب.

وكلٌّ من لفظ «أبي» ولفظ الجلالة «اللهِ»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، ورفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، أو الشبيهِ بالزائد.

وقريبُ، وفَضَّلَكُمْ: خبران.

وفي «**لَعَلَّ**»: أربعُ لغاتٍ لعُقَيلٍ، هي: «**لَعَلَّ، وَلَعَلِّ، وَعَلَّ، وعَلِّ**».

أما جميع ما ورد فيها من لغاتٍ فثماني عَشَرَةَ لغةً، وهي:

«**لَعَلَّ، وَلَعَلِّ، وَعَلَّ، وعَلِّ، وَلَعَلْنَ، وَلَعَنَّ، وَلَغَنَّ، وَرَعَنَّ، وَرَغَنَّ، وَرَعَلَّ، وَعَنَّ، وَغَنَّ، وَلَغَلَّ، وَغَلَّ، وَلَعَاءَ، وَلأَنَّ، وَأَنَّ، وَلَعَلَّتْ**».

وهي عندَ غير «**عُقَيلٍ**» ناصبةٌ للاسم، رافعةٌ للخبر، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وَحَتَّى: تكون جارَّةً لِلاسم الصَّرِيحِ الظَّاهِر، وتكون بِمَعْنى "**إِلَى**" فِي الدَّلَالَة على الِانْتِهَاء من الْغَايَة؛ نَحْو قوله -تعالى-: ﴿**سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ**﴾ [القدْر:٥]، وقولِهِ -تعالى-: ﴿**وَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ حِينٖ**﴾ [الصافات:١٧٨]، **أي**: إِلَى مَطْلَعِ الفَجْرِ، وإلى حِيـنٍ.

هذه بعض المعاني المشهور لحروف الخفض.

وعلامات الاسم كثيرة، تزيد على الثلاثين، وقد اقتصر الناظم على أربعةٍ منها تبعا لابن آجروم، «**علامتان في أوله**» هما حروف الخفض، وأل، «**وعلامتان في آخره**» هما التنوين، والخفض.

وحاصل معنى الأبيات الثلاثة:

أن للاسم أربعَ علامات يَتَمَيَّـزُ بقبول واحدة منها عن الفعل والحرف، وهي: «**الخَفْضُ، والتَّنْوِينُ، وَدُخُولُ أل، وَحُرُوفُ الخَفْضِ**».

والمُراد بكون «**الخفض، والتنوين، ودخول أل، وحروف الخفض**» علاماتٍ للاسم أن يكون الاسمُ صالحًا لقبول تلك العلامات من حيث الأصل؛ ككلمة «**رَجُلٍ**»؛ فإنها صالحةٌ في نفسها لقبول جميع العلامات؛ فتقول: «**مررتُ بِرَجُلٍ، ورأيتُ رجلًا، وجاء الرَّجُلُ**».

لكنها قد تُوضع في تركيب خاص يقتضي ألا تقبل بعضَ العلامات؛ كما لو كانت مضافةً؛ نحو: «**جاء رجُلُ البيتِ**».

فكلمة «**رَجُل**» صالحةٌ في نفسها لقبول جميع العلامات كما سبق، لكنها وُضِعَتْ في تركيب مخصوص منعها من قبول علامتي «**التنوين، وأل**» وهو إضافتُها لما بعدها، والمُضَافُ لا يُنَوَّنُ ولا يَقْبَلُ "أل" أصالة.

وقد يكون الاسمُ غيرَ صالح لقبول جميع العلامات، لكنه صالحٌ لقبول علامةٍ معينة، فهذا كافٍ في كونه اسما؛ مثلا: «**أحمدُ**» ممنوعٌ من الصرف؛ فلا يُنَوَّنُ، ولا يُخْفَضُ بالكسرة، وهو عَلَمَ كذلك فلا تدخل عليه «**أل**» من حيث الأصل، لكن تدخل عليه حروفُ الخفض؛ فتقول: «**مررتُ بأحمدَ**» فهو اسم، لدخول حرف الخفض عليه، ولقبولِهِ علامةً من علامات الاسم الفتحةَ النائبةَ عن الكسرة على القول بأن الخفضَ يشمل الكسرة وما ينوب عنها.

علامات الفعل

وَالفِعْلُ: بِالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَبِقَدْ * -فَاعْلَمْ- وَتَا التَّأْنِيثِ مَيْزُهُ وَرَدْ**

«**وَالفِعْلُ**»: مبتدأ أول، خبره جملة «**مَيْزُهُ وَرَدْ**» من المبتدإ الثاني وخبره، «**وبالسين**» وما عطف عليه متعلق بقوله: «**وَرَد**»، وجملة «**فَاعْلَمْ**» معترضة لا محل لها من الإعراب.

وحاصل معنى البيت:

أن الفعل يتميز عن الاسم والحرف بواحد من أربع علامات، وهي: «**السين، وسوف، وقد، وتاء التأنيث الساكنة**».

العلامة الأولى والثانية «السِّينُ وَسَوْفَ»:

وهما يختصان بالفعل المضارع، ويخلصانه لزمن الاستقبال، لكنَّ دلالةَ السين على الاستقبال أقلُّ من دلالة سوف عليه غالبا؛ كما قال -تعالى-: ﴿**سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَا**﴾ [البقرة:١٤٢]، فعلمنا بدلالة السين أَلَّنْ تَطُولَ مدةُ قولِهِمْ.

وقال -تعالى-: ﴿**وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ**﴾ [النساء:٣٠]، وقال -تعالى-: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوۡفَ نُصۡلِيهِمۡ نَارٗا**﴾ [النساء:٥٦].

وربما دلتا على مطلق الاستقبال دون تعرضٍ لقُرْبِ الزمان وبعده؛ **كما قال أبو وَهْبٍ العَبْسِيّ يُرْثِي ابنَهُ:**

وَما حَالَةٌ إِلَّا سَتُصْرَفُ حَالُهَا *** إلى حَالَةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُولُ

العلامة الثالثة «قَدْ»:

وهو حَرْفٌ مشترك بين الفعل المضارع والماضي، وله معنيان إذا دخل على الفعل الماضي، هما: «**التحقيق، والتقريب**»

فالتحقيق: توكيدُ وقوعِ الحدث؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ**﴾ [المؤمنون:١].

والتقريبَ: أي: تقريب المَاضِي من الحال؛ نحو: «**قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ**». **أي**: قَرُبَ وَقْتُ قِيَامِهَا، وإذا قلتَ: «**جَلَسَ زيدٌ**» احتمل أن يكون جلوسُهُ في زمن قريب، أو بعيد، فإذا أدخلتَ عليه «**قَدْ**» فقلتَ: «**قد جَلَسَ زيدٌ**» اختص بالزمن القريب.

ولها أربعةُ معانٍ إذا دخلت على الفعل المضارِع، هي: «**التحقيق، والتكثير، والتقليل، والشك**».

فالتحقيق: نحو قوله -تعالى-: ﴿**أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ**﴾ [النور:٦٤].

وقولِ قيسِ بنِ الخَطِيمِ:

وإنْ ضَيَّعَ الإخْوانُ سِرًّا فَإِنَّنِي ** كَتُومٌ لِأَسْرَارِ العَشِيـرِ أَمِينُ

فذلك ما قَدْ تَعْلَمِينَ، وَإِنَّنِي ** مَقَرٌّ بِسَوْدَاءِ الفُؤَادِ كَنِيـنُ

وقولِ الآخر:

وَقَدْ تُدْرِكُ الإِنْسَانَ رَحْمَةُ رَبِّهِ *** وَلَوْ كَانَ تَحْتَ الأَرْضِ سَبْعِيـنَ وَادِيَا

والتكثير: كما لو قلتَ: «**قَدْ يَجُودُ الكَرِيمُ**»، وكقول الأعشى:

جَهْلُ طِلَابُ الغَانِيَاتِ، وَقَدْ *** يَكُونُ لَهْوٌ هَمُّهُ وَغَزَلْ

والتقليل: نحو قولك: «**قَدْ يَجُودُ البَخِيلُ**»، فتكون بمعنى «**رُبَّمَا**» والمضارع معها ماضٍ مَعْنًى؛ **كما قال الشاعر**:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ *** كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

والشك أو التَّوَقُّعُ: نحو قولك: «**قد يأتي زيدٌ**»، **أي**: قد يأتي وقد لا يأتي، **وقولِ لبيد**:

مِنْ مَعْشَرٍ سَنَّتْ لَهُمْ آبَاؤُهُمْ *** والعِزُّ قَدْ يَأْتِي بِغَيـرِ تَطَلُّبِ

العلامة الرابعة «تاء التأنيث الساكنة أصالة».

وهو حرف مختص بآخر الفعل الماضي، ويدلُّ على تأنيث المُسْنَدِ إليه؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ**﴾ [يوسف:٥١]، وقولِهِ -تعالى-: ﴿**قَالَتْ نَمْلَةٌ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ**﴾ [النمل:١٨].

هذا ما اقتصر عليه الناظم من علاماتِ الفعل تبعا لابن آجروم، وهي كثيرةٌ، تصل إلى خمسة عشر علامة.

ولم يَذْكُرْ علامةً للفعل الأمر تبعا لابن آجروم؛ لأنه يَذْهَبُ مذهبَ الكوفيين في كونه مقتطعا من الفعل المضارع.

علامة الحرف

وَالحَـرْفُ: يُعْـرَفُ بِأَلَّا يَقْبَـلا * لاِسْـمٍ وَلَا فِعْـلٍ دَلِيلًا كَـ«بَلَى»**

يعني: أن الحرف يَتَمَيَّـزُ عن أخويه الاسمِ والفعلِ بأنه لا يقبل شيئا من علاماتِ الاسم، ولا علاماتِ الفعل، فعلامتُهُ سلبية.

وقوله: كَـ«بَلَى».

أي: مثل الحرف «بَلَى»، وهو حرفُ جوابٍ مبنيٌّ على السكون لا محل له من الإعراب.

ويُستعمل بعد النفي فَيُبْطِلُهُ ويُثْبِتُ ضِدَّهُ؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّۖ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ**﴾ [الأحقاف:٣٤].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْۚ**﴾ [التغابن:٧].

والحرف له ثمانية أنواع، والذي يناسب هذا الشرح المختصر ثلاثةُ أنواع:

الأول: مختصٌّ بالاسم، ومعنى كونه مختصا أنه يعمل فيه، كحروف الخفض.

والثاني: مختصٌّ بالفعل، كالحرف «لَمْ»، وهو حرف نفي وجزم وقلب.

والثالث: مشترك بينهما، والأصل في الحرف المشترك ألا يعمل؛ كـ الحرف «هَلْ»، وهو حرف استفهام.

الباب الثاني

بَابُ الإِعْرَابِ

بَابُ الإِعْرَابِ

١٣. الِاعْـرَابُ تَغْيِيـرُ أَوَاخِـرِ الكَلِـمْ *** تَقْـدِيرًا اوْ لَفْظًـا فَـذَا الحَـدَّ اغْتَـنِم

١٤. وَذَلِـكَ التَّغْيِيـرُ لِاضْـطِرَابِ *** عَوَامِـلٍ تَدْخُـلُ لِلإِعْـرَابِ

١٥. أقْسَـامُهُ: أَرْبَعَـةٌ تُـؤَمُّ *** رَفْـعٌ، وَنَصْـبٌ، ثُـمَّ خَفْـضٌ، جَـزْمُ

١٦. فَـالْأَوَّلَانِ دُونَ رَيْـبٍ وَقَـعَـا *** فِي الِاسْـمِ وَالفِعْـلِ المُضَـارِعِ مَعَـا

١٧. فَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالخفضِ كَمَا *** قَـدْ خُصِّـصَ الفِعْـلُ بِجَـزْمٍ فَاعْلَمَـا

بعد أن انتهى من تعريف الكلام، وأنه ينقسم إلى اسم وفعل وحرف، أراد أن يُبين أن كلًّا من الاسم والفعل قد يكون معربا، أو مبنيا، بخلاف الحرف فإنه يلزم البناء.

والكلام في هذا الباب يتضمن مبحثين:

الأول: تعريف الإعراب والبناء.

والثاني: أقسام الإعراب والبناء.

المبحث الأول: تعريف الإعراب والبناء

قال:

الِاعْرَابُ تَغْيِيـرُ أَوَاخِرِ الكَلِمْ * تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا فَذَا الحَدَّ اغْتَنِم**

وَذَلِكَ التَّغْيِيـرُ لِاضْطِرَابِ * عَـوَامِـلٍ تَـدْخُـلُ لِلإِعْـرَابِ**

الإعراب في اللغة له معان كثيرة: منها الإِبَانَةُ وَالإِفْصَاحُ؛ **يقال**: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ، إِذَا بَيَّنَ وَأَوْضَحَ وأَفَصَحَ الْقَوْلَ.

وفي الحديث الذي أخرجه أحمدُ وابنُ أبي شَيْبَةَ وغيرُهما من حديث عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ الكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قال: «**الثَّيِّبُ تُعْرِبُ بِلِسَانِهَا عَنْ نَفْسِهَا وَالْبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتُهَا**».

وقال ابنُ مُقْبِلٍ:

لَمَا تَبيَنَ مَيْلُ الكَاشِحِينَ لَكُمْ *** أَنْشَأْتُ أُعرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا

واصطلاحا: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، وهو معنى قوله: «**الِاعْرَابُ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمْ ...**».

فتغييرُ أواخر الكلم من حالة لحالة هو الإعراب على مذهب المؤلف، والمراد بالتغيير الأثر الموجود في آخر الكلمة الذي هو التَّغَيُّـرُ.

والمراد بأواخر الكلم شيئان:

الأول: تغيير صفات أواخرِ الكلم من رفع ونصب وخفض وجزم، وذلك يكون في لام الكلمة، أو فيما نُزِّلَ مُنَـزَّلَةَ اللام؛ كالدال والميم من «**يَدٍ، ودَمٍ**».

والثاني: تُغْيِيـرُ أَوَاخِرِهِ حقيقةً إن كان الإعرابُ بحرف نائبٍ عن حركة.

والمرادُ بالكلم الذي يتغير آخره نوعان، هما: «**الاسم المتمكن، والفعل المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث**».

لأن أقسام الكلمة اصطلاحا ثلاثة كما سبق بيانه: «**اسم، وفعل، وحرف**».

فالحروف كلها مبنية.

والاسم قسمان: «معرب، ومبني».

والمعرب قسمان: «مُتَمَكِّنٌ أَمْكَنُ، ومُتَمَكِّنٌ غيرُ أَمْكَنَ».

فالمتمكنُ الأَمْكَنُ: هو الذي يُنون تَنْوِينَ الصَّرْفِ والأَمْكَنِيَّةِ، كـ «**زيدٍ، وعمروٍ، وخالدٍ، وفرسٍ، ورجلٍ**».

والمتمكنُ غيرُ الأَمْكَنِ: هو الاسم الذي لا يُنون تنوينَ الصرف، **أي**: هو الممنوعُ من الصرف، كـ «**أمكنَ، وأحمدَ، وعثمانَ، ورَضْوَى، وفَاطِمَةَ، ومَصَابِيحَ، ومَسَاجِدَ**».

والمبني: هو غَيْرُ المُتَمَكِّنِ.

فتحصل أن الاسمَ المُتَمَكِّنَ محصورٌ في ثمانيةِ أبواب، وهي: «**الاسمُ المفردُ المنصرفُ، والاسمُ المفردُ غيرُ المنصرف، وجمعُ التكسيرِ المنصرف، وجمعُ التكسيرِ غيرُ المنصرف، وجمعُ المذكرِ السالم، وجمعُ المؤنثِ، والمثنى، والأسماءُ الستة**». فلا يدخلُ إعرابُ الأسماءِ إلا هذه الأبواب الثمانية.

والفعل قسمان كذلك: «**معرب، ومبني**».

فالمبني ثلاثة أنواع:

١- الفعل الماضي دائما.

٢- الفعل الأمر دائما على مذهب جماهير البصريين.

٣- الفعل المضارع في ثلاثة أحوال:

الأولى: يُبنى على السكون إذا اتصل به نون الإناث، على الراجح.

والثانية: يُبنى على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد، على الراجح.

والثالثة: يُبنى على ما يُجزم به إذا وقع موقعَ الفعل الأمر على الراجح؛ نحو: «**قُلْ لِزَيْدٍ يَضْرِبْ عمرًا، ويَدْعُ عمرًا**»، فوقع كل من «**يَضْرِبْ، ويَدْعُ**» موقع «**اضْرِبْ، وادْعُ**»؛ كما قال -تعالى-: ﴿ **وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ** ﴾ [الإسراء:٥٣]، **أي**: قولوا التي هي أحسن، وليس معناه الجزاء.

والمعرب نوع واحد:

وهو المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد، ولا نون الإناث، ولا وقع موقع الأمر، فهذا الذي يكون مرفوعا، ومنصوبا، ومجزوما.

وله ثلاثة أبواب: «**الفعلُ المضارعُ الصحيحُ الآخر، والفعلُ المضارعُ المعتلُّ، والفعلُ المضارعُ الذي على زِنَةِ الأمثلةِ الخمسة؛ «يفعلون، وتفعلون، ويفعلان، وتفعلان، وتفعلين**».

فصارت الأبواب التي يدخلها أنواع الإعرابِ الأربعة أحد عشر بابا:

١- الاسم المفرد المنصرف.

٢- الاسم المفرد غير المنصرف.

٣- جمع التكسير المنصرف.

٤- جمع التكسير غير المنصرف.

٥- جمع المذكر السالم.

٦- جمع المؤنث.

٧- المثنى.

٨- الأسماء الخمسة.

٩- الفعل المضارع الصحيح الآخر.

١٠- الفعل المضارع المعتل الآخر.

١١- الأمثلة الخمسة؛ «**يفعلون، وتفعلون، ويفعلان، وتفعلان، وتفعلين**».

ثمانيةٌ للاسم، وثلاثةٌ للفعل المضارع.

والمراد بالعامل: ما يَحْدُثُ به المَعْنَى المُقْتَضِي لِكَوْنِ آخرِ الكلمةِ على وَجْهٍ مَخْصُوصٍ مِنَ الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والخَفْضِ، والجَزْمِ.

نحو قولك: «**جاء زيدٌ، ومررت بزيدٍ، ورأيتُ زيدًا، ولم يأتِ زيدٌ**».

فزيد: كلمة واحدة، وتغير آخرها لاختلاف العوامل، ففي «**جاء زيدٌ**» العاملُ هو «**جاء**»، وجاء فعلٌ ماض لازمٌ يطلب فاعلا، ويعمل فيه الرفع.

وفي «**مررت بزيد**» العامل هو الباء، وهو حرف من حروف الخفض، وحروفُ الخفض عواملُ تقتضي أن يكون الاسم بعدها مخفوضا.

وفي «**رأيتُ زيدًا**» العامل هو الفعل رأيت، وهو يطلب فاعلا، وهو تاء الفاعل، ويطلب مفعولا به كذلك، وهو زيدًا، ولذلك عمل فيه النصب.

وفي «**لَمْ يأتِ**» العامل هو لم، وهو حرف جزم يقتضي أن يكون الفعلُ المضارعُ بعده مجزوما، ولذلك جُزِمَ الفعلُ بحذف حرف العلة الياء.

فجميع التراكيب العربية لا تخرج عن هذه الثلاثة: «**عَامِلٌ، وَعَمَلٌ لذلك العامل، وَمَعْمُولٌ**».

١- فالعَامِلُ؛ كـ «**جاء، ورأى، والباء، ولم**»، وهذا عوامل لفظية، وقد يكون العامل معنويا؛ كالابتداء والتجرد.

٢- والعَمَلُ؛ كالرفع، والنصب، والخفض، والجزم، ولهذا العملِ علاماتٌ دالةٌ عليه.

٣- والمَعْمُولُ، هو الكلمة التي يظهر فيها الإعرابُ، أو الكلمة التي يَطْلُبُهَا العاملُ؛ لِيُظْهِرَ فيها عَمَلَهُ؛ كـ «**زيد**» في جميع المُثُلِ المتقدمة، وتسمى كلمةً معربةً.

وقوله: «تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا».

يعني: أن التغيير الذي يُحدثه العاملُ قد يكون ظاهرا، وقد يكون منويا.

فالظاهر: ما لا يمنع مانعٌ من التلفظ به؛ كظهور الضمة، والفتحة، والكسرة في كلمة الحج في قوله -تعالى-: ﴿**ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ**﴾ [البقرة:١٩٧].

وكظهور النون في حالة الرفع في الفعل المضارع الذي هو من الأمثلة الخمسة؛ كالفعل «**تنفقون، ويعلمون، وتفعلون**» في قوله -تعالى-: ﴿**يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ**﴾ [الانفطار:١٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ**﴾ [البقرة:٢٧٢].

وحذفِهَا في حالتي النصب والجزم؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ**﴾ [البقرة:٢٧٢].

وقوله -تعالى-: ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ** ﴾ [البقرة:٢٤].

واجتمعت في قوله -تعالى-: ﴿ **لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [آل عمران:١٨٨].

والمُقَدَّرُ: ما منع مانعٌ من التلفظ به، والموانع ثلاثة، وهي: «**التعذر، والاستثقال، واشتغال المحل**».

فالتعذر عدم إمكان النطق بالحركة، وله موضعان:

الأول: في الاسم المقصور الذي آخره ألف لازمة، وتُقدر عليه جميع الحركات، ومثاله كلمةُ «**الهُدَى**» في قوله -تعالى-: ﴿**لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۖ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ**﴾ [الأنعام:٧١].

فقد وقع الاسم المقصور «**هُدًى**» في موضعٍ يقتضي العاملُ فيه رفعَهُ، وفي موضع ثان يقتضي فيه نصبَهُ، وفي موضع ثالث يقتضي فيه خفضَهُ، فَرُفِعَ بضمةٍ مقدرةٍ على الألف، ونُصِبَ بفتحة مقدرة عليها، وخُفِضَ بكسرة مقدرة عليها؛ وذلك لتعذر ظهور الحركات على الألف.

والثاني: في الفعل المضارع المعتلِّ الآخر بالألف في حالتي الرفع والنصب؛ كالأفعال: «**يَرَى، وتَتَصَدَّى، ويَزَّكَّى، ويَسْعَى، وَيَخْشَى، وتَلَهَّى، وتخشى**» في قوله -تعالى-: ﴿**وَبُرِّزَتِ ٱلۡجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ**﴾ [النازعات:٣٦].

وقولِهِ -تعالى- ﴿**أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا عَلَيۡكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخۡشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ ۝١٠**﴾ [عبس].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ**﴾ [الأحزاب:٣٧].

والاستثقال إمكان النطق بالحركة مع صعوبة ذلك، وله موضعان:

الأول: في الاسم المنقوص الذي آخره ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرةٌ في حالتي الرفع والخفض.

ومثاله قوله -تعالى-: ﴿**فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِي إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ**﴾ [القمر:٦]، وقوله تعالى-: ﴿**مُّهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي**﴾ [القمر:٨].

فالدَّاعِي: اسمٌ منقوص؛ لأن آخرَهُ ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرة، **وهو في الأول**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الاستثقال؛ إذ يمكن أن تنطق بها مع استثقال ذلك؛ فتقول: «**الدَّاعِيُ**».

وفي الثاني: اسم مخفوض بـ «**إلى**»، وعلامة خفضه الكسرة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الاستثقال؛ إذ يمكن أن تقول مع استثقال ذلك: «**الدَّاعِيِ**».

أما في حالة النصب فإن الفتحة تظهر عليه؛ لأن الفتح خفيف لا استثقال فيه؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ**﴾ [طه:١٠٨].

فالداعيَ: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

والثاني: في الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو، أو بالياء في حالة الرفع؛ كالفعل «**يَدْعُو، ويَهْدِي**» في قوله -تعالى-: ﴿**وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [يونس:٢٥]. فكلٌّ منهما مرفوعٌ بضمة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال؛ لأنه يمكن أن تقول: «**يَدْعُوُ، ويَهْدِيُ**».

واشتغال المحل الإعرابي: يكون بحركة تمنع من ظهور الإعراب، وهذه الحركات هي: «**حركة المُنَاسَبَةِ، وحركة الرَّوِيِّ، وحركة العَارِيَّةِ، وحركة التَّخَلُّصِ من التقاءِ الساكنين، وحركة الإتْبَاعِ، وحركة الحِكَايَةِ، وحركة النَّقْلِ**».

فحركة المناسبة: تكون في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: «**رَبِّي**» وتُقدر عليه جميع الحركات على القول المختار؛ لأن الياء -التي هي حرف مد ولين- لا يُناسبها إلا أن يكون ما قبلها مكسورا؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿ **فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ** ﴾ [الأنعام:٧٧]، وقوله -تعالى-: ﴿ **قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ**﴾ [الزُّمَر:١٣]، وقوله -تعالى-: ﴿**قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ۖ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ ۖ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا** ﴾ [الكهف:٩٨].

فكلمة «**رَبِّي**»: رُفِعَتْ بضمة مقدرة على الباء، ونُصِبَتْ بفتحة مقدرة على الباء، وخفضت بكسرة مقدرة على الباء، وعلةُ عدم ظهور الحركة هو اشتغالُ المحل -الذي هو الباء- بحركة المناسبة للياء.

وحركةُ النَّقْلِ: كحركةِ الهمزة في كلمة «**أَنَّ**»، فإنها تُنقل إلى الساكن قبلها؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾.

فتعلمَ: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكونُ المقدرُ على الميم، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة النقل.

وقد قرأ بعضهم فيما حكاه الكسائي: ﴿**أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ (٢٤) مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبًا (٢٥) الَّذِي**﴾ [ق: ٢٥] بفتح باء «**مُرِيبًا**» وتنوينِهَا؛ لأنه نَقَلَ فتحةَ همزةِ الوصل في «**الَّذِي**» إلى التنوين قبلها.

فَمُرِيبًا: نعت رابع لِكَفَّارٍ، والنعت يتبع منعوتَهُ، لكنه مخفوض، وعلامة خفضه الكسرةُ المقدرةُ على الباء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل.

وحركةُ الإِتْبَاعِ: كتحريك الدال بالكسر في لفظ ﴿**الْحَمْدِ**﴾ إتباعا لحركة اللامِ في لفظ الجلالة على قراءة مَنْ قَرَأَ: «**الْحَمْدِ لِلَّهِ**»، وكضم التاء في «**الملائكة**» إتباعا لحركة الجيم في «**اسجُدوا**» على قراءة أبي جعفر ومَنْ وافقه؛ إذ قرأوا: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا لِآدَمَ**﴾.

فتقول في الحمدِ: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع.

وتقول في الملائكةُ: اسم مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع.

وحركة الحِكَايَةِ: أن تَحكِيَ الكلمةَ كما هي، كحركةِ الواو في «**المؤمنون**» من قولك: «**قرأتُ سورةَ المؤمنون**»، ولم تقل «**المؤمنين**»، وكقولِك: «**ضربتُ زيدًا**»، **فأقول لك**: أَعْرِبْ زيدًا، **فتقول**: زيدًا مفعول به، فقد حَكَيْتَهُ على حاله، وهو في قولك: «**زيدًا مفعول به**» مبتدأ.

فتقول في إعرابه حينئذ: زيدًا: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، **ومفعولٌ**: خبره.

وحركة التَّخَلُّصِ مِن التقاء الساكنين: كحركة الهمزة في الفعل المضارع المجزوم «**يَشَأْ**»، في قوله -تعالى-: ﴿**مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ**﴾ [الأنعام:٣٩]، فالفعل يشأ مجزوم بـ مَنْ، وعلامة جزمه سكونٌ مقدرٌ على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، ولذلك جُزِمَ الثاني: «**وَمنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ**» بسكون ظاهر لعدم التقاء ساكنين.

وَحَرَكَةُ الرَّوِيِّ؛ كقول زهير بن أبي سلمى:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ *** وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

فَتُعْلَمِ: فعل مضارع مجزوم لوقوعه جوابَ شرطِ إن الشرطية الجازمةِ لفعلين، وعلامة جزمه السكونُ المقدرُ على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي.

والرَّوِيُّ: الحَرْفُ الذي يَلْزَمُ تَكْرَارُهُ في آخر كلِّ بيت من أبيات القصيدة، وإليه تُنسب القصيدة.

وحركة العَارِيَّةِ؛ كقولك: «رأيتُ زيدًا نائما بِلَا غِطَاءٍ».

فغطاءٍ: مضاف إليه مجرور، وجره كسرةٌ مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العَارِيَّةِ.

لأن الباء في «**بِلَا**» حرف جر، **ولا**: بمعنى غير، **أي**: بغير غطاء، وهي اسم على القول المختار، **وإعرابها**: اسمٌ مجرورٌ بالباء، وعلامة جرِّهِ كسرةٌ مقدرةٌ على ما بعده، **أي**: تَزَحْلَقَتْ حَرَكَتُهَا على «**غِطَاءٍ**»، فحينئذ لا يظهر إعرابُ «**لا**» إلا فيما بعدها؛ لكونها على صورة «**لا**» الحرفية.

فتحصل من ذلك أن الإعراب المقدر يكون في بابين مختصين بالأسماء، وهما:

- الاسم المقصور.
- الاسم المنقوص.

وبابٍ واحدٍ مختصٍّ بالفعل المضارع، وهو:

- الفعل المضارع المعتل الآخر.

وباب مشترك بينهما، وهو:

الاسم أو الفعل الذي اشتغل مَحَلُّهُ الإعرابيُّ بحركة تمنع من ظهور الإعراب.

فخرج بقول: «تغيير أواخر الكلم».

كلُّ كلمةٍ لَزِمَ آخرُهَا حالةً واحدة؛ لأنها من المبنيات.

وخرج بقول: «لاختلاف العوامل».

ما لو تغيرَ آخرُ الكلمة لاختلاف اللغات، كـ «**حيثُ**»، فإن قوما من العرب يقولون: «**حيثَ، وحيثِ**» وطيِّءٌ تقول: «**حَوْثُ، وَحَوْثَ، وَحَوْثِ**» بقلب الياءِ واوًا، وهذا التغييرُ لغير عامل.

والبناء لغة: وَضْعُ شيءٍ على شيءٍ يُراد به الثُّبُوتُ.

واصطلاحا: مَا لَزِمَ آخِرُهُ حَالَةً واحدةً لغير عامل ولا اعتلال.

فما: جنس يصدق على الكلمة، فيشملُ أنواعَ الكلمةِ الثلاثةِ، فكلٌّ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ يدخله البناء، والمراد هنا البحثُ في الاسمِ والفعلِ.

لَزِمَ: فَصْلٌ خَرَجَ به الإعرابُ؛ لأنه لا يَلْزَمُ، فهو تغييرٌ يطرأُ على آخر الفعلِ والاسمِ.

حالةً واحدةً: كالسكون، أو الفتح، أو الضم، أو الكسر؛ كـ «**كَمْ، وَأَيْنَ، وحَيْثُ، وهَؤُلَاءِ**».

لغير عامل: خرج به نحو: «**لَعَمْرُكَ، ومَعَاذَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ [الحِجر:٧٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ**﴾ [يوسف:٢٣].

فـ «**لعمركَ، ومَعَاذَ**» من الكلمات التي تلزم حالةً واحدةً، لكن لِعَامِلٍ؛ لأن الأولى تلزم الرفع على أنها مبتدأ، والثانية تلزم النصب على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أعوذ.

ولا اعتلال: خرج به نحوُ الاسمِ المقصور، فإنه يلزم حالةً واحدة لكن لاعتلال.

وإن شئتَ قلتَ في حد البناء: ما لم يتغير آخرُه مع دخول العوامل عليه.

أو قل: ما لزم آخرُهُ حالةً واحدةً مع اختلاف العوامل الداخلة عليه.

ومثاله: كلمة «**هَؤُلَاءِ**» في نحو قوله -تعالى-: ﴿**قَالُواْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا**﴾ [النحل:٨٦]، وقولِه: ﴿**إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٞ مَّا هُمۡ فِيهِ**﴾ [الأعراف:١٣٩]، وقولِه: ﴿**وَجِئۡنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ**﴾ [النحل:٨٩].

ففي «**هؤلاءِ شركاؤنا**» وَقَعَتْ في موضعِ رفعٍ؛ لأنها مبتدأٌ، وفي: «**إِنَّ هؤلاءِ متبرٌ**» وقعتْ في موضعِ نصبٍ، لأنها اسم «**إِنَّ**» وفي: «**عَلَى هَؤُلَاءِ**» وقعت في موقع خفض؛ لدخول عامل الخفض عليها.

فهؤلاءِ كلمةٌ واحدة لزم آخرُهَا حالةً واحدةً مع اختلاف العوامل الداخلة عليها، فهي مبنية؛ لأنها لو كانت معربةً لَتَغَيَّـرَ آخرُهَا.

والمبنيات كُلُّهَا تُعرب إعرابا مَحَلِّيًّا، **فنقول في نحو** «**إن هؤلاء متبرٌ**»: هؤلاء: اسم مبني على الكسر في محل نصب اسم إن، **ومتبر**: خبرها.

والبناء يدخل أحدَ عشر بابًا من الأسماء، وهي:

١- الضمائر.

٢- أسماء الشرط.

٣- أسماء الاستفهام.

٤- أسماء الإشارة.

٥- الأسماء الموصولة غيرُ المثناة.

٦- أكثر أسماء الأفعال.

٧- أسماء الأصوات المحكية؛ نحو «**قَاقْ**» في قول: صاحت الدجاجةُ قَاقْ.

٨- الأسماء المركبة تركيبا عدديا من «**أحدَ عشرَ، إلى تِسْعَةَ عشرَ، وإِحْدَى عَشْرَةَ إلى تِسْعَ عَشْرَةَ**» فكلها مبنيةٌ على فتح الجزأين، إلا اثنيْ عَشَرَ، واثْنَتَيْ عشرةَ، فالجزء الأول منهما معرب، والجزء الثاني مبنيٌّ دائما.

ومثلُهَا ما تركبَ من الظروف تركيبَ أحدَ عشرَ؛ نحو: «**صَبَاحَ مَسَاءَ، وَيَوْمَ يَوْمَ، وبَيْـنَ بَيْـنَ**».

وما تركبَ من كلمتين تركيبَ أحدَ عشر للدلالة على الحال؛ نحو: «**بَيْتَ بَيْتَ**».

٩- اسمُ لا النافية للجنس في الأكثر.

١٠- المُنَادَى المُفْرَدُ العَلَمُ، والنكرةُ المقصودةُ، ولو ثُنِيَا، أو جُمِعَا.

١١- كلماتٌ أُخَرُ، كـ «**كَمْ**»، وكـ «**قبلُ وبعدُ**» إذا حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِي معناه، ومثلهما «**أمامُ، وخلفُ، وفوقُ، وتحتُ، وحَسْبُ**» على تفصيلات، وكـ «**غيرُ بعد النفي**» وبعضِ الظروف كـ «**لَدُنْ، وَقَطُّ، والآنَ، وعوضُ، وَلَدَى، وأمسِ بشروط**»، والظروفِ الملازمةِ للإضافة؛ كـ «**حيثُ، وإذْ، وإذا**»، وكـ «**مُذْ، ومنذ**» إذا لم يكونا حرفي جرٍّ، والأعلامِ المختومةِ بويه، والمركب المزجي كـ «**حضرَموتَ**» إذ يلتزم الأولُ حالةً واحدةً، وهو البناءُ على الفتح، على اللغة المشهورة، والأخيرُ يعرب إعرابَ ما لا ينصرف، وما كان سَبًّا للإناث كـ «**خَبَاثِ**»، وكالأعلامِ المؤنثةِ التي على وزن فعالِ، كـ «**حذامِ وقطامِ**» على لغة الحجازيين، ويدخل نحو: «**تَأَبَّطَ شَرًّا**» إلخ..

وأربعةَ أبواب من الأفعال، وهي:

١- الفعل الماضي.

٢- الفعل الأمر.

٣- الفعل المضارع المتصل به نونُ التوكيد، أو نون الإناث.

٤- الفعل المضارع الواقع موقعَ الفعل الأمر.

أما الحروف فلا تكون إلا مبنية.

فحاصل أبواب البناء في الكلم كُلِّهِ ستة عشر بابا.

المبحث الثاني: أقسام الإعراب

قال:

أقْسَامُهُ: أَرْبَعَةٌ تُؤَمُّ * رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، ثُمَّ خَفْضٌ، جَزْمُ**
فَالْأَوَّلَانِ دُونَ رَيْبٍ وَقَعَا * فِي الِاسْمِ وَالفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعَا**
فَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالخَفْضِ كَمَا * قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِجَزْمٍ فَاعْلَمَا**

قوله: «أقْسَامُهُ». أي: أقسام الإعراب «**أَرْبَعَةٌ تُؤَمُّ**» تُقصد في كلام المتكلم، وهي «**رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، ثُمَّ خَفْضٌ**» عطف الخفضَ بثم؛ لبيان أن عاملَ الجزم أضعفُ من عاملي الرفع والنصب «**جَزْمُ**» أي: وَجَزْمٌ، إذا عرفتَ ذلك فأقول لك: «**الْأَوَّلَانِ**» اللذان هما الرفع والنصب «**دُونَ رَيْبٍ**» شَكٍّ «**وَقَعَا فِي الِاسْمِ**» المتمكن «**وَالفِعْلِ الْمُضَارِعِ**» المُعْرَبِ حالة كونهما «**مَعَا**»، ثم اختص كُلٌّ منهما بنوعٍ «**فَالِاسْمُ**» المتمكن «**قَدْ خُصِّصَ**» عن الفعل المعرب «**بِالخَفْضِ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ**» المعربُ عن الاسم المتمكن «**بِجَزْمٍ فَاعْلَمَا**».

وحاصل معنى الأبيات:

أن أقسام الإعراب أربعة، وهي: «**الرفع، والنصب، والخفض، والجزم**».

وهذه الأنواع الأربعة على ثلاثة أضرب:

الأول: مشترك بين الأسماء والفعل المضارع، وهما الرفع والنصب، وذلك أن عوامل النصب والرفع تدخل على الاسم المتمكن والفعل المضارع، واجتمعا في قوله -تعالى-: ﴿**لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ**﴾ [الحج:٣٧].

فالاسم يُحْكَمُ برفعه؛ كـ «**لحومُهَا، دماؤُهَا، التَّقْوَى**» وينصب؛ كـ «**اللهَ**».

والفعل يُحْكَمُ برفعه؛ كـ «**يَنَالُهُ**»، وينصب؛ كـ «**لن يَنَالَ**».

والثاني: مختص بالأسماء، وهو الخفض؛ وذلك أن عواملَ الخفض لا تدخل الفعلَ، ومثاله قوله -تعالى-: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١].

وقد اجتمع الرفع والنصب والخفض في الاسم في نحو قوله -تعالى-: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٦٣].

والثالث: مختص بالفعل المضارع، وهو الجزم؛ وذلك أن عوامل الجزم لا تدخل الاسم، ومثاله قولُه -تعالى-: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص].

وقد اجتمع الرفع والنصب والجزم في الفعل في نحو قوله -تعالى-: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ [آل عمران:١٨٨].

فتحصل مما سبق أن:

١- أبواب الإعراب أحد عشر بابا، ثمانيةٌ للاسم المتمكن، وثلاثةٌ للفعل المضارع المعرب.

٢- تغيير آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع المعرب هو الإعراب.

٣- هذا التغيير قد يكون ظاهرا أو مقدرا.

٤- هذا التغيير يكون بسبب العوامل الداخلة عليهما.

٥- الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، أنواع الإعراب.

٦- الضمة، والكسرة، والفتحة، والسكون وما ينوب عنها علاماتٌ على الإعراب كما سيأتي.

٦- أبواب البناء في الكلم كُلِّهِ ستة عشر بابا، والله أعلم.

بَابُ عَلَامَاتِ الرَّفْعِ

١٨. ضَمٌّ، وَوَاوٌ، أَلِفٌ، وَالنُّونُ *** عَلَامَةُ الرَّفْعِ بِهَا تَكُونُ

١٩. فَارْفَعْ بِضَمٍّ مُفْرَدَ الأَسْمَاءِ *** كَـ «جَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ العَلَاءِ»

٢٠. وَارْفَعْ بِهِ الجَمْعَ المُكَسَّرَ وَمَا *** جُمِعَ مِنْ مُؤَنَّثٍ فَسَلِمَا

٢١. كَذَا المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ *** شَيءٌ بِهِ، كَـ «يَهْتَدِي» وَكَـ «يَصِلْ»

٢٢. وَارْفَعْ بِوَاوٍ خَمْسَةً: أَبُوكَا *** أَخُوكَ، ذُو مَالٍ، حَمُوكِ، فُوكَا

٢٣. وَهَكَذَا الجَمْعَ الصَّحِيحَ فَاعْرِفِ *** وَرَفْعُ مَا ثَنَّيْتَهُ بِالأَلِفِ

٢٤. وَارْفَعْ بِنُونٍ يَفْعَلَانِ يَفْعَلُونْ *** وَتَفْعَلَانِ تَفْعَلِينَ تَفْعَلُونْ

بعد أن انتهى مِنْ ذِكْرِ الإعراب وأقسامِهِ أراد أن يبين لك أن لكلِّ قِسْمٍ من أقسامِ الإعراب علاماتٍ يُعرف بها، ويَتَمَيَّـزُ بها عن غيره، وبدأ بذكر علامات الرفع أولا؛ لأن الرفعَ عمدةٌ، **أي**: لا يخلو تركيب من مرفوعٍ من المرفوعات التي سيأتي ذكرُهَا.

وسبق أن ذكرتُ لك أن أبواب الإعراب أحد عشر بابا، وهذه الأبواب تنقسم إلى قسمين:

الأول: الأبواب الأصول، وهي كل باب يُعرب بالحركات الأصلية، وهي أربعةٌ:

١- الاسم المفرد المنصرف.

٢- جمع التكسير المنصرف.

٣- جمع المذكر السالم.

٤- الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

والعلامات التي تعمل فيها تسمى بعلامات أصلية.

والثاني: **أبواب النيابة**، وهي كلُّ بابٍ يُعْرَبُ بحركة تنوب عن الحركة الأصلية، أو بحرف ينوب عن الحركة الأصلية؛ **وهي ثمانية**:

١- الاسم المفرد غير المنصرف في حالة الخفض.

٢- جمع التكسير غير المنصرف في حالة الخفض.

٣- جمع المؤنث في حالة النصب.

٤- جمع المذكر السالم.

٥- المثنى.

٦- الأسماء الخمسة.

٧- الفعل المضارع المعتل الآخر.

٨- الفعل المضارع المتصل به ضمير رفع ساكن.

قوله : «بَابُ عَلامَاتِ الرَّفْعِ».

أي: هذا مدخلٌ نَدْخُلُ منه لبيان علامات الرفع.

وقوله :

ضَمٌّ، وَوَاوٌ، أَلِفٌ، وَالنُّونُ * عَلَامَةُ الرَّفْعِ بِهَا تَكُونُ**

يعني به: أن الرفع له علامات أربع، وهي: «**الضمة، والواو، والألف، والنون**»، ثم أراد أن يُبين أن لكلٍّ واحدةٍ منها مواضعَ، **فقال**:

فَارْفَعْ بِضَمٍّ مُفْرَدَ الأَسْمَاءِ * كَجَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ العَلَاءِ**

وَارْفَعْ بِهِ الجَمْعَ الُمكَسَّرَ وَمَا * جُمِعَ مِنْ مُؤَنَّثٍ فَسَلِمَا**

كَذَا الُمضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ * شَيْءٌ بِهِ كَيَهْتَدِي وَكَيَصِلْ**

العلامة الأولى من علامات الرفع: الضمة.

وهي علامة أصلية، وتكون علامة للرفع في أربعة مواضع.

الموضع الأول: الاسم المفرد.

والاسم المفرد في باب الإعراب: ما دل على واحدٍ أو واحدةٍ ولم يكن من الأسماء الستة؛ سواء أكان مصروفا؛ نحو: «**زيد، وصاحب**» من قولك: «**جاء زيدٌ صاحبُ العلاءِ**»، أم ممنوعا من الصرف؛ نحو: «**أحمدُ وفاطمةُ**» من قولك: «**قام أحمدُ، وجَلَسَتْ فاطمةُ**».

فكل من «**زيدٌ، وصاحبُ، وأحمدُ، وفاطمةُ**» اسم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وكما في قوله -تعالى-: ﴿**ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ**﴾ [النور:٣٥].

فكل من: «**اللهُ، ونورُ، ومَثَلُ، ومصباحٌ، والمصباحُ، والزجاجةُ، وكوكبٌ، ودريٌّ، وزيتُها**» أسماءٌ مفردةٌ، ولذلك رُفِعَتْ بالضمة.

وقد تكون الضمة مقدرة للثقل في نحو «**الداعي**» من قوله -تعالى-: ﴿**فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِي إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ**﴾ [القمر:٦]، أو للتعذر في نحو «**الهُدَى**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ**﴾ [النجم:٢٣].

والموضع الثاني: جمع التكسير.

وهو ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين مع تَغَيُّرٍ في بِنْيَةِ مُفْرَدِهِ لفظا أو تقديرا؛ نحو: «**رِجَالٌ، وصَوَامِعُ، وبِيَعٌ، وصَلَوَاتٌ، ومَسَاجِدُ**» من قوله -تعالى-: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ**﴾ [النساء:٣٤]، وقوله -تعالى- ﴿**لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا**﴾ [الحج:٤٠].

فـ «**رجالٌ**» جمع «**رَجُلٍ**»، و «**صَوَامِعُ**» جمع «**صَوْمَعَةٍ**»، و «**بِيَعٌ**» جمع «**بِيعَةٍ**»، و «**مَسَاجِدُ**» جمع «**مَسْجِدٍ**»، وأنت ترى أن هذه الجموعَ لم تسلم فيها بنيةُ مفردِهَا، بل تكسرت وتغيرت، ولذلك سُمِّيَ الجمعَ المكسر، أو جمعَ التكسير.

وقد تكون الضمة مقدرة؛ نحو: «**سُكَارَى، والجَوَارِي، ورُسُلِي**»، كما في قوله -تعالى-: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ**﴾ [النساء:٤٣]، وقولِه -تعالى-: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ**﴾ [الشورى:٣٢]. بإثبات الياء على قراءة نافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، وقولِه -تعالى-: ﴿**كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي**﴾ [المجادلة:٢١].

وأَنْوَاعُ التَّغيُّرِ فِي جُموعِ التَّكسيرِ ستَّةٌ:

١- تغيُّرٌ في شَكْلِ الحروف مع اتحادها في المفرد والجمع؛ نحوُ: «**أَسَدٌ وأُسْدٌ، ونَمِرٌ ونُمُرٌ**».

٢- تغيُّرٌ بالنَّقْصِ؛ نحوُ: «**نَاقَةٌ ونُوقٌ، وتُهْمَةٌ وَتُهَمٌ**».

٣- تغيُّرٌ بالزِّيادةِ؛ نحوُ: «**صِنْوٌ وَصِنْوَان، وقِنْو وقِنْوان**».

٤- تغيُّرٌ فِي شَكْلِ الحروف مَعَ نَقصِها في الجمع؛ نحوُ: «**كِتابٌ وكُتُبٌ**».

٥- تغيُّرٌ فِي شَكْلِ الحروف مَعَ زيادتها في الجمع؛ نحوُ: «**سبَبٌ وأسْبَابٌ، ووَقْتٌ وأَوْقَاتٌ، وصَوْتٌ وأَصْوَاتٌ، وذِئبٌ وذِئابٌ**».

٦- تغيُّرٌ فِي شَكلِ الحروف مَعَ الزِّيادةِ والنَّقصِ جميعًا؛ نحوُ: «**كَرِيمٌ وكُرَمَاءُ**». فحصل تغير في شكل حرف الجمع عن المفرد، ونقص الجمعُ عن المفرد ياء، وزاد عليه بالألف والهمزة.

وقول: «**أو تقديرا**». يُراد به نحو: «**فُلْك**» للمفردِ والجمعِ.

والموضع الثالث: جمع المؤنث السالم.

وهو ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين؛ نحو: «**صالحاتٌ، وقانتاتٌ، وحافظاتٌ**»؛ كما قال -تعالى-: ﴿**فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ**﴾ [النساء:٣٤].

فكل من «**الصَالِحَاتُ، وقَانِتَاتٌ، وحَافِظَاتٌ**» جمعُ مؤنث سَالِمٌ، ولذلك رُفِعَ بالضمة. وسُمِّيَ مؤنثا سالما؛ لأنه غالبا ما يكون جمعا لمؤنث، مع سلامة مفردِهِ من التَّغيُّـرِ، كـ «**صَالِحَة، وقَانِتَة، وحَافِظَة**».

والأصوب أن يقال: ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين، دون تقييده بالإناث أو السلامة؛ لأنه قد يكون جمعا لمذكر؛ نحو: «**حَمَّامَات، ورَمَضَانَات**»، جمع «**حَمَّام، ورَمَضَان**»، وقد لا يسلم مفردُهُ كثيرا؛ نحو: «**رَحْمَةٍ، ورَحَمَاتٍ، وسَجْدَةٍ وسَجَدَاتٍ**».

ولا تكونُ الضَّمَّةُ مُقدَّرةً فِي جمْعِ المُؤنَّثِ إلَّا إذا أُضِيفَ لياءِ المُتكلِّمِ؛ نحوُ: «**هَذِهِ كِتَابَاتِي**»؛ ونحو: «آياتي» من قوله -تعالى-: ﴿**قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**﴾ [المؤمنون:٦٦]، «**فآياتِي**» اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل -الذي هو التاء- بحركة المناسبة للياء.

وقلنا: ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين لنخرجَ بذلك ما كانت التاءُ أصليةً في مفرده؛ نحو «**مَيِّتٍ وأمواتٍ، وبَيْتٍ وأبياتٍ، وصوتٍ وأصواتٍ، وقُوتٍ وأقْوَاتٍ**»، فإنها تُجمع جمعَ تكسير غالبا، ولنخرجَ أيضا ما كانت الألفُ أصليةً في مفرده؛ نحو: «**قُضَاةٍ**» جمع «**قاضٍ**»، و «**دعاةٍ**» جمع «**داعٍ**».

والموضع الرابع:

الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره نونُ التوكيد، ولا نون الإناث، ولا ألفُ الاثنين، ولا واوُ الجماعة، ولا ياءُ المخاطبة، ولم يدخل عليه ناصبٌ، ولا جازم.

سواء كانت الضمة ظاهرة؛ نحو: «**يَصِلُ**»، وكالأفعال: «**تَشَاءُ، وتَنْـزِعُ، وتُعِزُّ، وتُذِلُّ، وتُولِجُ، وتُخْرِجُ، وتَرْزُقُ**» من قوله -تعالى-: ﴿**قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ (٢٦) تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ (٢٧)**﴾ [آل عمران].

أو مقدرة؛ نحو قولك: «**يهتدي**»، وكالفعل: «**تؤتي**» من الآية السابقة، وكالأفعالِ: «**تخشى، ويدعو، ويهدي**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ**﴾ [الأحزاب:٣٧]، وقولِه -تعالى-: ﴿**وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [يونس:٢٥].

العلامة الثانية من علامات الرفع: الواو.

ذكرها في قوله:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ خَمْسَةً: أَبُوْكَ * أَخُوكَ ذُو مَالٍ حَمُوكِ فُوكَ**

وَهَكَذَا الجَمْعَ الصَّحِيحَ فَاعْرِفِ * ....**

وارفع أنت أيها المتكلم والكاتب والقارئ بمسمى الواو خمسةَ أسماءٍ، وهي: «**أَبُوْكَ، وأَخُوكَ، وذُو مَالٍ، وحَمُوكِ، وفُوكَ**»، ومثلُ الأسماء الخمسة في الرفع بالواو الجمعُ الصحيح، فاعرف ذلك.

فتكون الواو علامة للرفع في موضعين:

الموضع الأول: الأسماء الخمسة.

وهي: «أبوك، وأخوك، وحموكِ، وفوكَ، وذو مال»؛ نحو: «**جَلَسَ أَبُوكَ وأَخُوكَ وذُو مَالٍ**»، و «**جاء حموكِ**»، «**وفوكَ نظيف**».

كما في قوله -تعالى-: ﴿**يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ**﴾ [مريم:٢٨].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ**﴾ [القصص:٢٣].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**قَالَ إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ**﴾ [يوسف:٦٩].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ**﴾ [البقرة:٢٨٠].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ**﴾ [آل عمران:٧٤].

وقولِ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدَةَ التَّمِيمِيِّ:

فُوهُ كشِقِّ العَصَا لَأْيًا تَبَيَّنَهُ *** أَسَكُّ مَا يَسمَعُ الأَصْوَاتَ مَصْلُومُ

وقولِ الراجز:

وَا، بِأبي أنْتِ وفُوكِ الأشنَبُ *** كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

وقولِ الشاعر:

إذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ *** فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَحَمُوكِ سَادِي

ويُروى: «**وحَمُؤك، وأبوك**». والأكثر في لسان العرب أن يقال: «**حَمُوهَا**»، وهم أقارب زوج المرأة؛ كأبيه، وعمه، فيضاف حينئذٍ إليها؛ فيقال: «**حَمُوهَا، وَحَمُوكِ**»، وربما أُريد به أقارب الزوجة، فيضاف إلى الزوج؛ فيقال: «**حَمُوهُ، وحَمُوكَ**».

وقال الأزهري في "تهذيب اللغة" (٢/٢٠٥):

"**حُكِي عن الأصمعيِّ**: الأَحْماءُ من قِبَلِ الزَّوْجِ، والأَخْتانُ من قِبَل المرْأَةِ؛ وهكذا قالَهُ ابنُ الأعرابيّ وزادَ فقالَ: الحَماةُ أُمُّ الزَّوْجِ، والخَتَنةُ أمُّ المرأَةِ".

وهذه الأسماء الخمسة لا تُعرب الإعراب المذكور إلا بشروط:

الأول: أن تكون مفردةً، غير مثناة وَلَا مَجْمُوعَة، فإذا ثُنِّيَتْ أُعْرِبَتْ إعرابَ المثني؛ نحوُ قولِهِ -تعالى-: ﴿**وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ**﴾ [الكهف:٨٠]، وإذا جُمِعَتْ جمعَ تكسير أُعْرِبَتْ بالحركات على الأصل؛ نحو قولِهِ -تعالى-: ﴿**قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ**﴾ [الأنبياء:٥٤]، وقوله -تعالى-: ﴿ **وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ** ﴾ [يوسف:٥٨].

وإذا جُمِعَتْ جمعَ تصحيحٍ أُعْرِبَتْ بالواو رفعا، وبالياء نصبا وجرا إلحاقا به، وهذا لم يُسمع إلا في ثلاثة أسماء من الخمسة، وهي: «**أَبٌ، وأَخٌ، وَذُو**»، فيقال فيها: «**أَبُونَ، وأَخُونَ، وذَوُوهُ**»، وهذا الأخير أصله «**ذَوُونَ**»، ثم حذفت النون للإضافة، وَأَلْحَقَ ثَعْلَبٌ بهذه الثلاثة «**فَمُونَ**» قِيَاسا، وَكذا فعل ابْنُ مَالك في «**حَمُونَ**»، والصحيح أنه يُقتصر على الثلاثة المسموعة، ولا يجوز القياسُ عليها.

والثاني: أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم؛ كـ «**جاء أبوكَ وأبوكِ وأبوهَا وأبوهُ وأبوهُمَا وأبو زَيْدٍ**»، فإذا أُضِيفَتْ إلى ياء المتكلم أُعْرِبَتْ بحركات مقدرة رفعا ونصبا وخفضا لمناسبة الياء كما سبق بيانه؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ**﴾ [يوسف:٩٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠**﴾ [طه:٣٠]، وقوله -تعالى-: ﴿ **قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِأَخِي** ﴾ [الأعراف:١٥١].

وإذا لم تَضف أُعْرِبَتْ حينئذ بالحركات؛ كما قال -تعالى-: ﴿ **قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ** ﴾ وقال: ﴿**إِنَّ لَهُۥٓ أَبٗا شَيۡخٗا كَبِيرٗا**﴾ [يوسف:٧٦، ٧٧]، وقال: ﴿**وَبَنَاتُ ٱلۡأَخِ** ﴾ [النساء:٢٣].

أما «**ذو**» فتلزم الإضافة دائما، ولذلك لا نشترط فيها الإضافة.

والثالث: أَن تكون مكبرة، فَإِن صغرت أعربت بالحركات؛ نَحْو: «**جاء أُبَيٌّ، وأُخَيٌّ**»، و «**هذا ذُوَيٌّ، وحُمَيٌّ، وفُمَيٌّ**».

وَتختص «حَمٌ» بِشُرُوط ثلاثة:

وهي ألا تكون على زنة: «**قَرْوٍ، وقَرْءٍ، وَخَطَإٍ**» فَإِنَّهَا إِن مَاثَلَتْ ذَلِك أُعْرِبَتْ بالحركات الظَّاهِرَة، نَحْو: «**هَذَا حَمْوُكِ، وَحَمْؤُكِ، وحَمَؤُكِ**».

وَيخْتَص «فَمٌ» بِشَرْطين:

الأول: أَن تُزَال مِنْهُ الْمِيم، فَإِذَا لم تُزَلْ أُعْرِبَ بالحركات الظاهرة؛ نَحْو: «**فَمُكَ نَظِيفٌ، وافتح فَمَكَ**»، وكحديث: «**لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ**».

والثاني: ألا يلزم الهاءَ في آخره، فإن لزم الهاءَ، وصارت هي لامَ الكلمة على لغة مَنْ رَدَّ اللامَ أُعْرِبَتْ حينئذ بحركات ظاهرة على الهاء؛ نحو: «**هذا فُوْهٌ**»، مع ثلاث لغات في عينها إتباعا لها بالفاء: «**فُوهٌ، وفَاهٌ، وفِيهٍ**»، تقول: «**هذا فُوهٌ، ورأيت فَاهًا وفَاهَهُ وفاهَ أبيهِ، وضربتُه على فيهٍ وفيههِ**»، **ومنه قولُ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدَةَ التَّمِيمِيِّ**:

فُوهٌ كشِقِّ العَصَا لَأْيًا تَبَيَّنَهُ *** أَسَكُّ مَا يَسمَعُ الأَصْوَاتَ مَصْلُومُ

ويُروى «**فُوهُ**».

وَتَخْتَصُّ ذُو بِشَرْطين:

الأول: أَن تكون بِمَعْنى صَاحب، فَإِن كَانَت للْإِشَارَة، أَو مَوْصُولَةً، بُنِيَتْ.

والثاني: ألا تضاف إلا إلى اسمِ جنسٍ ظاهر، فلا يقال: «**هذا ذُو زَيْدٍ ولا ذو جَالِسٍ**» ولا: «**هذا ذُوهُ**».

وقد تكون الواو -التي هي علامة الرفع- ظاهرةً كما سبق، وقد تكون مقدرةً؛ كما لو قلتَ: «**حَضَرَ أبُو الْبَنَاتِ، وآدَمُ أَبُوْ الْبَشَرِ**»، فإن «**أَبُو**» مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأننا ننطقها: «**أبُ الْبَنَاتِ، وأبُ البشر**»، والإعراب يتبع الملفوظَ لا المكتوبَ.

وهذا كله على اللغة المشهورة، وهي لغة التمام، وإلا ففي هذه الأسماء الخمسة لغات أخر؛ ففي «**أبٍ، وأخٍ**» ثلاثُ لغات، وهي: «**النقص، والتشديد مع النقص، والقصر**»، والأشهر التمام، ثم النقص، ثم التشديد، وينفرد «**أخ**» عن «**أب**» بالنقص مع تسكين الخاء ولزوم الواو في آخره، أي: «**أَخْوٌ**».

وفي «**فم**» ثلاث لغات، وهي: «**النقص، والتشديد مع النقص، والقصر مع ظهور الحركات على الهاء**».

وفي «**حم**» خمس لغات: «**النقص، والقصر، وحَـمءٌ، وحَـمْوٌ، وحَـمَأٌ**».

وقد ترك الناظم «**هَنُوكَ**» تبعا لابن آجروم، ولأن النقص فيه أشهر.

والموضع الثاني: الجمع الصحيح، وهو جمع المذكر السالم.

وهو: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره صالحًا للتجريد عنها، وعطفِ مثله عليه.

كما في قوله -تعالى-: ﴿**ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلۡعَـٰبِدُونَ ٱلۡحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٲڪِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلۡأَمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنڪَرِ وَٱلۡحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ**﴾ [التوبة:١١٢]. فهذه تسعةُ جموعٍ مرفوعةٍ بالواو نيابةً عن الضمة.

وسُمي سالما؛ لأنه يسلم فيه بناءُ مفرده، ولا يُزَادُ على مفرده عند الجمع إلا الواو والنون في حالة الرفع، ألا ترى أنَّ مفردَ هذه الجموعِ هو: «**التَّائِبُ، والعَابِدُ، والحَامِدُ، والسَّائِحُ، والرَّاكِعُ، والسَّاجِدُ، والآمِرُ، والنَّاهِي، والحَافِظُ**».

إلا إذا كان هناك إعلال في مفرده؛ كالناهي، صار بالجمع «**النَّاهُونَ**» بضم الهاء؛ وقد كان أصلُهُ «**النَّاهِيُونَ**»، لكن استثقلت الضمة على الياء فَنُقِلَتْ حركتُهَا إلى الهاء قبلها بعد سلب حركتها، ثم حُذِفَتِ الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

وقول: «بزيادة في آخره».

التي هي الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي الخفض والنصب، وبسبب تلك الزيادة حصل الجمع، بخلاف جمع التكسير فإنه يدل على الجمعية بذاته.

فخرج بذلك نحو «**عُرْجُون**» فالواو والنون فيه من بنية الكلمة، وليست زائدة.

وقول: «صالحًا للتجريد عنها».

أي: عن تلك الزيادة، فإذا لم يصلح للتجريد عنها لم يكن جمعَ تصحيح؛ كـ «**عشرون وبابِه**»، فلا يقال: «**عِشْرٌ**». فدل ذلك على أنه ليس جمع تصحيح، بل هو ملحق به.

وقول: «وعطف مثله عليه».

أي: تحذف الزيادة في الجمع في نحو: «**حَضَرَ مؤمِنُونَ**» وتعطفُ مثله عليه، فتقول: «**حَضَرَ مؤمنٌ ومؤمنٌ ومؤمنٌ**». فخرج بذلك نحو «**زيدون**» عَلَمًا، و «**أُلُو**».

وقد تكون الواو مقدرةً في جمع التصحيح؛ نحو: «**حَضَرَ طَالِبُوْ الْعِلْمِ**»، وكان أصله «**طَالِبُونَ**». فحُذِفَتْ النونُ للإضافة، والواوُ للتخلص من التقاء الساكنين.

العلامة الثالثة من علامات الرفع: الألف.

ذكرها في قوله:

.... *** وَرَفْعُ مَا ثَنَّيْـتَـهُ بِالأَلِـفِ**

أي: وَرَفْعُ الذي ثَنَّيْتَهُ حَاصِلٌ بالألف، فالألف تكون علامة للرفع في موضع واحد لا غير، وهو المثنى، وذلك على اللغة المشهورة.

والمثنى: ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره صالحًا للتجريد عنها وعطفِ مثلِهِ عليه.

نحو قوله -تعالى-: ﴿**بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ**﴾ [المائدة:٦٤]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٣﴾** مُدۡهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾ **فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٥﴾ فِيهِمَا عَيۡنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴿٦٦﴾**﴾ [الرحمن]، وقوله -تعالى-: ﴿**هَٰذَانِ خَصۡمَانِ**﴾ [الحج:١٩]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ**﴾ [آل عمران:١٦٦]، وقوله -تعالى-: ﴿**فَإِذَا هُمۡ فَرِيقَانِ يَخۡتَصِمُونَ**﴾ [النمل:٤٥].

فكلٌّ من «**يَدَاهُ، ومُبْسُوطَتَانِ، وجَنَّتَانِ، ومُدْهَامَّتَانِ، وعَيْنَانِ، ونَضَّاخَتَانِ، وخَصْمَانِ، والجَمْعَانِ، وفَرِيقَانِ**» مثنى، ولذلك رفع بالألف.

وقول: «بزيادة في آخره».

التي هي الألف والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي الخفض والنصب، وبسبب تلك الزيادة حصلت التثنية.

فخرج بذلك شيئان:

الأول: كـ «**إِيمَانٍ**» ونحوه، فإن الألف والنون من بنية الكلمة وليست زائدة.

والثاني: ما دل على اثنين أو اثنتين بغير زيادة في آخره؛ كـ «**زَوْجٌ، وَشَفْعٌ**»، فهذه الألفاظُ ونحوُهَا دَلَّتْ على التثنية بالوضع لا بالزيادة.

وقول: «**صالحًا للتجريد عنها**».

أي: عن تلك الزيادة، فإذا لم يصلح للتجريد عنها لم يكن مثنًى؛ كـ «**كِلَا، وكِلْتَا، واثْنَانِ، واثْنَتَانِ**»، فهذه الكلمات وإن دَلَّتْ على التثنية لكن ليست بمثنى؛ لأنها لا تصلح للتجريد، بل هي ملحقة به.

وقول: «**وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه**».

خرج به «**شَمْسَانِ، وقَمَرَانِ، وأَبَوَانِ، وعُمَرَانِ**» فهذه الكلمات وإن صَلَحَتْ للتجريد؛ «**قَمَرٌ، وشَمْسٌ، وأَبٌ، وعُمَرُ**»، ودلت على التثنية، لكنها ليست بمثنى حقيقي؛ لأنه يُراد بها «**شَمْسٌ وقَمَرٌ، أو قَمَرٌ وشَمْسٌ، وأَبٌ وأُمٌّ، وعُمَرُ ومَنْ يشابهه في العَدْلِ**» ولا يُعْطَفُ عليها مثلُهَا، بل مُبَايِنٌ لها، وشرط المثنى الحقيقي أنه إذا جُرِّد عن الزيادة أن تَعْطِفَ عليه مثلَهُ، فتقول: «**زيدان**» أي: «**زيد، وزيد**».

وقد تكون الألف مقدرة؛ **كما لو قلتَ**: «**جاء عَبْدَا الله**»، أصله «**عَبْدَانِ**»، ثم حُذِفَتِ النونُ للإضافة، والألفُ للتخلص من التقاء الساكنين، ولذلك ننطقه «**جَاءَ عَبْدَ اللهِ**» بغير ألف، والإعراب يتبع الملفوظَ.

العلامة الرابعة من علامات الرفع: ثبوت النون.

ذكرها في قوله :

وَارْفَعْ بِنُونٍ يَفْعَلَانِ يَفْعَلُونْ ** وَتَفْعَـلَانِ تَفْعَلِينَ تَفْعَلُونْ**

أي: وارفعْ بثبوت النون كلَّ ما كان على زنة «**يَفْعَلَانِ، ويَفْعَلُونْ، وَتَفْعَلَانِ، وتَفْعَلِينَ، وتَفْعَلُونَ**»، إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم.

فالنون تكون علامة للرفع في موضع واحد لا غير، وهو الأمثلة الخمسة، والمراد بها ما كان مِنَ الأفعالِ المُضَارِعَةِ على هذه الأوزان، ولو اختلفت حركةُ عينِهَا؛ نحو: «**يَضْرِبَانِ، ويَضْرِبُونَ، وتَضْرِبَانِ، وتَضْرِبِينَ، وتَضْرِبُونَ**».

وما نحا نحوُهَا من الرباعي المجرد، والمزيد على الثلاثي والرباعي، كـ «**يُفْعِلُونَ، وتُفْعِلُونَ، ويُفْعِلَانِ، وتُفْعِلَانِ، وتُفْعِلِينَ**»؛ نحو: «**يُكْرِمُونَ، وتُكْرِمُونَ، ويُكْرِمَانِ، وتُكْرِمَانِ، وتُكْرِمِينَ**».

و «**يُفَاعِلُونَ، وتُفَاعِلُونَ، ويُفَاعِلَانِ، وتُفَاعِلَانِ، وتُفَاعِلِينَ**»؛ نحو: «**يُقَاتِلُونَ، وتُقَاتِلُونَ، ويُقَاتِلَانِ، وتُقَاتِلَانِ، وتُقَاتِلِينَ**».

و «**يُفَعِّلُونَ، وتُفَعِّلُونَ، ويُفَعِّلَانِ، وتُفَعِّلَانِ، وتُفَعِّلِينَ**»؛ نحو: «**يُعَلِّمُونَ، وتُعَلِّمُونَ، ويُعَلِّمَانِ، وتُعَلِّمَانِ، وتُعَلِّمِينَ**».

و «**يُفَعْلِلُونَ، وتُفَعْلِلُونَ، ويُفَعْلِلَانِ، وتُفَعْلِلَانِ، وتُفَعْلِلِينَ**»؛ نحو: «**يُدَحْرِجُونَ، وتُدَحْرِجُونَ، ويُدَحْرِجَانِ، وتُدَحْرِجَانِ، وتُدَحْرِجِينَ**».

وكذلك تفعل في باقي أبواب المزيد.

وإذا أردتَ أن تحترز من ذِكْرِ ذلك كلِّهِ قُلْتَ فيما يُرْفَعُ بالنون:

كُلُّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ضميرُ رفعٍ ساكنٌ «**واوُ الجماعة، أو ألفُ الاثنين، أو ياءُ المخاطبة المؤنثة**» سواء أكان مبنيا للفاعل، أم للمفعول، وتُعْرَبُ هذه الضمائر في موضع رفع فاعل، أو نائبِ فاعل إن كان الفعل مبنيا للمفعول.

نحو قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ**﴾ [التوبة:١١١].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة:١٠٢].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ**﴾ [المائدة:١٠٧].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ٤﴾ [البقرة].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣]، وقوله -تعالى-: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ﴾ [القصص:٢٣].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [الصف:١١].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ﴾ [هود:٧٣].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ﴾ [النمل:٣٣].

فيُسْتَدَلُّ على كَوْنِ هذه الأفعال «**يقاتلون، يَقتلون، يُقتلون، يعلمون، يعلمان، يتعلمون، يفرقون، يعلمون، يقومان، يقسمان، يؤمنون، يقيمون، ينفقون، يؤمنون، يوقنون، تكذبان، تذودان، تؤمنون، تجاهدون، تعلمون، تعجبين، تأمرين**» مرفوعةً بِثُبُوتِ تلك النون.

بَابُ عَلَامَاتِ النَّصْبِ

٢٥. عَلَامَةَ النَّصْبِ لَهَا كُنْ مُحْصِيَا *** الفَتْـحَ، والأَلِـفَ، والكَسْـرَ، وَيَـا

٢٦. وَحَذْفَ نُونٍ، فَالَّذِي الفَتْحُ بِهِ *** عَلَامَـةٌ يَـا ذَا النُّهَـى لِنَصْبِـهِ

٢٧. مُكَسَّـرُ الجُمُوعِ ثُمَّ المُفْرَدُ *** ثُـمَّ المُضَـارِعُ الَّذِي كَـ «تَسْـعَدُ»

٢٨. بِالأَلِفِ الخَمْسَةَ نَصْبَهَا الْتَزِمْ *** وَانْصِبْ بِكَسْـرٍ جَمْـعَ تَأْنِيثٍ سَلِمْ

٢٩. وَاعْلَمْ بِأَنَّ الجَمْعَ والمُثَنَّى *** نَصْـبُهُمَا بِاليَـاءِ حَيْـثُ عَنَّـا

٣٠. وَخَمْسَةُ الأَفْعَالِ نَصْبُهَا ثَبَتْ *** بِحَـذْفِ نُونِهَـا إِذَا مَـا نُصِبَـتْ

قوله: «بَابُ عَلَامَاتِ النصب».

أي: هذا مَدْخَلٌ نَدْخُلُ منه لبيان علامات النصب.

وقوله:

عَلَامَةَ النَّصْبِ لَهَا كُنْ مُحْصِيَا * الفَتْحَ، والأَلِفَ، والكَسْرَ، وَيَا**

وَحَذْفَ نُونٍ .... * ....**

علامةَ: بالنصب مفعول «**مُحْصِيًا**» مقدم عليه، «**والفتحَ**» بدل بعضٍ مِنْ كُلٍّ بتقدير الرابط، وفي بعض النسخ برفع «**علامةُ**» على الابتداء، وبرفع «**الفتحُ**»: على الخبرية، ويجوز العكس، ورفع ما بعده على العطف، و «**لَهَا**» متعلق بـ «**محصيا**» كما يجوز أن يكون «**علامةُ**» مبتدأ أولا، و «**الفتحُ**» خبرًا لمبتدإ محذوف، والجملة من المبتدإ الثاني المحذوف وخبره في محل رفع خبر علامة.

ويعني بهذا: كُنْ عَادًّا أيها الطالبُ عَلَامَاتِ النصبِ عَدَّ استقصاءٍ وإحصاء لها، وهي خمسُ علامات: «**الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون**».

ثم أراد أن يبين مواضع كلٍّ منها فقال:

.... فَالَّذِي الفَتْحُ بِهِ * عَلَامَةٌ يَا ذَا النُّهَى لِنَصْبِهِ**

مُكَسَّرُ الجُمُوعِ ثُمَّ المُفْرَدُ * ثُمَّ المُضَارِعُ الَّذِي كَـ «تَسْعَدُ»**

أي: إذا علمتَ أن علاماتِ النصبِ خمسُ علامات فأقول لك يا صاحب العقل: النوعُ الذي تكون الفتحُة فيه علامةً للنصب هو مكسرُ الجموع، والاسمُ المفرد، والفعلُ المضارعُ الذي لم يتصل بآخره شيء؛ كـ «**تَسْعَدُ**».

يعني: العلامة الأولى الفتحة.

وهي العلامة الأصلية، وتكون علامةً للنصب -ظاهرةً كانت أو مقدرةً- في ثلاثة مواضع: «**في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء**»؛ نحو: «**لَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ رَجُلًا وَلَا رِجَالًا**».

فالموضع الأول: الاسم المفرد.

نحو: «**رَجُلًا، وَسَلَمًا، ومَثَلًا**» من قولِهِ -تعالى-: ﴿**ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ**﴾ [الزُّمَر:٢٩].

وقد تكون الفتحةُ مقدرةً فيه للتعذر في الاسم المقصور؛ نحو: «**موسى، وعيسى**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِۗ**﴾ [البقرة:٨٧].

وفي المضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: «**عذابي**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ**﴾ [إبراهيم:٧].

والموضع الثاني: جمع التكسير.

نحو: «**رِجَالًا**» جمعَ تكسير لـ «**رَجُل**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا**﴾ [الأعراف:٤٨].

ونحو: «**السُفَهَاءَ، وأموالَكُمْ**» جمعي تكسير لـ «**سَفِيهٍ، ومَالٍ**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ**﴾ [النساء:٥].

وقد تكون الفتحة مقدرة في المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: «سُكَارَى، وعِبَادِي» جمعي تكسير لـ «سَكْرانَ، وعَبْدٍ»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج:٢]، وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحِجر:٤٢].

الموضع الثالث: الفعل المضارع الداخلُ عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء.

نحو الفعلين: «نَبْـرَحَ، ويَرْجِـعَ» من قوله -تعالى-: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١].

واجتمع من ذلك عشرة أفعال، وهي: «نُؤْمِنَ، وتَفْجُرَ، وتَكُونَ، وتُفَجِّرَ، وتُسْقِطَ، وتَأْتِـيَ، ويكونَ، وتَرْقَـى، ونُؤْمِنَ، وتُنَـزِّلَ» في قوله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ۗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٣﴾﴾ [الإسراء].

وتكون الفتحةُ مقدرةً في المضارع إذا كان معتلا بالألف، بل تقدر عليه جميع الحركات للتعذر كما سبق بيانه، ومن ذلك الفعل «تَرْقَـى» السابق.

فإن كان معتلا بالواو أو بالياء ظَهَرَتْ عليه الفتحةُ دون الضمة -كما سبق بيانه- على لغة أكثر العرب؛ كالأفعال «**يعفوَ، وتأتيَ، ويأتيَ**» من في قوله -تعالى-: ﴿**إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ**﴾ [البقرة:٢٣٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ**﴾ [الأنعام:١٥٨].

وربما قُدِّرَتِ الفتحةُ عليهما أيضا، تشبيها لِهُمَا بالمعتل بالألف، وهي لغة بعضِ العرب؛ **كما في قول عامر بن الطُّفيل**:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ *** أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

وقول الشاعر:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ *** مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

وبها قرأ بعضُهم الفعلَ «**يعفو**» من قوله -تعالى-: ﴿**إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾ [البقرة:٢٧٣]، بإسكان الواو.

العلامة الثانية: الألف.

قال:

بِالأَلِفِ الخَمْسَةَ نَصْبَهَا الْتَـزِمْ *** ....

أي: التَـزِمْ أيها الطالبُ الخمسةَ نَصْبَها بمُسَمَّى الأَلِفِ التَـزِمْ، **يعني**: التَـزِمْ نصبَ الأسماءِ الخمسةِ بالألف.

وفي نسخة:

بِالأَلِفِ الخَمْسَةُ نَصْبُهَا الْتُـزِمْ *** ....

يعني: أن الألف تكون علامة للنصب في موضع واحد وهو الأسماء الخمسة؛ **نحو**: «**رأيت أباكَ وأخاكَ وحماكِ وذا مالٍ وفاه**».

كما قال -تعالى-: ﴿ **وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَآ ....** ﴾ [يوسف].

وقال -تعالى-: ﴿**إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ** ﴾ [يوسف:٨].

وقال -تعالى-: ﴿**ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ** ﴾ [يوسف:٦٩].

وقال -تعالى-: ﴿**وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَـٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ** ﴾ [الرعد:١٤].

وقال -تعالى-: ﴿ **أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ** ﴾ [القلم:١٤].

وقال -تعالى-: ﴿**يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾** ﴾ [البلد].

وقال -تعالى-: ﴿**وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ** ﴾ [الأنعام:١٥٢].

ونحو: «**أَكْرِمِـي حَمَاكِ**». ولا أعلم لـ «**حَمَاك**» شاهدا لِمَنْ يُحتج بكلامهم، إلا أن النحاة يحكون نصبَهَا بالألف.

العلامة الثالثة: الكسرة.

قال:

.... *** **وَانْصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ سَلِمْ**

يعني: أن الكسرة تكون علامة للنصب في موضع واحد، وهو جمع المؤنث السالم؛ نحو: «**مُسْلِمَاتٍ، ومُؤْمِنَاتٍ، وقَانِتَاتٍ، وتَائِبَاتٍ، وعَابِدَاتٍ، وسَائِحَاتٍ، وثَيِّبَاتٍ**» من قوله -تعالى-: ﴿**عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا**﴾ [التحريم:٥].

ونحو: «المسلماتِ، والمؤمناتِ، والقانتاتِ، والصادقاتِ، والصابراتِ، والخاشعاتِ، والمتصدقاتِ، والصائماتِ، والحافظاتِ، والذاكراتِ» من قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [الأحزاب:٣٥].

فهذه كلها جموع تأنيث نُصِبَتْ بالكسرةِ الظاهرة نيابة عن الفتحة، وقد تكون الكسرةُ فيه مقدرةً إذا أُضِيفَ لياءِ المُتكلِّمِ؛ نحوُ «**آيَاتِـي**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِى**﴾ [الكهف:١٠٦]. وقد سبق بيان أن الصحيح تسميته "**المجموع بألف وتاء مزيدتين**".

العلامة الرابعة: الياء.

قال:

وَاعْلَمْ بِأَنَّ الجَمْعَ والمُثَنَّى * نَصْبُهُمَا بِاليَاءِ حَيْثُ عَنَّا**

أي: واعلم أيها الطالب أن جمع التصحيح والمثنى يُنصبان بالياء حيث ظَهَرَا لك في الكلام وبَرَزَا.

يعني:

أن الياء تكون علامة للنصب في موضعين، هما: «**جمع المذكر السالم، والمثنى**».

الموضع الأول: جمع المذكر السالم.

نحو: «**المُسْلِمِينَ، والمُؤْمِنِينَ، والقَانِتِينَ، والصَّادِقِينَ، والصَّابِرِينَ، والخَاشِعِينَ، والمُتَصَدِّقِينَ، والصَّائِمِينَ، والحَافِظِينَ، والذَّاكِرِينَ**» من قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [الأحزاب:٣٥]. فهذه كلها جموع تذكير سالمة نُصِبَتْ بالياء نيابة عن الفتحة.

الموضع الثاني: المُثَنَّى.

نحو: «**إِلَهَيْنِ، ومُؤْمِنَيْنِ**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ**﴾ [الكهف:٨٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ**﴾ [النحل:٥١].

والفرق بين المثنى وجمع المذكر السالم من وجهين:

الأول: ما قبل ياء المثنى وألفِهِ يكون مفتوحا، وفي جمع المذكر السالم يكون ما قبل ياءِهِ وَوَاوِهِ مكسورا.

والثاني: نون المثنى مكسورة على لغة أكثر العرب، ونون جمع المذكر السالم مفتوحة على لغة أكثر العرب.

العلامة الخامسة: حذف النون.

قال:

وَخَمْسَـةُ الأَفْعَالِ نَصْبُهَا ثَبَتْ * بِـحَـذْفِ نُونِهَا إِذَا مَا نُصِبَـتْ**

أي: والأفعال الخمسةُ ثَبَتَ نصبُها بحذف نونِها.

وقوله: «**إِذَا مَا نُصِبَـتْ**» حشو، يغني عنه قوله السابق: «**نصبها**»، وإذا أردنا أن نعتذر له قلنا معناه: «**إذا دخل عليها ناصب من النواصب**».

ويعني بذلك:

أن حذف النون يكون علامة للنصب في موضع واحد، وهو: «**الأمثلة الخمسة**»، أو: «**كل فعل مضارع اتصل به ضمير رفع ساكن**».

نحو الأفعال: «**تَفْعَلُوا، وتَسْتَوُوا، وتَذْكُرُوا، وتَقُولُوا، ويُخْرِجَا، ويَذْهَبَا، وتَكُونَا، ويُرِيدُوا، ويَخْدَعُوا، وتَرْجِعِي، وتَذُوقِي**» من قوله -تعالى-: ﴿**إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفٗاۚ**﴾ [الأحزاب:٦].

وقوله -تعالى-: ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴾ [الزُّخرُف:١٣].

وقوله -تعالى-: ﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾ [طه:٦٣].

وقوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾ [الأعراف:٢٠].

وقوله -تعالى-: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓا۟ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال:٦٢].

وقال النبي ﷺ لامْرَأَةِ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيِّ: «**لَعَلَّكِ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ**». متفق عليه.

فإن قلتَ: لماذا كانت علامات النصب أكثر من غيرها؟

قلتُ: لأن المنصوبات أكثر المعربات؛ لأنها فضلات، والفضلات أكثر من العُمَدِ، فناسب أن يأخذ الكثيرُ الكثيرَ.

بَابُ عَلَامَاتِ الخَفْضِ

٣١. عَلَامَةُ الـخَـفْـضِ الَّتِي بِهَا يَـفِي: *** كَسْــرٌ، وَيَــاءٌ، ثُــمَّ فَتْــحٌ فَــاقْتَفِ

٣٢. فَالخَفْـضُ بِالكَسْـرِ لِمُفْـرَدٍ وَفَـىٰ *** وَجَـمْــعِ تَكْسِيـ ـرٍ إِذَا مَــا انْصَــرَفَا

٣٣. وَجَمْعِ تَأْنِيـثٍ سَلِـ ـيمِ المَبْـنَىٰ *** وَاخْفِــضْ بِيَــاءٍ -يَــا أَخِي- المُثَــنَّىٰ

٣٤. وَالجَمْعَ وَالخَمْسَةَ فَاعْرِفْ واعْتَرِفْ *** وَاخْفِــضْ بِفَــتْحٍ كُلَّ مَــا لَا يَنْصَــرِفْ

بعد أن انتهى من ذكر ما اشترك فيه الفعلُ والاسمُ من الإعراب، وهما: «**الرفع والنصب**»، شَرَعَ في ذكر ما اختص به الاسمُ من الإعراب، وهو الخفض، **فقال**:

«**عَلَامَةُ الخَفْضِ الَّتِي بِهَا يَفِي**». **أي**: التي يَتِمُّ بها الاسم من حيث استيفاؤه لأقسامِ الإعراب الثلاثة التي تدخل عليه «**كَسْرٌ**» وهي العلامة الأصلية «**وَيَاءٌ ثُمَّ فَتْحٌ**» وهما نائبان عنها «**فَاقْتَفِ**» فاتَّبِعْ ما ذكرتُهُ لك، **أو**: فاتْبَعِ الفتحَ في الرُّتْبَةِ بالياء والكسرة؛ لأن الياءَ تَتَوَلَّدُ من إشباع الكسرة، فالياء بِنْتُهَا، أما الفتحة فلا ارتباط بينها وبين الكسرة، ولذلك عطفها بثم التي تفيد الانفصال.

وحاصل معنى البيت:

أن للخفض ثلاثَ علامات: «**الكسرةُ، والياءُ، والفتحةُ**».

ثم قال:

فَالخَفْضُ بِالكَسْرِ لِمُفْرَدٍ وَفَى * وَجَمْعِ تَكْسِيرٍ إِذَا مَا انْصَرَفَا**

وَجَمْعِ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ المَبْنَى * ....**

أي: إذا عرفتَ ما سبق من أن علاماتِ الخفض ثلاثٌ فأقول لك: الخَفْضُ وَفَى وتَمَّمَ ما للاسم المفرد وجمع التكسير من حالاتٍ حالةَ كونِهِ واقعا بالكسرة لَهُمَا إذا انْصَرَفَا. **أي**: إذا كانا مُنَوَّنَينِ تنوينَ الصرف والأمكنية، وفي جمع المؤنث السالم.

يعني:

العلامة الأولى: الكسرة.

وتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: «**الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وجمع المؤنث السالم**».

الموضع الأول: الاسم المفرد المنصرف.

كالأسماء: «**مُحَمَّدٍ، وربٍّ، ورَجُلٍ، وجوفٍ، وعبدٍ، والمسجدِ، والحرامِ، والأقصى**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ**﴾، وقولِه -تعالى-: ﴿**مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ**﴾ [الأحزاب:٤]، وقولِه -تعالى-: ﴿**سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ**﴾ [الإسراء:١].

وقد تكون الكسرة مقدرة في الاسم المفرد المنصرف المقصور؛ كالأقصى في الآية، وفي المنقوص؛ نحو: «**الداعي**» من قوله -تعالى-: ﴿**مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ**﴾ [القمر:٨]، وفي المضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: «**ربي**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا**﴾ [الكهف:٣٨].

الموضع الثاني: جمع التكسير المنصرف.

نحو: «**رجالٍ**» جمعَ «**رجلٍ**» و «**أَفْوَاهٍ**» جمع «**فُوهٍ**»، و «**أموالٍ**» جمع «**مَالٍ**»، و «**أنهارٍ**» جمع «**نَهْرٍ**»، و «**أبصارٍ**» جمعَ «**بَصَرٍ**»، و «**فُرُوجٍ**» جمعَ «**فَرْجٍ**»، و «**خُمُرٍ**» جمعَ «**خِمَارٍ**»، و «**جُيُوبٍ**» جمعَ «**جَيْبٍ**»، و «**بُعُولٍ**» جمعَ «**بَعْلٍ**»، و «**آبَاءٍ**» جمعَ «**أَبٍ**»، و «**أبناءٍ**» جمعَ «**ابنٍ**»، و «**إِخْوَانٍ**» جمعَ «**أَخٍ**»، و «**أَخَوَاتٍ**» جمعَ «**أُخْتٍ**»، و «**أَيْمَانٍ**» جمعَ «**يَمِينٍ**»، و «**أَرْجُلٍ**» جمعَ «**رِجْلٍ**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا**﴾ [الجن:٦]، وقوله -تعالى-: ﴿**ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ**﴾ [الأحزاب:٤].

وقوله -تعالى-: ﴿ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ﴾ [نوح:١٢]،

وقوله -تعالى-: ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [النور:٣١].

وكذلك تكون الكسرة مقدرةً في جمع التكسير المنصرف المقصور، والمنقوص، والمضاف إلى ياء المتكلم.

فالمقصور؛ نحو «**الأُسَارَى**» جمعَ «**أَسِيرٍ**» فيما أخرجه مسلم (ح٤٦٨٧) أن النبي ﷺ قال: «**مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الأُسَارَى**».

والمنقوص نحو: «**السَّوَارِي**» جمع «**سَارِيَةٍ**»؛ كما في الحديث الذي أخرجه ابن ماجه (ح٩٩٢) بسند حسن عن قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «**كُنَّا نُنْهَى أَنْ نَصُفَّ بَيْنَ السَّوَارِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنُطْرَدُ عَنْهَا طَرْدًا**».

وقول جرير:

وَللعَبَّاسِ مَكْرُمَةٌ وَبَيْتٌ *** على العَلْيَاءِ مُرْتَفِعُ السَّوَارِي

«والغَوَادِي» جمعَ «**غَادِيَةٍ**» وهي سَحَابَةُ الصَّبَاحِ؛ **كما في قول كثير عزة:**

وإِنِّي قَائِلٌ إِنْ لَمْ أَزُرْهُ ** سَقَتْ دِيَمُ السَّوَارِي والغَوَادِي

والمضاف إلى ياء المتكلم نحو: «**عِبَادِي**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي**﴾ [الشعراء:٥٢].

الموضع الثالث: ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين.

نحو: «**مُؤْمِنَاتٍ**» جمعَ «**مُؤْمِنَةٍ**»، و «**سَمَاواتٍ**» جمعَ «**سَمَاءٍ**»، و «**آيَاتٍ**» جمعَ «**آيةٍ**»، من قولِه -تعالى-: ﴿**وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ**﴾ [النور:٣١].

وقولِه -تعالى-: ﴿**إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الجاثية:٣].

وقوله -تعالى-: ﴿**فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا**﴾ [القصص:٣٦].

ولا تُقدر الكسرة فيما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين إلا إذا أضيف لياء المتكلم، نحو: «**آيَاتِي، ورِسَالَاتِي**» جمع «**آيَةٍ، ورِسَالَةٍ**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنًا قَلِيلًا**﴾ [البقرة:٤١].

وقوله -تعالى-: ﴿**إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي**﴾ [الأعراف:١٤٤].

فإن قلتَ: لماذا لا تقدر فيه الحركات للتعذر والثقل؟

قلتُ: لأنه لا يكون مختوما إلا بألف وتاء، وسببا التعذر والثقل لا يكونان إلا في المختوم بالألف، والمختوم بالياء المكسورِ ما قبلها.

العلامة الثانية: الياء.

قال:

.... *** وَاخْفِضْ بِيَاءٍ يَا أَخِي الْمُثَنَّى

وَالجَمْعَ وَالخَمْسَةَ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ *** ....

يعني: تكون الياءُ علامةً للخفض في ثلاثة مواضع: «المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة».

الموضع الأول: المثنى.

نحو: «رِجْلَيْـنِ» مثنى «رِجْلٍ»، و «جَنَّتَيْـنِ» مثنى «جَنَّةٍ»، و «بَحْرَيْنِ» مثنى «بَـحْـرٍ»، و «شَهْرَيْنِ، ومُتَتَابِعَيْنِ» مثنى «شَهْرٍ، ومُتَتَابِـعٍ» من قولِه -تعالى-: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور:٤٥]، وقوله -تعالى-: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ:١٦]، وقوله -تعالى-: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، وقوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ [النمل:٦١]، وقوله: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المجادلة:٤].

الموضع الثاني: جمع المذكر السالم.

نحو: «مُسْلِمِيـنَ» جمعَ «مُسْلِمٍ»، و «مُؤْمِنِيـنَ» جمعَ «مُؤْمِنٍ»، و «مُحْسِنِينَ» جمعَ «مُحْسِنٍ»، و «ظَالِمِيـنَ» جمعَ «ظَالِـمٍ» من قولِه -تعالى-: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩]، وقولِه -تعالى-: ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل:٢]، وقولِه -تعالى-: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان:٣]، وقولِه -تعالى-: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الجمعة:٧].

الموضع الثالث: الأسماء الخمسة.

نحو: «**أَبِيهِ، وأَخِيهِ، وذِي حجر، وذي القربى**» من قولِه -تعالى-: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً**﴾ [الأنعام:٧٤]، وقولِه -تعالى-: ﴿**ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ**﴾ [يوسف:٨١]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ**﴾ [الأعراف:١٤٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ**﴾ [يوسف:٧٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ**﴾ [الفجر:٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ**﴾ [النساء:٣٦].

ونحو: «**فِيهِ**» كما في الحديث الذي أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (ح٤١٨٤)، والبزار في "مسنده" (ح٦٠٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٦٢) من حديث عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واللفظ للبزار مرفوعا- قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

"**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَسَوَّكَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي قَامَ الْمَلَكُ خَلْفَهُ، فَتَسَمَّعَ لِقِرَاءَتِهِ فَيَدْنُو مِنْهُ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ فَمَا يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ، إِلَّا صَارَ فِي جَوْفِ الْمَلَكِ**".

وقالت عِنَانُ بنتُ عبدِ الله تهجو أبا نُوَاسٍ:

وَإِذَا مَا كَلَّمْتَنِي فَاتَّقِ اللهَ *** وَعَلِّقْ دُونِـي عَلَى فِيكَ سِتْـرَا

وقال الشاعر:

عَلَى فِيكَ مِمَّا لَيْسَ يَعْنِيكَ شَأْنُهُ **** بِقُفْلٍ وَثِيقٍ مَا اسْتَطَعْتَ فَأَقْفِلِ

والنحاة يذكرون: «**مَرَرْتُ بِحَمِيكِ**». ولا أعلم له شاهدا لمن يُحْتَجُّ بكلامهم.

وكذلك تقدر الياءُ في «**المثنى، والمذكر السالم، والأسماء الخمسة**» كما سبق تقريره.

العلامة الثالثة: الفتحة.

.... * وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفْ**

يعني: تكون الفتحة علامةً للخفض في موضع واحد، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وهذا يشمل اسمين: «**الاسمَ المفرد الممنوع من الصرف، وجمعَ التكسير الممنوع من الصرف**»؛ نحو: «**مررتُ بأحمدَ وفاطمةَ ومواطنَ كثيرة**»، وكان الأصلُ أن تخفضه بالكسرة فتقول: «**مررت بأحمدٍ وفاطمةٍ ومواطنٍ**»، لكنَّ العربَ مَنَعَتْهُ من الصرف ولم تُنَوِّنْهُ، وخَفَضَتْهُ بالفتحة نيابةً عن الكسرة.

لأنَّ الاسمَ لا يخرج عن أن يكون معربا أو مبنيا، ولا واسطة بينهما على الصحيح، فالمبنيُّ لا مبحثَ لنا فيه في باب الإعراب كما سبق بيانه، فانحصر الكلامُ حينئذ في الاسم المعرب.

والاسم المعرب نوعان:

الأول: مَصْرُوفٌ، **أي**: يُنَوَّنُ تنوينَ الصرف والأمكنية؛ نحو: «**رَجُلٍ، وزَيْدٍ**».

والثاني: ممنوع من الصرف؛ «**كأحمدَ، ومساجدَ**».

ومعنى كونه ممنوعا من الصرف أن يحصل فيه شيئان:

الأول: يُسلب منه تنوينُ التمكين في جميع الحالات: الرفع والنصب والخفض؛ نحو: «**جاء أحمدُ، ورأيتُ أحمدَ، ومررتُ بأحمدَ**»، و «**صوامعُ ومساجدُ**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ**﴾ [الحج:٤٠]، و «**أولياءَ**» من قوله -تعالى-: ﴿**فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ**﴾ [النساء:٨٩].

الثاني: يُخْفضُ بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ نحو: «**مَرَرْتُ بأحمدَ**».

هذا إذا لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه «**أل**»، فإذا أُضِيفَ أو دخلت عليه «**أل**» رجع إلى الخفض بالكسرة على أصله؛ نحو «**المساجدِ، وأحسنِ**» في قوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ**﴾ [البقرة:١٨٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ**﴾ [الزُّمَر:٣٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا**﴾ [الأعراف:١٤٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ**﴾ [النحل:٩٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**﴾ [التين:٤]، **وقول خلف الأحمر**!!:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ *** بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

الممنوع من الصرف

عرفنا فيما مضى أن الصرف يُراد به تنوين التمكين، فدل ذلك على شيئين:

الأول: الاسم الذي يقبل تنوين التمكين يكون مصروفا، **أي**: متمكنا في باب الاسمية، والذي لا يقبله يكون ممنوعا من الصرف.

الثاني: الاسم الممنوع من الصرف قد يُنون بغير تنوين التمكين؛ نحو: «**جَوَارٍ**».

فإن قلتَ: متى يُمنع الاسمُ من الصرف؟

قلتُ: يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف بِسَبَبٍ من هذه الأسباب العشرة:

١- العَلَمُ.

٢- الوصف.

٣- صيغة منتهى الجموع.

٤- التأنيث.

٥- العجمة.

٦- زيادة الألف والنون.

٧- التركيب المزجي.

٨- وزن الفعل.

٩- العدل.

١٠- إلحاق العلم بألف مقصورة في آخره.

وهذه الأسباب تنقسم إلى قسمين:

الأول: قسم متى وُجد مُنع الاسمُ من الصرف دون أن يُضَمَّ إليه شيءٌ آخر، وهما نوعان على قول النحاة: «**الاسم المختوم بألف التأنيث، والجمع المُتَنَاهِـي**».

فالأول منهما: الاسم المَخْتُومُ بألف التأنيث الزائدة مفردا كان أو جمعا، وسواءٌ كانت مقصورةً؛ نحو: «**القتلى، والذِكْرَى**» من قوله -تعالى-: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ** ﴾ [البقرة:١٧٨]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ** ﴾ [الأنعام:٦٨].

وتقول في إعراب «القتلى والذكرى»:

"اسم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لكونه اسمًا مختومًا بألف التأنيث المقصورة".

أو ممدودةً؛ نحو: «**أشياءَ، وشفعاءَ، وأولياءَ، وشهداءَ**» من قوله -تعالى-: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ** ﴾ [المائدة:١٠١]، وقوله -تعالى-: ﴿**فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ**﴾ [الأعراف:٥٣]، وقوله -تعالى-: ﴿ **قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ** ﴾ [الفرقان:١٨]، وقوله -تعالى-: ﴿ **لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ** ﴾ [النور:١٣].

وتقول في إعرابها: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة الظاهرة على آخره نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لكونه اسمًا مختومًا بألف التأنيث الممدودة.

واشترطنا في الألف أن تكون زائدة؛ لأنها إن كانت أصلية صُرِف؛ نحو: «**هدىً، وعصًا، وأسماءٍ، وأعداءٍ**»، وذلك يُعلم بتصريف الكلمة وردها إلى أصلها.

وثانيهما: ما كان من الأسماء على صيغة منتهى الجموع، ويُسَمَّى «**بالجمع المتناهي**».

وضابطه: كل جمعِ تكسيرٍ وقع فيه بعد ألف الجمع حرفان متحركان أو ثلاثةُ أحرفٍ أوسطها ساكن، سواء كان علما أو وصفا أو اسما جامدا.

فحرفان بعد ألف الجمع نحو: «**مَسَاجِدَ، ومَوَاطِنَ، ودَرَاهِمَ، وأَسَاوِرَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿ **لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ** ﴾ [التوبة:٢٥]، وقوله -تعالى-: ﴿ **وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ** ﴾ [يوسف:٢٠]، وقوله -تعالى-: ﴿ **وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا** ﴾ [الحج:٤٠]، وقوله -تعالى-: ﴿ **يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ** ﴾ [الحج:٢٣].

وثلاثةُ أحرفٍ بعد ألف الجمع أوسطها ساكن نحو: «**مَصَابِيحَ، وتَمَاثِيلَ، ومَحَارِيبَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿ **وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ** ﴾ [المُلك:٥]، وقوله -تعالى-: ﴿ **يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ** ﴾ [سبأ:١٣].

فكل ما كان على وزن «**مَفَاعِلَ**» أو «**مَفَاعِيلَ**» أو أشبههما فإنه يُمنع من الصرف؛ **قال ابن مالك**:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا) *** أَوِ (المَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

وإن شئتَ قل في الجمع المتناهي: ما يكون على أوزان معينة، منها:

«**مَفاعِلُ، ومَفاعِيلُ، وفَواعِلُ، وفَواعِيلُ، وفَعَالِي، وفَعَالَى، وفَعَالِيُّ، وفَعَالِلُ، وفَعَالِيلُ، وفَياعِلُ، وفَياعِيلُ، وفَعَاعِلُ، وفَعَالِيتُ، وفَعَاعِيلُ، وفَعَالِينُ، وفَعَايِيلُ، وفَعَاوِلُ، وفَنَاعِلُ، وأَفَاعِلُ، وأفاعِيلُ، وتَفاعِلُ، وتفاعِيلُ، ويَفاعِلُ، ويَفاعِيلُ**».

فمَفَاعِلُ نحو: «**مَوَاطِنَ**»، ومَفاعِيلُ نحو: «**مَصَابِيحَ**»، وفَواعِلُ نحو: «**صَوامِعَ، وخَوَاطِرَ**»، وفَواعِيلُ نحو: «**خَواتِيمَ، وجَوَاسِيسَ**»، وفَعَائِلُ نحو: «**رَسَائِلَ، وعَجَائِزَ**»، وفَعَالِـي نحو: «**فَتَاوِي، وصَحَارِي**»، وفَعَالَـى نحو: «**عَذَارَى، وحَيَارَى، وفتاوَى**»، وفَعَالِـيُّ نحو: «**كَرَاسِيَّ، و بَخَاتِـيَّ**»، وفَعالِـلُ نحو: «**قرادِدَ**»، وفَعَالِيلُ نحو: «**دَنَانِيـرَ، وبَهَالِيلَ، وشَمَالِيلَ**»، وفَياعِلُ نحو: «**قَيَاصِـرَ، وغَيَاطِلَ، وصَيَاقِلَ**»، وفَيَاعِيلُ نحو: «**دَيَامِيسَ، وصَيَارِيفَ**»، وفَعَاعِلُ نحو: «**سَلَالِمَ**»، وفَعَالِيتُ نحو: «**عَفَارِيتَ**»، وفَعَاعِيلُ نحو: «**سَلَالِيمَ**»، وفَعَالِيـنُ نحو: «**سَرَاحِيـنَ**»، وفَعَايِيلُ نحو: «**كَرَايِيسَ**» وفَعَاوِلُ نحو: «**جَدَاوِلَ، وجَرَاوِلَ**»، وفَنَاعِلُ نحو: «**جَنَادِبَ، وعَنَابِسَ**»، وأفاعِلُ نحو: «**أَنَامِلَ، وأَسَاوِرَ**»، وأَفَاعِيلُ نحو: «**أَبَاطِيلَ**» وتَفَاعِلُ نحو: «**تَجَارِبَ**»، وتَفَاعِيلُ نحو: «**تَمَاثِيلَ، وتَسَابِيحَ**»، ويَفاعِلُ نحو: «**يَرَامِعَ، ويَحَامِدَ**»، ويَفاعِيلُ نحو: «**يَرَابِيعَ، ويَنَابِيعَ**».

فكلها ممنوعة من الصرف، بشرط ألا يدخل عليه تاء التأنيث، فإن دخلت عليه صُرف؛ نحو: «**صَيَاقِلَةٍ، ودَجَاجِلَةٍ، وجَهَابِذَةٍ، وتَلَامِذَةٍ**».

وسُمِّيَ الجمعَ المتناهيَ، أو منتهى الجموع؛ لأن الجموع قد انتهت عنده، فلا يُجمع ما كان على هذه الأوزان جمعا آخر، مثلا تقول: «**أَكْلُبٌ**» في جمع «**كَلْبٍ**»، ثم تجمع «**أَكْلُبًا**» على «**أَكَالِبَ**» ولا يصح بعدُ أن تجمع «**أَكَالِبَ**» جمعا آخر؛ لأن هذا منتهى الجمع، وإن لم نسمع في بعضها عن العرب الجمعَ ثم جمعَ الجمع.

فإن وقع المفرد على وزن من هذه الأوزان كان ممنوعا من الصرف أيضا حملا للأقل على الأكثر؛ نحو: «**شَـرَاحِيلَ**» علما، و «**سَـرَاوِيلَ**» على القول بأنه مفرد.

وإذا سميتَ به لم يزل ممنوعا من الصرف لانضمام العلمية مع الجمع المتناهي.

والقسم الثاني: ما لا يكفي وحده في المنع من الصرف، بل لا بد من أن تضيف إليه سببًا آخر حتى يُمنع الاسم من الصرف، وهي السبع البواقي من التسع، **أي**: لا بد من أن يجتمع فيه سببان، وهذان السببان إحداهما أن يكون علما أو وصفا، وهما سببان معنويان، ثم تُضِيفُ إلى كل منهما سببا آخر لفظيا فيجتمع فيه سببان؛ أحدهما معنوي، وهو كونه علما أو وصفا، والآخر لفظي وهو ما سيأتي.

فالعَلَمُ يُمنع من الصرف في سبعة أحوال:

١- أن يكون مؤنثًا بغير الألف.
٢- أن يكون اسمًا أعجميًّا زائدًا على ثلاثة أحرف.
٣- أن يكون اسمًا مفردا مختوما بألف ونون زائدتين.
٤- أن يكون مركبا تركيبا مزجيا غير مختوم بـ «وَيْهِ».
٥- أن يكون على وزن الفعل.
٦- أن يكون العلم معدولا عن لفظ آخر.
٧- أن يكون العلم مزيدا فيه بألف في آخره للإلحاق.

والوصف يُمنع من الصرف في ثلاثة أحوال:

١- أن يكون على وزن الفعل.
٢- أن يكون العلم معدولا عن لفظ آخر.
٣- أن يكون مختوما بألف ونون زائدتين.

فتصير الأحوال عشرة؛ سبعة للعلم، وثلاثة للوصف.

الأول: العلمية مع التأنيث بغير الألف.

سواء كان التأنيث لفظيا معنويا؛ نحو: «**عائشةَ، وخولةَ**»، ففي الحديث الذي أخرجه مسلم (ح٣٧٦٣) أن النبي ﷺ «**بَدَأَ بِعَائِشَةَ**».

وقال طرفة:

لِخَـوْلَةَ أطْلَالٌ بِبُـرْقَةِ ثَهْمَـدِ *** تلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ اليَدِ

أو لفظيا فقط؛ نحو: «**طلحةَ، وحمزةَ**»؛ **كما قال حسان بن ثابت** رضي الله عنه:

فَذَلِكَ مَا كُنَّا نُرَجِّـي ونَرْتَجِـي *** لِحَمْزَةَ يَوْمَ الحَشْـرِ خَيْـرَ مَصِيـرِ

أو معنويا فقط؛ نحو: «**زينبَ، ومريمَ**»؛ في قوله تعالى-: ﴿**وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ**﴾ [النساء:١٧١].

فإذا كانَ العَلَمُ المؤنَّثُ عربيا على ثلاثةِ أحرُفٍ ساكنَ الوسط جازَ صَرْفهُ ومَنْعُهُ؛ نحو: «**هِنْدٍ، وهِنْدَ، ودَعْدٍ، ودَعْدَ، ومِصْرٍ، ومِصْرَ**»، أما الأعجمي فيجب منعه، سواء كان ساكن الوسط؛ نحو: «**بَلْخَ، وكَرْكَ**» أو متحرك الوسط؛ نحو: «**سَقَرَ**».

وقلنا: التأنيث بغير ألف؛ لأنه إن كان مختوما بالألف مُنع من الصرف دون أن يُضَمَّ إليه شيءٌ آخر كما سبق بيانه.

فإن كان مؤنثا غير علم انصرف؛ نحو: «**قائمةٍ**» من قوله -تعالى-: ﴿**مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ**﴾ [آل عمران:١١٣]، **وتقول**: «**مررت بامرأةٍ قائمةٍ**» لفقدانهما العلمية، والاسمُ الجامد والوصف لا يُمنعان من الصرف مع التأنيث.

الثاني: العلمية مع العجمة.

أي: أن يكون اسمًا أعجميًّا زائدًا على ثلاثة أحرف؛ نحو: «**إبراهيمَ، وإسماعيلَ، وإسحاق، ويعقوبَ، ويوسفَ، وجبريلَ، وميكالَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ**﴾ [البقرة:١٢٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ**﴾ [البقرة:١٣٦]، وقوله: ﴿**وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ**﴾ [البقرة:١٢٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَـٰفِرِينَ**﴾ [البقرة:٩٨].

فخرج بذلك ما كان من الأسماء الأعجمية على ثلاثة أحرف ساكنَ الوسط؛ نحو: «**نوحٍ، ولوطٍ**»، فإنه يكون مصروفا، فإذا كان متحرك الوسط؛ نحو: «**شَتَـر**» فالأشهر فيه الصرف أيضا، **وقيل**: يُمنع مطلقا، **وقيل**: يجوز الوجهان.

وتُعرف العجمة بوجوه كثيرة، منها: «**النص**، كـ «**إبراهيم**»، وإتيانه على وزن من الأوزان التي لم تعهدها العرب؛ كـ «**إِبْرَيْسَم**»، فليس لهذا البناء وجود في كلام العرب، واجتماع أحرف لا تجتمع في كلام العرب؛ كاجتماع الجيم والقاف في نحو: «**مَنْجَنِيق**»، والجِيم والصَّادِ في نحو: «**صَوْلَجَان، وجَص**»، والكافِ والجِيمِ في نحوِ: «**أُسْكُرُّجَة**».

فخرج بذلك ما لم يكن علما في اللسان الأعجمي، لكن العرب نقلته وسمت به، فإنه حينئذ يكون منصرفا؛ نحو: «**لِـجَامٍ، ونَيْـروزٍ، وديباجٍ**»؛ لأنَّها ليست أعلامًا في لسانِ العجم.

الثالث: العلمية مع زيادة الألف والنون.

أي: أن يكون الاسمُ المفردُ مختوما بألف ونون زائدتين؛ نحو: «**عمرانَ، وسليمانَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿ **إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ** ﴾ [آل عمران:٣٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً**﴾ [الأنبياء:٨١]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ** ﴾ [البقرة:١٠٢].

رابعا: العلمية مع التركيب المزجي.

أي: أن يكون الاسم مركبا تركيبا مزجيا غير مختوم بـ «**وَيْهِ**»؛ نحو: «**بَعْلَبَكَّ، ومَعْدِ يَكْرِبَ، وحَضْرَمَوْتَ، وبرُ سَعِيدَ**»، تقول: «**هذه بَعْلَبَكُّ، ودخلتُ بَعْلَبَكَّ ومررت ببَعْلَبَكَّ**»؛ **قال امرؤ القيس**:

لَقَدْ أَنْكَرَتْنِـي بعْلَبَكُّ وأَهْلُهَا *** وَلِابْنِ جُرَيْجٍ في قُرَى الشَّامِ أَنْكَرَا

ويُروى شطرُه الثاني بعدة أوجه، **فبعْلَبَكُّ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولم ينونه؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي.

وقال مجنون ليلى:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ *** وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمُوتَ اهْتَدَى لِيَا

أعلى: مضاف، **وحضرموتَ**: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي.

والمِقْدَامُ بْنُ مَعْدِ يكَرِبَ صحابي جليل.

الخامس: العلمية مع وزن الفعل.

أي: ما اختص به الفعل من الأوزان أصالة؛ كـ «**أَفْعَلَ، ويَفْعِلُ، ويَفْعُلُ، وفَعَّلَ، وفُعِلَ**»، فإن وُجدت هذه الأوزان في الاسم مُنع من الصرف؛ نحو: «**أحمدَ، ويشكرَ، ويزيدَ، وشَمَّرَ، وخَضَّمَ، ودُئِلَ**»؛ قال -تعالى- عن عيسى- عليه السلام-: ﴿**وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ**﴾ [الصف:٦]، **وقال امرؤ القيس**:

لَهُ الوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلَا أُمُّ هَاشِمٍ *** قَرِيبٌ وَلَا البَسْبَاسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرَا

وقال الشاعر:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ *** ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

«**وخَضَّمُ**» علمًا لِمَكان، **قال الجوهري**: "اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة"؛ **قال الراجز**:

لولا الإلهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا *** وَلَا ظَلِلْنَا بالمَشَائِـي قُيَّمَا

أي: ما سكنا بِلادَ "خَضَّمَ"، **يعني**: بلاد بني تميم

«**وشَمَّرُ**» اسمُ فرسِ جدِّ جَمِيلِ بنِ مَعْمَرٍ العذْري، **قال جميل في** "ديوانه" (ص٥٧):

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ *** وجَدِّيَ يا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

«**ودُئِلُ**» اسم لقبيلة يُنسب إليها أبو الأسود الدؤلي، **وقيل**: لدويبة.

السادس: العلمية مع العدل.

والمراد به أن يكون العلم معدولا عن لفظ آخر!!، وهي ثلاثة أشياء:

الأول: ما كان على وزن «**فُعَل**» معدولا عن «**فاعل**»؛ نحو: «**عُمَرَ، وزُحَلَ، وزُفَـرَ**»، **فالنحاة يقولون**:

كل منها معدول عن أصل، وهو: «**عَامِرٌ، وزَاحِلٌ، وزَافِرٌ**» وهذه دعوى تحتاج إلى بينة، ولا بينة فيما أعلم، غير أن هناك كلمات لا فاعل لها؛ كـ «**قُزَحَ**»!!، أما قَازِحٌ بمعنى غالٍ فشيء آخر، **فنقول**: هو مسموع في كلمات، منها: «**عُمَرُ، وزُفَرُ، وزُهَلُ، ومُضَـرُ، وزُحَلُ، وعُصَمُ، وقُزَحُ، وثُعَلُ، وهُبَلُ، وهُدَلُ، ودُلَفُ، وجُشَمُ، وقُثَمُ، وقُشَمُ، وجُمَحُ، وجُحَا، وبُلَعُ**»، وما جاء على وزنها من الأعلام يجوز فيه الوجهان الصرف والمنع، والصرف أحسن اقتصارًا على السماع.

الثاني: ما كان من الأعلام المؤنثة على وزن «**فَعَال**» في لغة بني تميم خاصة؛ نحو: «**حَذَامَ، وقَطَامَ، وسَجَاحَ**» وأمَّا ما كان آخره راءً فإن أكثر بني تميم يبنونه على الكسر؛ كـ «**وَبَارِ، وسَفَارِ، وظَفَارِ**» موافقةً للحجازيين، وبعضهم يعربه إعراب الممنوعِ من الصرف، **ومنه قولُ الفِنْد الزِّمَّاني**:

فَارْجِعُوا مِنَّا فُلُولًا وَاهْرُبُوا *** عَائِذِينَ لَيْسَ تُنْجِيكُمْ ظَفَارُ

وظفارُ: اسمُ مدينة باليمن، كذا قال ابن السكيت وغيره.

قال سيبويه -رحمه الله-: العلة في منع ما كان على وزن «**فَعَال**» من الأعلام المؤنثة هي العدل عن «**فَاعِلَة**»، وخالفه المبرد في أنها مُنِعَتْ للعلمية والتأنيث المعنوي؛ كـ «**سُعَادَ، وزَيْنَبَ**»، وقيل: غير ذلك، وقول المبرد أقيس.

الثالث: كلمة سحر، إذا أردت به الوقت المحدد في يوم معين صارت علما عليه، حينئذ تقول: «**أتيتُك سَحَرَ يومنِا**» فلم تنونه لأنك أردتَ به يومًا بعَينِه، فإذا لم ترد بها الوقت المعروف صرفته؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ**﴾ [القمر:٣٤].

سابعا: **العلم المزيد فيه ألف في آخره للإلحاق.**

نحو: «**ذِفْرَى**» على وزن «**فِعْلَـى**»، ملحق بـ «**ذِكْرَى**»، ونحو: «**أَرْطَى**» على وزن «**فَعْلَـى**» مُلْحق ببناء «**فَعْلَلٍ**» كـ «**جَعْفَرٍ**»، إذا سميتَ به رجلا منعتَه من الصرف.

قال ابن مالك في "خلاصته":

وَمَا يَصيرُ عَلمًا مِن ذِي أَلِفْ *** زِيدتْ لإلحَاقٍ فَلَيسَ يَنْصَرِفْ

تقول: «**مررتُ بذفرى**[٤] **وأرطى**»، كل منهما مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهما ممنوعان من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة.

فـ «**أرْطَى**»[٥] وزنه «**فَعْلَل**» وليس «**أفْعَل**»، ألا ترى أن المفعول منه «**مَأْرُوطٌ**».

فإذا لم تُسَمِّ به صرفتَه؛ تقول: «**هذا أَرْطًى، ومررت بِأَرْطٍي، ورأيت أرطًى**»، فتنوينُه دليل على تذكيره وصرفِه.

٤- **قال شَمِرٌ**: "الذِّفرَى: عَظْمٌ في أعْلَى العُنِق من الإنسان عن يمِين النُّقرة وشِمالِها أو العَظْم الشاخِصُ خَلْفَ الأذُنِ". وقال اللَّيْث: "الذِّفْرَى من القَفَا هو المَوضع الذي يَعْرَق من البَعِير خَلفَ الأُذن". تاج العروس (٣٧٤/١١)

٥- **الأَرْطَى**: شجر ينبُت بالرَّمْل" اللسان (٦٣/١).

فإذا سمَّيتَ به رجلًا لم ينصرف كما سبق، للعلمية وشَبَهِ ألفِه بألف التأنيث من وجهين:

الأول: من حيثُ إنها زائدةٌ.

والثاني: لا تدخل عليها تاءُ التأنيث.

السابع: الوصف مع وزن الفعل.

والمراد بوزن الفعل ما كان على وزن «**أَفْعَلَ**» غالبا، إما لأن مؤنثه فعلاء؛ نحو: «**أَشْهَلَ وشَهْلَاءَ**»، أو فُعْلَى؛ نحو: «**أَفْضَلَ، وفُضْلَى**»، أو لأنه لا مؤنث له؛ نحو: «**أَكْمَرَ**»، فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل، بشرط ألا يقبل التأنيثَ بالتاء، فإذا لحقته انصرف؛ نحو «**أَرْمَلٍ، وأَرْمَلَةٍ**» بمعنى فقير وفقيرة.

مثاله: «**أَحْسَنَ، وأصغرَ، وأكبرَ، وأَعْلَمَ**»، من قوله -تعالى-: ﴿**وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**﴾ [النساء:٨٦]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**﴾ [يونس:٦١]، وقوله -تعالى-: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ**﴾ [الأنعام:٥٣].

فأصغرَ: معطوف على مثقالِ، فهو مخفوض مثله، وعلامة خفضه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

وأَكْبَرَ: معطوف على أصغر.

لكن يُشترط في الوصف أن يكون أصليا، احترازا عن الوصف العارض؛ نحو: «**أَرْبَعٍ**» من قولك: «**مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ**».

فأربع اسم من أسماء العدد، وهو منصرف، لكنَّ العربَ وصفت به وصفا عارضا، فإنه يكون منصرفا على الأصل، ولا اعتبار لما عرض له من الوصفية، غير أنه يقبل التاء؛ كـ «**أَرْمَلٍ وأَرْمَلَةٍ**».

ومثلُ أربعٍ «**أرنبٌ**» من قولهم: «**مررتُ برجلٍ أَرْنَبٍ**». **أي**: ذليل؛ فإنه منصرف لكون الوصف عارضا؛ إذ أصله الأرنب المعروف.

كذلك عارض الاسمية ملغى، فقد يكون وزن «**أَفْعَل**» وصفا في الأصل؛ نحو: «**أَدْهَمَ**» من «**الدُّهْمَةِ**» وهي السَّوَادُ، والأَدْهَمُ الأَسْود، فأدهمُ ممنوع من الصرف للوصفية الأصلية ووزن الفعل، ثم يجري مجرى الأسماء فتلغى اسميَّتُهُ ويُمْنَعُ من الصرف على الأصل؛ لأن الاسمية عارضة لا اعتبار بها؛ فتقول: «**مَرَرْتُ بِأَدْهَمَ**». **أي**: بِقَيْدٍ، ومثل «**أَدْهَمَ**» في ذلك «**أَسْوَدُ**» للحية العظيمة، و «**أَرْقَمُ**» لحيةٍ على ظهرها رَقْمٌ، وهو النَّقْشُ؛ **قال ابن مالك في** "الخلاصة":

وَوَصْفُ اصْلِيٍّ وَوَزْنُ «أَفْعَلَا» *** مَمْنُوعَ تَأْنِيْثٍ بِتَا؛ كَـ «أَشْهَلَا»
وَأَلْغِيَـنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ *** كَـ «أَرْبَـعٍ» وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةْ
فَـ «الأَدْهَمُ» القَيْدُ لِكَونِهِ وُضِعْ *** فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ
وَأَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى *** مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلنَ المَنْعَا

أما نحو: «**أَجْدَلٍ**» اسم للصقر، و «**أَخْيلٌ**» لطائر كالخيلان، و «**أَفْعًى**» لنوع من الحيات فهي مصروفة؛ لأنها ليست بصفاتٍ؛ لا في الأصل، ولا في الاستعمال، فحقها الصرف، وهو صنيع أكثر العرب، وبعض العرب لاحظ فيها معنى الوصفية فمنعها، وهو في «**أَجْدَل، وَأَخْيَل**» أقرب منه في «**أَفْعًى**».

الثامن: الوصف مع زيادة الألف والنون.

والمراد بها كل وصف انتهى بألف ونون زائدتين مؤنثه على وزن «**فَعْلَى**» لا «**فَعْلَانَة**»؛ نحو: «**غَضْبَانَ، وحَيْـرَانَ**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا**﴾ [الأعراف:١٥٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ**﴾ [الأنعام:٧١].

فكلٌّ من غضبانَ وحيرانَ على وزن «**فَعْلَانَ**» مؤنثه «**فَعْلَى**» أي: «**غَضْبَانُ وغَضْبَى، وحَيْـرَانُ وحَيْـرَى**»، وهما منصوبان على الحالية، ولم يُنَوَّنَا لأنهما ممنوعان من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون.

فخرج بذلك ما كانت النون فيه أصلية، فإنه حينئذ لا يُمنع من الصرف؛ نحو: «**شيطانٍ**»، فإنه من «**شَطَنَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ**﴾ [التكوير:٢٥].

وخرج أيضا ما كان على وزن «**فَعْلَان**» ولا «**فَعْلَى**» له؛ نحو: «**رَحْمَانٍ، ولَحْيَانٍ**» فإن الأولى صرفُهُمَا؛ لأنه لا أنثى لهما، ولأن الأصل في الأسماء الصرف، إلا أن رحمانا بغير «**أل**» لا يخرج عن كونه مضافا، أو منادى، وما ورد منه غير ذلك فضرورة.

وخرج أيضا ما كان على وزن «**فَعْلَان**» مؤنثه مختوم بالتاء؛ نحو: «**نَدْمَانٍ وندمانةٍ، وسَيْفَانٍ وسَيْفَانَةٍ**»، وهي أربعة عشرة لفظة كلها منصرفة، **جمعها ابن مالك -رحمه الله-** "من الهزج" **فقال:**

أَجِزْ فَعْلَى لِفَعْلَانا *** إذَا اسْتَثْنَيت حَبْلَانَا

ودَخْنَانَا وسَخْنَانَا ***وسَيْفَانَا وصَحْيَانَا

وَصَوْجَانَا وعَلَّانَا ***وَقَشْوَانَا ومَصَّانَا

ومَوْتَانَا ونَدْمَانَا ***وَأتْبعْهُنَّ نَصْرَانَا

وزاد المُرَادِيُّ كلمتين، هما «**خَمْصَان، وأَلْيَان**»؛ قال:

وَزِدْ فِيهنَّ خَمْصَانَا *** عَلَى لُغَةٍ وَأليَانَا

التاسع: الوصف مع العدل.

ويُراد به شيئان:

الأول: الأعداد التي على وزن «**فُعَالَ، ومَفْعَلَ**»، وهي: «**أُحَادَ، ومَوْحَدَ، وثُنَاءَ ومَثْنَى، وثُلَاثَ ومَثْلَثَ، ورُبَاعَ ومَرْبَعَ، وخُمَاس ومَخْمَس، وسُدَاس ومَسْدَس، وسُبَاعَ ومَسْبَعَ، وثُمَانَ ومَثْمَنَ، وتُسَاعَ ومَتْسَعَ، وعُشَارَ ومَعْشَرَ**»؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ**﴾ [فاطر:١].

فمثنى: نعت لأجنحةٍ، وهو مخفوض مثله، وعلامة خفضه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو ممنوع من الصرف، للوصفية والعدل الحقيقي عن «**اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ**»، اختصارًا للكلام.

«**وثلاث**»: الواو حرف عطف، و«**ثُلَاثَ**»: معطوف على مثنى، وهو ممنوع من الصرف أيضا للوصفية والعدل عن «**ثَلَاثٍ ثَلَاثٍ**».

ورُبَاعَ: مثله، وهو معدول عن «**أَرْبَعٍ أَرْبَعٍ**».

وقوله -تعالى-: ﴿**فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ**﴾ [النساء:٣].

فمثنى: حال منصوبة من «**مَا**»، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن «**اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ**».

وثلاث ورباع: مثله.

وقوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾ [سبأ:٤٦]، «**فُرَادَى**» فيه خلاف، منهم من يصرفه، ومنهم من لا يصرفه يجعله معدولا عن «**فَرْدٍ فَرْدٍ**»، وقيل: الألف فيه للتأنيث، والصحيح أنه اسمُ جمع «**لفَرْدٍ**».

الثاني: كلمة «**أُخَرَ**»، وهي جمع «**أُخْرَى**» التي هي مؤنث «**آخَرَ**» أفعل التفضيل، فهو معدول عنه، **وقد كان الأصل أن تقول**: «مررت بنساء آخرَ من هؤلاء»، **كما تقول**: أفضل من هؤلاء، فكأنهم عدلوا عن لفظ «**آخر**» إلى لفظ «**أخر**»، **وقيل**: معدول عن الأُخَرِ، من باب «**الكُبْـرَى والكُبَـر، والصُّغْرَى والصُّغَر**»، فحقه أن يكون وصفا محلى بأل، فَعُدِلَ عن ذلك ومنع من الصرف، وهذا قول سيبويه.

كما في قوله -تعالى-: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۗ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍۖ﴾ [يوسف:٤٣].

قلتُ:

هذه عشرة أسباب مانعة من الصرف، ثلاثة منها تكون مع العلم والوصف، وهي: «**وزن الفعل، وزيادة الألف والنون، وما يسمى بالعدل**» وما سواها دائما ما يكون مع العلم.

والحق أن يقال: إن ما اصطلح عليه النحاة من «**العدل**» سماعي لا يُعلل له، وهو افتراضي تقديري في الأعلام، وهو مما يُمنع من الصرف لعلة واحدة، فينضم الافتراضي إلى القسم الأول الذي هو الجمع المتناهي، والتأنيث، أما في الوصف فهو حقيقي، **فأقول حينئذ**: العدل بقسميه محصور في خمسة أشياء:

١- ما سُمِعَ من الأعلام على وزن «**فُعَل**» مما سبق ذكره، وأما نحو «**أُدَدٍ**» فلم تمنعه العرب من الصرف، مع كونه علما على وزن «**فُعَل**»، وهذا مما يبين أنه سماعي، خلافا لجماهير النحاة، كذلك نحو: «**طُوًى**» علم مؤنث ولم تمنعه العرب من الصرف.

٢- الأعلام المؤنثة التي على وزن «**فَعَال**» في لغة بني تميم خاصة، **ولو قيل**: العلة فيها العلمية والتأنيث المعنوي لكان أقوى، حينئذ ينضم إلى العلمية والتأنيث بغير ألف.

٣- كلمة سحر، إذا أردت به الوقت المحدد في يوم معين.

٤- كلمة «**أُخَرَ**».

٥- الأعداد التي على وزن «**فُعَالَ، ومَفْعَلَ**»، والمتفق عليها بين النحاة منها ثمانية، وهي: «**أحاد ومَوْحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورُباع ومربع**» وما سواها من خماس ومخمس إلى عشار ومعشر مختلف فيها؛ منعها بعض، وأثبتها بعض، وكلمة «**فرادى**».

محصلة الممنوع من الصرف

تحصل من ذلك أن قوله: «**وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لَا يَنْصَـرِفْ**» يشمل نوعين من الأسماء: «**الاسمَ المفرد الممنوع من الصرف، وجمعَ التكسير الممنوع من الصرف**».

فجمع التكسير يُمنع من الصرف في حالتين:

الأولى: أن يكون على صيغة منتهى الجموع؛ نحو: «**مساجدَ، ومصابيحَ**».

الثانية: أن يكون مختوما بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة؛ نحو: «**قَتْلَـى**» جمع قَتِيلٍ، «**وشُهَدَاءَ**» جمع «**شهيدٍ**»، وهذا وحده كاف في المنع من الصرف.

والاسم المفرد يُمنع من الصرف في اثني عشرة حالة:

منها ما يكفي وحده في المنع من الصرف.

ومنها ما لا بد من أن ينضم إليه سبب آخر حتى يُمنع.

فالذي يكفي وحده في المنع من الصرف ثلاثةٌ:

الأول: أن يشبه المفردُ صيغةَ منتهى الجموع، سواء كان علما؛ نحو: «**شَرَاحِيلَ**» أو غير علم؛ نحو: «**سَرَاوِيلَ**».

الثاني: أن يكون الاسمُ المفرد مختوما بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة؛ نحو: «**ذِكْرَى، وصَفْرَاءَ**».

الثالث: أن يكون العلمُ مسموعا مَنْعُهُ، **وهو محصور في شيئين:**

١- ما سُمِعَ من الأعلام على وزن «**فُعَل**».

٢- كلمة سَحَر، إذا أردت به الوقت المحدد في يوم معين.

والذي لا يكفي وحده في المنع من الصرف، بل لا بد من أن ينضم إليه سبب آخر تسعةٌ؛ ستَّةٌ للعَلَمِ، وثلاثة للوصف.

فأحوال العلم الستة:

١- أن يكون علما مؤنثًا بغير الألف؛ نحو: «**فاطمة، وحمزة، وزينب، والأعلامِ المؤنثة التي على وزن** «**فَعَال**» **في لغة بني تميم**».

٢- أن يكون علما أعجميًّا زائدًا على ثلاثة أحرف؛ نحو: «**إسحاقَ، وإبراهيمَ، وإسماعيلَ، ويوسفَ، وداودَ**».

٣- أن يكون العلم مختوما بألف ونون زائدتين؛ نحو: «**عثمانَ، وعِمْرَانَ، وسليمانَ**».

٤- أن يكون العلم مركبا تركيبا مزجيا غير مختوم بـ «**وَيْهِ**»؛ نحو: «**بعلبكَّ**»

٥- أن يكون على وزن الفعل؛ نحو: «**أحمدَ، ويزيدَ، ويشكرَ، ويَعْلَى، وتَغْلِبَ**».

٦- أن يكون العلم مزيدا فيه بألف في آخره للإلحاق؛ نحو: «**ذِفْرَى، وأَرْطَى**».

وأحوال الوصف:

١- أن يكون على وزن الفعل؛ نحو: «**أَحْسَنَ، وأَحْمَرَ، وأَصْغَرَ، وأَكْبَرَ**».

٢- أن يكون مختوما بألف ونون زائدتين؛ نحو: «**غَضْبَانَ، وحَيْـرَانَ**».

٣- أن يكون معدولا، وهو شيئان: كلمة «**أُخَرَ**»، والأعداد التي على وزن «**فُعَالَ، ومَفْعَلَ**».

بَابُ عَلَامَاتِ الجَزْمِ

٣٥. إِنَّ السُّكُونَ -يَا ذَوِي الأَذْهَانِ- *** وَالحَذْفَ لِلجَزْمِ عَلَامَتَانِ

٣٦. فَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ مُضَارِعًا أَتَى *** صَحِيحَ الآخِرِ كَـ «لَمْ يَقُمْ فَتَى»

٣٧. وَاجْزِمْ بِحَذْفٍ مَا اكْتَسَى اعْتِلَالَا *** آخِرُهُ, وَالخَمْسَةَ الأَفْعَالَا

شرع في الكلام على القسم الأخير من أقسام الإعراب الذي هو مختص بالفعل، وهو الجزم، وذلك يكون في ثلاثة أبواب: «**الفعل المضارع الصحيح، والفعل المضارع المعتل، والأمثلة الخمسة**».

والجَزْمُ في اللغة: القَطْعُ.

واصطلاحا: تَغْيِيرٌ مخصوصٌ يَجْلِبُهُ عَامِلٌ مُخْتَصٌّ عَلَامَتُهُ السكون وما ينوب عنه في الفعل المضارع غير المتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث.

لأنه إن اتصل به نون التوكيد أو نون الإناث كان مبنيا.

أو نقول في حده: هو الإعرابُ الذي علامتُهُ الأصليةُ السكون.

قوله: «**إِنَّ السُّكُونَ**» أي: مُسَمَّى السكون «**يَا ذَوِي الأَذْهَانِ**»: جملة اعتراضية لا محل لها، **وأَذْهَان**: جمع «**ذِهْنٍ**» وهو الفهم والعقل «**وَالحَذْفَ**» بالنصب معطوف على السكون «**لِلجَزْمِ عَلَامَتَانِ**».

يعني: أن للجزم علامتين، هما: «**السكون**» وهي العلامة الأصلية «**والحذف**» وهو ينوب عن السكون، وهو نوعان: «**حذف حرف العلة، وحذف النون**».

العلامة الأولى: السُّكُونُ.

السُّكُونُ في اللغة: ضد الحركة، وهو مصدر «**سَكَنَ يَسْكُنُ سُكُونًا**».

واصطلاحا: ذَهَابُ الحركة من لام المضارع الصحيح غيرِ المتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث ولا ضمير رفع ساكن للجازم.

فيكون السكون حينئذ علامة للجزم في موضع واحد فقط، وهو الفعل المضارع الصحيح، **وهو عند النحاة**: ما ليست لامه حرف علة؛ نحو: «**يَقُمْ**» من قوله: «**لَمْ يَقُمْ فَتَـى**».

لم: حرف جزم ونفي وقلب، **يَقُمْ**: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون آخره الذي هو الميم، وقد كان الفعل قبل دخول الجازم «**يَقُومُ**»، فلما دخل عليه الجازم التقى ساكنان، الواو الساكنة والميم الساكنة للجازم، فحُذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين، وهذه علة تصريفية.

ونحو: «**يَلِدْ، ويُولَدْ، ويَكُنْ، وتفرحْ**» من قوله -تعالى-: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤**﴾ [الإخلاص:٤]، وقوله -تعالى-: ﴿**إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ**﴾ [القصص:٧٦]، **وهذا معنى قوله:**

فَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ مُضَارِعًا أَتَى * صَحِيحَ الآخِرِ كَلم يَقُمْ فَتَى**

«**الفاء**»: فصيحة، «**واجْزِمْ**» فعل أمر للوجوب، وذلك على اللغة الفصيحة المشهورة، وهي لغة أكثر العرب، بل لم يحك بعضُهم غيرَها، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، «**بِتَسْكِينٍ**»: أي: بسكون، والجار والمجرور متعلقان باجزم، «**مُضَـارِعًا**» مفعول اجزم، «**أَتَى**» أي: المضارع حالة كونه صحيح الآخر.

العلامة الثانية: الحَذْفُ.

وَاجْزِمْ بِحَذْفٍ مَا اكْتَسَى اعْتِلَالَا * آخِرُهُ وَالخَمْسَةَ الأَفْعَالَا**

«**وَاجْزِمْ**»: أيها المتكلم والكاتب والقارئ «**بِحَذْفِ**» حرف العلة أو بحذف النون «**مَا**»: الفعلَ الذي «**اكْتَسَى اعْتِلَالَا آخِرُهُ**»: اعتلَّ آخرُهُ بواحد من أحرف العلة الثلاثة، بأن تحذف حرفَ العلة، وقد شَبَّهَ الناظمُ الفعلَ بالثوب، كأن الفعل لبس ثوبَ الاعتلال «**و**»: اجزم بحذفٍ أيضا «**الخَمْسَةَ الأَفْعَالَا**» أي: الأفعالَ الخمسةَ المعهودةَ ذكرا، والألف في «**الأَفْعَالَا**» لإطلاق الروي.

فالحذف في اللغة: قطع الشيء من الطَّرَفِ وإسقاطُهُ.

واصطلاحا: ذهاب حرفِ العلة أو النونِ من المضارع غير المتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث للجازم، وذلك يكون موضعين: «**الفعل المضارع المعتل، والأمثلة الخمسة**».

أولا: «حذف حرف العلة».

وذلك يكون في الفعل المضارع المعتل، **والمراد به عند النحاة**: ما كان معتل اللام فقط، **أي**: الآخر، **أي**: ما كان آخره حرف علة «**ألفًا**»؛ نحو: «**يخشَى، وتنسَى**» أو «**ياءً**»؛ نحو: «**تَبْغِي، وتَمْشِي**» أو واوًا؛ نحو: «**تَدْعُو، ويَدْعُو، ونَعْفُو، وتَقْفُو**»؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ**﴾ [التوبة:١٨]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ**﴾ [القصص:٧٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا**﴾ [لقمان:١٨].

وقوله -تعالى-: ﴿ وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ [يونس:١٠٦].

وقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص:٨٨]، وقوله -تعالى-: ﴿ فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ ﴾ [العلق:١٧]، وقوله -تعالى-: ﴿إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ ﴾ [التوبة:٦٦]، وقوله -تعالى-: ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ ﴾ [الإسراء:٣٦].

فهذه الأفعال «يَخْشَ، تَنْسَ، تَبْغِ، تَمْشِ، تَدْعُ، يَدْعُ، نَعْفُ، تَقْفُ» جُزمت لدخول عامل الجزم عليها، وعلامة جزمها حذف حرف العلة، والفتحة والكسرة والضمة دليل فيها على الحرف المحذوف.

ثانيا: حذف النون.

وذلك يكون في الأمثلة الخمسة التي رفعها بثبوت النون إذا دخل عليها جازم، وهي كُلُّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ضميرُ رفعٍ ساكنٌ «**واوُ الجماعة، أو ألفُ الاثنين، أو الاثنتين، أو ياءُ المخاطبة المؤنثة**».

فواو الجماعة نحو: «**يَذْهَبُوا، يَعْلَمُوا، يَعْفُوا، يَصْفَحُوا، تُلْقُوا، تُحَرِّمُوا، تَعْتَدُوا، تَأْكُلُوا، تَقْتُلُوا**» من قوله -تعالى-: ﴿**لَمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ**﴾ [النور:٦٢]، وقوله -تعالى-: ﴿ **أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ** ﴾ [التوبة:٧٨]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟**﴾ [النور:٢٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ**﴾ [البقرة:١٩٥]، وقوله -تعالى-: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟** ﴾ [المائدة:٨٧]، وقوله -تعالى-: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ**﴾ [النساء:٢٩].

وألفُ الاثنين نحو: «**تَخَافَا، تَنِيَا، يَكُونَا، يُرِيدَا**» من قوله -تعالى-: ﴿**لَا تَخَافَآ**﴾ [طه:٤٦]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى**﴾ [طه:٤٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ**﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ** ﴾ [النساء:٣٥].

وألف الاثنتين نحو: «**تَتُوبَا، تَتَظَاهَرَا**» من قوله -تعالى-: ﴿**إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ**﴾ [التحريم:٤].

وياءُ **المخاطبة المؤنثة** نحو: «**تَخَافِـي، تَحْزَنِـي**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيٓۖ**﴾ [القصص:٧].

فتعرب حينئذ هذه الأفعال **مجزومة**، وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون التي هي العلامة الأصلية، ويُعرب ضميرُ الرفع في موضع فاعل إن كان الفعل مبنيا للفاعل، أو نائب فاعل إن كان الفعل مبنيا للمفعول.

وقد قيدناه بدخول الجازم لما عرفتَه قبل في باب الإعراب، ولأنه إن حُذِفَت مثلا نون الأمثلة الخمسة لغير ناصب ولا جازم؛ كأن تُحذف للضرورة، أو على لغة فيها لم يكن جزما ولا نصبا؛ فمِنْ حذفِها في الرفع نثـرًا قراءةُ أبي عمرو من بعض طُرُقه: {**قالوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا**} [القصص: ٤٨]، **أي**: يتظاهران، بتشديد الظاء لأن التاء أدغمت فيها، وحذفت النون.

وقول النبي ﷺ: «**وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لاَ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**» رواه أحمد وأبو داود، **أي**: لا تدخلون ولا تؤمنون؛ لأن «**لا**» نافية، وهي لا تعمل في الفعل شيئا.

وقول عمر -رضي الله عنه-: «**يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَسْمَعُوا وَأَنَّى يُجِيبُوا**». رواه مسلم.

وقول الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي *** وَجهَكِ بالعَنْبَـرِ والمِسْكِ الذَّكِـي

أراد: وتبيتين تدلكين.

وقول أبي طالب:

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمُ*** سَتَحْتَلِبُوهَا لاَقِحًا غَيْـرَ بَاهِلِ

يريد: ستحتلبونها.

بَابُ الأَفْعَالِ

٣٨. وَهْـيَ ثَـلَاثَـةٌ: مُضِـيٌّ قَـدْ خَـلَا *** وَفِعْـــلُ أَمْــرٍ، وَمُضَـــارِعٌ تَـــلَا

٣٩. فَالْمَاضِـي مَفْتُوحُ الْأَخِيـرِ أَبَـدَا *** وَالأَمْرُ بِالْـجَـزْمِ لَدَى الْبَـعْضِ ارْتَـدَىٰ

٤٠. ثُـمَّ المُضَـارِعُ الَّذِي فِي صَـدْرِهِۦ *** إِحْـدَىٰ زَوَائِـدِ «أَنَيْـتُ» فَـادْرِهِۦ

٤١. وَحُكْمُـهُ الرَّفْـعُ إِذَا يُجَـرَّدُ *** مِـنْ نَاصِـبٍ وَجَـازِمٍ كَـ«تَسْـعَدُ»

هذا أوان الشروع في التطبيق النحوي، فبعد أن فرغ من ذكر الإعراب وأقسامه وعلاماته أراد أن يذكر قسمة الأفعال من حيث الإعراب والبناء.

و «أل» في قوله: «**الأفعال**» للعهد الذهني، **أي**: الأفعال المعهودة عند النحاة.

والفعل له أقسام كثيرة باعتبارات متعددة، فمن حيث زمنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام، وقد سبق الكلام عليه بهذا الاعتبار، ومن حيث نوعه ثلاثة أنواع على الصحيح: «**ماض، ومضارع، وأمر**»، **وهذا معنى قوله**:

وَهْـيَ ثَـلَاثَـةٌ: مُضِـيٌّ قَدْ خَلَا * وَفِعْـلُ أَمْـرٍ، وَمُضَـارِعٌ تَلَا**

وقد وقع في بعض النسخ: "ومضارع علا" أي: على الماضي والأمر بالإعراب.

ومن حيث الإعراب ينقسم الفعل إلى نوعين: «**معرب، ومبني**» كما أن الاسم نوعان: «**معرب، ومبني**» ولا واسطة بينهما على الصحيح.

فالمبني من الأفعال هو الماضي بالاتفاق، ولذلك قدمه عليهما، كما قال: «**فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْأَخِيـرِ أَبَدَا**».

أي: إذا عرفت ما سبق من أن الأفعال ثلاثة: «**ماض، ومضارع، وأمر**» وأردت أن تعرف ما لكل واحد منها من أحكام نحوية فأقول لك: "**الفعل الماضي مفتوح الآخر أبدا**"، **أي**: يلزم البناء على الفتح مطلقا، هذا ظاهر كلامه.

أما الفعل الأمر فقد حصل فيه خلاف بين الكوفيين والبصريين، ولذلك قال: «**وَالأَمْرُ بِالْجَـزْمِ لَدَى الْبَـعْضِ ارْتَدَى**». **أي**: والأمر بالجزم عند بعض النحاة..، وإدخال "**أل**" على "**بعض، وكل**" لحن مشهور تتابع عليه العلماء.

والصحيح أنه يُبنى على ما يُجزم به مضارعه، أما قولُ الكوفيين بأنه مقتطع من المضارع، وأصله «**لتفعل**» ثم حذفت لام الجزم وعملت محذوفةً، ثم حذف حرف المضارعة حتى لا يلتبس بالمضارع ففاسد؛ لأن الأصلَ في الحرف ألا يعمل، ثم لو عَمِلَ لكان عملُهُ محذوفا سماعيا، ثم لو صح حَذْفُهُ لما صح طَرْدُهُ في كلِّ فعل، ثم لو حُذِفَ لكان يلزم أن تبقى تاءُ المضارعة، فالصحيح أن فعلَ الأمرِ مبنيٌّ، والقول بإعرابه قول متكلَّفٌ لا دليل عليه، **وأفسد منه قول من قال**: الفعل نوع واحد فقط وهو الماضي، وما سواه فعل مجازا!!

وأما الفعل المضارع فقد يكون مبينا على خلاف أيضا، وقد يكون معربا.

والصحيح أنه يُبنى في ثلاثة أحوال:

١- يُبنى على السكون إذا اتصل به نون الإناث.

٢- يُبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، ثقيلة كانت أو خفيفة.

٣- يُبنى على ما يُجزم به إذا وقع موقعَ الفعل الأمر.

والمعرب من الأفعال هو الفعل المضارع لا غير، ذلك إذا لم يتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث، ولا وقع موقع الفعل الأمر، وهو الذي يكون الكلام عليه في باب الإعراب.

ويُعرف الفعل المضارع بواحد من حروف «**أَنَيْتُ**»؛ إذ لا يكون مفتتحا إلا بها، **ولذلك قال**:

ثُمَّ المُضَارِعُ الَّذِي فِي صَدْرِهِ * إِحْدَى، زَوَائِدِ «أَنَيْتُ» فَادْرِهِ**

"في صدره" **أي**: في أوله، إحدى حروف «**أنيت، أو نأيت، أو نأتي**» وهذه الحروف زوائد على الماضي؛ بحيث تأتي إلى الماضي فتشتق منه المضارع بزيادة حرف من هذه الحروف عليه، وجعلُها علامةً أولى من «**لم**» لعدم مفارقتها للمضارع البتة، أما نحو: «**تعاونوا**» في قوله -تعالى-: "**ولا تعاونوا**" الذي هو في الأصل "**تتعاونوا**" فإن التاء المحذوفة هي الثانية –على الصحيح- وليست تاء المضارعة.

وهي مفتوحة على اللغة المشهورة، التي هي لغة أكثر العرب، سواء كان الفعل ثلاثيا، أو خماسيا، أو سداسيا؛ نحو: «**يَكْتُبُ، وَأَكْتُبُ، وَتَكْتُبُ، ونَكْتُبُ، ويَنْطَلِقُ، وأَنْطَلِقُ، وتَنْطَلِقُ، ونَنْطَلِقُ، ويَسْتَخْرِجُ، وأَسْتَخْرِجُ، وتَسْتَخْرِجُ، ونَسْتَخْرِجُ**» إلا إذا كان رباعيا فإنها تُضم؛ نحو: «**يُدَحْرِجُ، وأُدَحْرِجُ، وتُدَحْرِجُ، ونُدَحْرِجُ**».

فالهمزة: تأتي للمتكلم ذكرا كان أو أنثى، **والتاء**: تأتي للمخاطب مطلقا مفردا كان، أو مثنى، أو جمعا، مذكرًا كان أو مؤنثًا، وللغائبة المفردة، وللمثني المؤنث، **والنون**: تأتي للمتكلم إذا كان معه غيره، أو للمتكلم المعظم نفسه، **والياء**: تأتي للغائب مطلقا، جمعا كان أو مثنى أو مفردا، ولجمع الغائبات.

أولا: الفعل الماضي

الماضي في اللغة: النَّافِذُ، **ومضى الأمر**: نفذ وذهب، وهو اسم فاعل من «**مَضَى يَمْضِي مُضِيًّا ومُضُوًّا فهو مَاضٍ**»، **قال لبيد**:

تُبَكِّي على أَثَرِ الشَّبَابِ الذي مَضَى *** وَلَكِنَّ أَخْدَانَ الشَّبَابِ الرَّعَارِعُ

واصطلاحا: كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمن ذهب تقبل تاء التأنيث الساكنة أو تاء الفاعل، فإذا لم يقبل إحديهما كان اسم فعل ماض؛ كـ "**هيهات**".

والفعل الماضي مبني بالاتفاق، وله حالتان على القول الصحيح المختار، هما: «**البناءُ على الفتح، والبناء على السكون**».

الحالة الأولى: البناء على الفتح.

يُبنى الفعل الماضي على الفتح إذا لم يتصل به ضميرُ رفعٍ متحرك «**تاءُ الفاعل، أو نونُ الإناثِ، أو نا الفاعلين**»، سواء كان هذا الفتح ظاهرا؛ مثل الأفعال: «**فَكَّرَ، وَقَدَّرَ، وقُتِلَ، ونَظَرَ، وعَبَسَ، وَبَسَرَ، وأَدْبَرَ، وَاسْتَكْبَرَ**» من قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾**﴾ [المدَّثر]، فهذه أحد عشر فعلا ماضيا مبنية على الفتح الظاهر.

ولو كان معتل الآخر بالواو أو بالياء فإن الفتح يظهر عليه، نحو: «**سَـرُوَ، ورَضِيَ**»، تقول: «**سَرُوَتْ هِنْدُ**» بمعنى شَرُفَتْ وارْتَفَعَ أمرها، «**ورَضِيَتْ**»: قال -تعالى-: ﴿**لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ**﴾ [الفتح:١٨]، وقال: ﴿**رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ**﴾ [التوبة:١٠٠].

أو مقدرا؛ إذ أنه يُقَدَّرُ البناءُ كما يقدر الإعراب، **فالفتح يُقَدَّرُ في موضعين**:

الأول: في الفعل الماضي المعتل الآخر بالألف؛ نحو: «**دَعَا، وبَدَا، وسَعَى، ورَمَى، وأَتَـى، وتَعَالَـى**»، كما قوله -جل وعلا-: ﴿ **فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٞ فَٱنتَصِرۡ** ﴾ [القمر:١٠]، وقال: ﴿**وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمۡ يَكُونُواْ يَحۡتَسِبُونَ** ﴾ [الزُّمَر:٤٧].

وقوله -سبحانه-: ﴿**وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ** ﴾ [الأنفال:١٧]، وقوله: ﴿**يَوۡمَ يَتَذَكَّرُ ٱلۡإِنسَٰنُ مَا سَعَىٰ** ﴾ [النازعات:٣٥]، وقوله: ﴿**أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ** ﴾ [النحل:١].

وتقول فيه: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر.

كذلك لو كانت هذه الألف محذوفة، كما لو حُذِفَتْ للتخلص من التقاء الساكنين في نحو «**سَعَتْ هِنْدُ**»، وكان أصله قبل اتصاله بتاء التأنيث الساكنة «**سَعَاْتْ**»، ونحو: «**أَتَى**» في قوله -تعالى-: ﴿ **إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ**﴾ [الشعراء:٨٩].

فكل من «**سَعَتْ، وأَتَـى**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين.

الثاني: لاشتغال المحل، سواء كان اشتغاله بحركة الإدغام، نحو: ضَرَبْ بَّهَاءُ عمرًا، على لغة من يُدغِمُ، كما قال -تعالى-: ﴿**وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ** ﴾ [النور:٤٥]، فقد قرأ أبو عمرو، ويعقوب بإدغام القاف في الكاف «**واللّهُ خَلَكُّلَّ**»، كذلك قرئا قولَه -جل وعلا-: ﴿**وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرۡجِعُواْ فَٱرۡجِعُواْۖ**﴾ [النور:٢٨]، وقولَه -تعالى-: ﴿**قَالَ لِمَنۡ حَوۡلَهُۥٓ أَلَا تَسۡتَمِعُونَ** ﴾ [الشعراء:٢٥]، بإدغام اللام في اللام.

فتقول في إعراب «خَلَقَ كُلَّ»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على القاف المحذوفة للإدغام.

وتقول في «قَال لِّمَن، وقِيل لَّكُم»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على اللام منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض للإدغام.

أو بحركة الروي، **كما في قول المَرَّارِ بنِ مُنْقِذٍ**:

عَجَبٌ خَوْلَةُ إِذْ تُنْكِرُنِـي *** أَمْ رأَتْ خَوْلَةُ شَيْخًا قَدْ كَبُـرْ

وتقول في إعراب «**كَبُـرْ**» فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لحركة الروي.

أو بحركة المناسبة، وذلك يكون في الفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة، نحو: «**سَجَدُوا، وَضَرَبُوا، وَضَلُّوا**» كما في قوله -تعالى-: ﴿**فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ**﴾ [البقرة:٣٤]، وقوله -تعالى-: ﴿**ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَالَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ سَبِيلٗا**﴾ [الإسراء:٤٨].

وتقول في إعرابها: فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للواو؛ لأن الواو التي هي حرف مد ولين لا يناسبها إلا أن يكون ما قبلها مضموما، وليس هذا الضم ضمَّ بناء، خلافا لمن زعم ذلك.

وفي الفعل الماضي المسند إلى ضمير التثنية لمذكر؛ نحو: «**قَالَا**»، كما في قوله -تعالى-: ﴿**قَالَا رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا**﴾ [الأعراف:٢٣]، فهذا الفتح لمناسبة الألف على الصحيح، وليس فتحَ بناء.

وتعرب واو الجماعة وألف الاثنين ضميرا مبنيا على السكون في محل رفع فاعل إن كان الفعل مبنيا للفاعل، ونائب فاعل إن كان مبنيا للمفعول، واسما لكان وأخواتها إن وقعتا اسما لها؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ**﴾ [البقرة:١٦].

كان: فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر، **والواو**: ضمير مبني على السكون في محل رفع اسم كان، **مهتدين**: خبرها.

ونحو قوله -تعالى-: ﴿**فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ**﴾ [البقرة:٣٦].

كان: فعل ماض ناقص، **والألف**: ضمير مبني على السكون في محل رفع اسم كان، **فيه**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان.

الحالة الثانية: البناء على السكون.

يُبنى على السكون إذا اتصل به ضميرُ رفعٍ متحركٌ «**تاءُ الفاعل، أو نونُ الإناث، أو نا الفاعلين**»؛ فتاء الفاعل كما في الفعل «**أَنْعَمْتَ**» في قوله -تعالى-: ﴿ **صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ** ﴾ [الفاتحة:٧].

وتقول في إعرابه: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل.

ولتاء الفاعل ثلاثة أشكال وثمانية عشرة حالةً:

الشكل الأول: «**الضم**» ويأتي للدلالة على المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا؛ نحو: «**قُلْتُ**» في قول عيسى -عليه السلام-: ﴿ **مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ** ﴾ [المائدة:١١٧]، **وقولِ الخنساء**:

إِنّـي تَذَكَّرْتُهُ وَاللَّيلُ مُعْتَكِرٌ *** فَفِـي فُؤَادِيَ صَدْعٌ غَيْـرُ مَشْعُوبِ

وللمُخَاطَبَتَين؛ نحو: «**أنتما ذهبتُما**».

والمُخَاطَبَين، وجماعةِ الذكور المُخَاطَبِين، وجماعةِ الإناث المُخَاطَبَات؛ نحو: «**شِئْتُمَا، وشِئْتُمْ، ولُمْتُـنَّ**»، كما في قوله -تعالى-: ﴿ **وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا** ﴾ [البقرة:٣٥]، وقوله -تعالى-: ﴿ **ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ [فُصِّلَت:٤٠]، وقوله -تعالى-: ﴿ **قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ** ﴾ [يوسف:٣٢].

الشكل الثاني: الفتح، وتأتي حينئذ للدلالة على المُخَاطَبِ، نحو: «**عَلِمْتَ**»، كما في قوله -تعالى-: ﴿ **قَالُواْ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنۡ حَقّٖ وَإِنَّكَ لَتَعۡلَمُ مَا نُرِيدُ** ﴾ [هود:٧٩].

الشكل الثالث: الكسر، وتأتي عليه للدلالة على المُخَاطَبَةِ؛ نحو: «**خِفْتِ**» كما في قوله -تعالى-: ﴿**فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ**﴾ [القصص:٧].

فهذه ثلاثة أشكال لتاء الفاعل، وسِتُّ حالات، إضافةً إلى ست أخر مع المبني للمفعول، وست مع اسمِ كان، فتصير الحالات «**ثمانية عشرة**»، **وهي**: "**ذَهَبْتُ، ذَهَبْتَ، ذَهَبْتِ، ذَهَبْتُمَا، ذَهَبْتُمْ، ذَهَبْتُنَّ، ضُرِبْتُ، ضُرِبْتَ، ضُرِبْتِ، ضُرِبْتُمَا، ضُرِبْتُمْ، ضُرِبْتُنَّ، كُنْتُ، كُنْتَ، كُنْتِ، كُنْتُمَا، كُنْتُمْ، كُنْتُنَّ**".

ونونُ الإناث كما في «**رَأَيْنَهُ، وأَكْبَرْنَهُ، وَقَطَّعْنَ، وَقُلْنَ**»، من قوله -تعالى-: ﴿**فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ**﴾ [يوسف:٣١].

وَنَا الفاعلين كما في «**قَتَلْنَا**»، نحو: ﴿**وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ**﴾ [النساء:١٥٧].

وتقول في إعرابه: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، أو بنون الإناث، أو بنا الفاعلين، **وتاء الفاعل، ونون الإناث، ونا الفاعلين**: ضمير مبني في محل رفع فاعل إن كان الفعل مبنيا للفاعل، أو نائبِ فاعل إن كان الفعل مبنيا للمفعول؛ نحو: «**النسوةُ أُكْرِمْنَ**»، أو في محل رفع اسم كان وأخواتها إن وقعت اسما لها؛ نحو قول عيسى -عليه السلام-: ﴿**وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ**﴾ [المائدة:١١٧]، وقول مريم: ﴿**وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا**﴾ [مريم:٢٣]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَوٰٓا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾ [البقرة:٢٧٨]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَسْتُم**

بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِۚ ﴾ [البقرة:٢٦٧]، وفي الحديث الضعيف: " **أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ؟** "، وقولِ عمر -رضي الله عنه-: «**لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمَا ....**» أخرجه البخاري.

و «**كُنَّا، وكُنَّ**» في قوله -تعالى-: ﴿**أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ**﴾ [ق:٣]، وقوله: ﴿**وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكۡتُمۡنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِيٓ أَرۡحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤۡمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ**﴾ [البقرة:٢٢٨].

وربما كان السكون مقدرا في الفعل الماضي المضاعف المسند إلى ضمير الرفع، فبعض العرب وهم نَاسٌ من بكر بن وائل يُدغمون في مِثل هذا، فيقولون: «**مَدَّتُ، ومَدَّنَ**»، حملًا له على أصل الإدغام، فلما أدخلوا النونَ والتاءَ تركوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما، واللغة المشهورة = عدم الإدغام؛ نحو: «**مَدَدْتُ، ومَدَدْتِ، ومَدَدْتَ، ومَدَدْتُمْ، ومَدَدْتُمَا، ومَدَدْتُنَّ، ومَدَدْنَ، ومَدَدْنَا**».

وعلى القول المرجوح -وهو القول ببنائها على الفتح المقدر- يقال في إعرابه: فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغالُ المحل بالسكون العارض لتوالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لتمييز الفاعل من المفعول؛ نحو: «**أَكْرَمَنَا وَأَكْرَمْنَا**» ثم حُمِلَت تاء الفاعل ونونُ الإناث على نا الفاعلين، وهذا قول ضعيف متكلف، لأنه لو كان صحيحا لكان يلزم القولُ ببنائه على الفتح المقدر أيضا مع نونِ الإناث، ومَنْ قال بهذا القول لا يقول بذلك، بل يجعل السكون ظاهرا فيه، فدل ذلك على أن فيه تناقضا، على أن بعضهم قد صرح به وأطردَ القولَ، والصحيح ما ذكرتُه، والله أعلم.

ولقائل أنْ يقول: هل تدخل نون التوكيد على الفعل الماضي؟

الجواب: لا تدخل على ماضي اللفظ والزمن، بل تدخل على ماضي اللفظ سماعا؛ كما في الحديث الذي أخرجه مسلم وغيره، وفيه أن النبي قال عن الدجال: "فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ" بمعنى "**يدركن**"، نزل الماضي منزلة المستقبل لتحقق وقوعه، فجاز حينئذ أن يُؤكد بالنون، **وقال الشاعر**:

دَامَنَّ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيَّمًا *** لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا

ثانيا: الفعل الأمر

الأمر في اللغة: له معان متعددة، منها أن يكون ضد النهي.

واصطلاحا: كلمة دلت على طلب حصول الحدث في زمن الاستقبال وتقبل نون التوكيد، فإذا لم تقبل نون التوكيد كانت اسم فعل أمر كـ "**صه**".

وللأمر علامتان: دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة المؤنثة.

وأحوالُ بنائه أربعةٌ: «**البناءُ على السكون، وعلى حذف حرف العلة، وعلى حذف النون، وعلى الفتح**».

<u>الحالة الأولى: البناء على السكون.</u>

يبنى على السكون إذا كان صحيحَ الآخر، ولم يتصلْ به ضميرُ رفعٍ ساكنٌ، ولا نونُ التوكيدِ؛ كالأفعال: «**قُمْ، أَنْذِرْ، كَبِّـرْ، طَهِّرْ، اُهْجُرْ، اِصْبِـرْ**» كما في قوله -تعالى-: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴿٥﴾ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾ وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ ﴿٧﴾**﴾ [المدَّثر].

فهذه كلُّها أفعالُ أمرٍ مبنيةٌ على السكون الظاهر، والفاعل معها مستتر وجوبا.

ثم هذا السكون قد يكون مقدرا للتخلص من التقاء الساكنين؛ نحو: «**قُمِ الليلَ، وقُلِ الحقَّ**» وما أشبه ذلك، **فَقُلِ**: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون المقدرِ منع من ظهوره اشتغالُ المحلِّ بحركة التخلص من التقاءِ الساكنين، سواء تحرك بالكسر، أو بالضم، أو بالفتح.

كذلك يُقدر السكونُ للتخلص من التقاء الساكنين في فعل الأمر المضاعف؛ نحو: شُدَّ الحبلَ، **فشُدَّ ههنا**: فعلُ أمرٍ لأنه من باب «**فَعَلَ يَفْعُلُ**» وهو مبني على السكون المقدر منع من ظهوره اشتغالُ المحلِّ بحركة التخلص من التقاء الساكنين، سواء حُرِّكَ بالفتح طلبا للخفة، أو بالكسر «**شُدِّ**» على أصل التخلص، أو بالضم، فإذا حركتَ بالضم قلتَ فيه: "**شُدُّ**" ويكون حينئذ مبنيا على السكون المقدر منع من ظهوره اشتغالُ المحلِّ بحركة الإتباع.

و "**شُدَّ**" قد يكون ماضيا مبنيا للمفعول، أصله «**شُدِدَ**».

كذلك يكون السكون مقدرا لاشتغال المحل، سواء كان مشتغلا بالإدغام في نحو: «**يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَّعَنَا**»، بإدغام الباء في الميم على قراءة مَنْ قَرَأَ بالإدغام؛ إذ تُقرأ "**ارْكَمَّعَنَا**"، حينئذ يكون الإعراب مقدرا على الحرف، **فنقول في إعراب ارْكَبْ**: فعلُ أمر مبنيٌّ على السكون المقدر على الباء المحذوفة للإدغام.

أو بحركة الروي؛ كما قال امرؤ القيس:

فَطَالَ تَنَادِينا وَعَقْدُ عِذَارِهِ *** وَقَالَ صِحَابِـي قَدْ شَأَوْنَكَ فَاطْلُبِ

ويُروى: "فَكانَ تَنادِينَا وعَقْدَ عِذَارِهِ"، **والشاهد**: "**فَاطْلُبِ**": فعل أمر مبني على السكون المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض للروي.

كذلك يُبنى على السكون إذا اتصلت به نون الإناث، نحو: «**أقمن، وآتين، وأطعن**» في قوله -تعالى-: ﴿**وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ**﴾ [الأحزاب:٣٣].

وتعرب نون الإناث: ضميرا مبنيا على الفتح في محل رفع فاعل، أو اسما لكان وأخواتها في نحو: «**كُنَّ عَفِيفَاتٍ**».

فإن قال قائل: الفعلُ الأمرُ مبنيٌّ على السكون أصالةً، فهل نقول في إعرابه إذا اتصلت به نونُ الإناث مبني على السكون، أو مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث؟

قلتُ: سكونُهُ مع نون الإناث ليس هو نفسَ السكون الذي كان فيه قبلَ دُخولِ نونِ الإناث، دليل ذلك أنها إذا دخلت على الفعلِ الماضي أو المضارع بُنِيَا معها على السكون أيضا، فعُلِمَ أن الأمرَ مثلُهُمَا، وقال بعضهم: بل هو نفس السكون.

والذي يترتب على هذا الخلاف، **أننا لو قلنا**: بني الفعلُ لكان يلزم أن نعلل فنقول: "بُنِيَ على السكون لاتصاله بنون الإناث"، **وعلى الثاني نقول**: "بُنِيَ على السكون" دون تعليل، فالخلاف فيه لفظي.

الحالة الثانية: البناء على حذف حرف العلة.

يبنى على حذف حرفِ العلة إذا كان معتلا، سواء كان معتلا بالألف، أو بالواو، أو بالياء؛ نحو: «اِنْهَ، وادْعُ، وَأْتِ» كما في قوله -تعالى-: ﴿ **يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ** ﴾ [لقمان:١٧]، وقوله -تعالى-: ﴿ **ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ** ﴾ [النحل:١٢٥]، وقوله -تعالى-: ﴿ **قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ** ﴾ [البقرة:٢٥٨].

وتقول في إعرابها: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة؛ لأن مضارعه مجزوم بحذف حرف العلة، وقد كان أصلها قبل الحذف «**اِنْهَى، وادعو، واتي**».

الحالة الثالثة: البناء على حذف النون.

ويُبنى على حذف النون إذا اتصل به ضميرُ رفعٍ ساكنٌ وهو «**أَلفُ الاثنين، وواوُ الجماعة، وياءُ المخاطبة المؤنثة**».

فألف الاثنين نحو: «**اذهبا**» في قوله -تعالى-: ﴿ **ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ** ﴾ [طه:٤٣].

وواو الجماعة نحو: «**ارجعوا**» في قوله -تعالى-: ﴿ **ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ** ﴾ [يوسف:٨١].

وياء المخاطبة نحو: «**اقنتي، واسجدي، واركعي**» في قوله -تعالى-: ﴿ **يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ** ﴾ [آل عمران:٤٣].

وتقول في إعرابه: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لأن مضارعه من الأمثلة الخمسة التي تجزم بحذف النون، **وضمير الرفع**: مبني على السكون في محل رفع فاعل، أو في محل رفع اسم كان في نحو: "**كونوا قوامين لله**".

وقد كان أصلُهَا قبل الحذف: «**اذهبانِ، وارجعونَ، واقنتينَ، واسجدينَ، واركعين**».

الحالة الرابعة: البناء على الفتح.

وهذا يكون إذا اتصل به نونُ التوكيد بنوعيها الخفيفةِ والثقيلةِ؛ نحو: «**اضْرِبَنْ، واضربَنَّ**».

فإن قلتَ: لماذا لم يؤكد الفعل الأمرُ بنون التوكيد بنوعيها في القرءان؟

قلت: أولا: الفعل الأمر أُكد بالنون في بعض القراءات غير المتواترة؛ من ذلك قراءة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، ومسلمة بن محارب لقوله -تعالى-: «**فَدَمِّرانِّهِمْ تدْمِيرًا**»، وقد حكى أبو عمرو عن علي أيضا أنه قرأ: «**فَدَمِرْناهم**» بكسر الميم مخففة، وحكى عنه أيضا: «**فَدَمِّرا بهم**» بالباء على وجه الأمر؛ ذكر ذلك ابن جني في "المحتسب" (٢/ ١٢٢)، **وقال أيضا**:

"الذي رويناه عن أبي حاتم أنه حكاها قراءة غيرَ معزُوَّة إلى أحد «فَدَمِّرانِّهِمْ تدْمِيرًا» " بنون التوكيد الثقيلة، على أنه أمر مؤكد بالنون لموسى وهارون عليهما السلام".

ثانيا: لماذا لم يُؤكد بالنون في القراءات المتواترة؟

ج: الذي يظهر لي والله أعلم: أنه لم يُؤكد بالنون في المتواتر لأن الأمر يتخلص زمنه للاستقبال وضعا، خلافا لمن زعم أنه يدل على الحال حقيقة وعلى الاستقبال مجازًا، ونون التوكيد تخلص الفعلَ للاستقبال.

أضف إلى ذلك أن الأمر يدل بصيغته على طلب الفعل، ونونُ التوكيد تؤكد حصولَ هذا الطلب، فلم نحتج لتوكيده حينئذ؛ إذ الدلالة واحدة، والعرب تؤكد نفسَ الفعل الأمر في البيت الواحد تارة ولا تؤكده أخرى، **ألا ترى أن عبد الله بن رواحة -رضي الله عنه- قال:**

فأَنزلنْ سكينةً علينا *** وثبِّتِ الأقدامَ إن لاقينا

فأكد الفعل «**أنزل**» في اللفظ ولم يؤكد «**ثبت**»، ولا يقال: بأنه لم يرد توكيد ثبت، وهذا يدل ذلك على أن توكيده بالنون ليس سوى توكيد في اللفظ!

والقاعدة في الفعل الأمر:

أنه يُبنى على ما يُجزم به مضارعُهُ؛ فإن كان مضارعُهُ مجزوما بالسكون كان الأمرُ مبنيًا على السكون؛ نحو: «**لا تَقُمْ، وقُمْ**» في قوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ**﴾ [التوبة:٨٤]، وقوله -تعالى- ﴿**قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢**﴾.

وإن كان المضارع مجزوما بحذف حرف العلة كان الأمر مبنيا على حذف حرف العلة؛ نحو: «**لا تُصَلِّ، وصَلِّ**» في قوله -تعالى-: ﴿ **وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم** ﴾، وقوله -تعالى-: ﴿**وَصَلِّ عَلَيْهِمْ**﴾ [التوبة:١٠٣].

ونحو: «**لَمْ يَدْعُ، وادْعُ**» كما في قوله -تعالى-: ﴿ **وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ** ﴾ [المؤمنون:١١٧]، وقوله -تعالى-: ﴿ **ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ** ﴾ [النحل:١٢٥].

ونحو: «**مَنْ يَتَوَلَّ، وَتَوَلَّ**» كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا** ﴾ [الفتح:١٧]، وقوله -تعالى-: ﴿ **وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ** ﴾ [الصافات:١٧٨].

وإن كان المضارع مجزوما بحذف النون كان الأمر مبنيا على حذف النون؛ نحو: «**لَمْ تَفْعَلُوا، وافْعَلُوا**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ**﴾ [البقرة:٢٧٩]، ﴿**وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [الحج:٧٧].

ولا يقال: إنه لم يُبنَ على يُجزم به مضارعُهُ إذا دخلت على مضارِعِهِ نونُ الإناث؛ كالفعل «**يَضْرِبْنَ**» أو نونُ التوكيد كالفعل «**يَضْرِبَنَّ**»؛ لأن هذه الحالةَ يُبْنَى فيها جميعُ الأفعال على السكون والفتح، فهي خارجة عن الأصل، **ولذلك قلنا**: إن الفعلَ الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعُهُ، فخرج بذلك البناء، **خلافا للقيد الذي ذكره بعضُ النحاة وهو زيادة**: "إذا لم يكن معربا"، فهذا حشوٌ، لأننا نستغني عنه بكونه مجزوما فلا يرد عليه المبني.

كذلك خرجَ عن هذه القاعدةِ كلُّ فعلِ أمرٍ جامدٍ لا مضارعَ له؛ نحو: «**هَاتِ، وَتَعَالَ**» على الصحيح.

ثالثا: الفعل المضارع

المضارع في اللغة: المُشَابِهُ.

وفي الاصطلاح: كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمن الحال وقبلت "**لم**" أو "**السين**" أو "**سوف**"، فإذا لم تقبل واحدة منها كانت اسم فعل مضارع؛ كـ "**وَيْ**" بمعنى: "**أتعجَّبُ**"، أو "**أُفٍّ**" بمعنى: "**أتضجَّرُ**".

والفعل المضارع يكون مبينا ومعربا.

أولا: بناء الفعل المضارع.

وحالات بنائه ثلاث:

الحالة الأولى: البناء على الفتح.

وذلك إذا باشرتْهُ نونُ التوكيدِ، خفيفةً كانت أو ثقيلةً، وقد اجتمعتا في قولِهِ -تعالى-: ﴿**وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ**﴾ [يوسف:٣٢].

وتقول في إعراب "**يُسْجَنَنَّ وَيَكُونَنْ**": فعلانِ مُضَارِعَانِ مبنيان على الفتح لاتصالهما بنون التوكيد وهما في محل رفع، **ونونُ التوكيد**: حرفٌ مبنيٌّ على الفتح إن كانت ثقيلة، أو على السكون إن كانت خفيفة لا محل له من الإعراب.

لكن قد تكون النونُ مقدرةً؛ **كما في قول الشاعر**:

لا تُهِيـنَ الفَقِيـرَ عَلَّكَ أَنْ *** تَرْكَعَ يومًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أَي: لا تُهِينَـنْ الفقيـرَ، فالتقى ساكنان، نون التوكيد الخَفِيفَةُ واللامُ فحُذِفَتِ النُّونُ، وهو في موضع جزم؛ لأن «**لا**» ناهيةٌ، أما النون الأولى فهي لام الكلمة.

وقيدناه بمباشرة نون التوكيد له لنحترز بذلك عما لو أُكِّدَ الفعلُ المُسْنَدُ إلى واوِ الجماعة، أو ألفِ الاثنين، أو ياءِ المخاطبة بنون التوكيد الثقيلة، فإنه حينئذ يكون معربا إعرابا مقدرا لوجود فاصلٍ بين نون التوكيد وبين الفعل، سواءٌ أكان الفاصلُ حقيقيا؛ نحو: «**هل تَذْهَبَانِّ، وهل يَذْهَبَانِّ**»، أم حكميا؛ نحو: «**هل تَذْهَبُنَّ يا زيدون، وهل يَذْهَبُنَّ، وهل تَذْهَبِنَّ يا هِنْدُ**».

وكان الأصل أن تقول: «**هل تَذْهَبُونَ**» ثم تُدخل عليه نونَ التوكيدِ الثقيلةَ فتقول: «**هل تذهبُونَنْنَ**» حينئذ يلتقي ثلاثُ نونات، الأولى نونُ الرفع وهي نونُ الأمثلةِ الخمسة، والثانية والثالثة نونَا التوكيد الثقيلة، فإذا حذفنا نونَ التوكيد ضاع المعنى الذي من أجله جِيءَ بها، فحُذِفَتْ نونُ الرفع لكراهة توالي الأمثال، فصار «**هَلْ تذهبُوْنْنَ**» فالتقى عندنا ساكنان؛ الواوُ الساكنة والنونُ الأولى من نوني التوكيد، فحذفنا الواوَ للتخلص من التقاء الساكنين، فصار «**هل تَذْهَبُنَّ**»، ومثلُهُ «**هل تَذْهَبِنَّ**» حُذِفَتِ الياءُ للتخلص من التقاء الساكنين، فَنُونُ التوكيد إذن غَيْرُ مباشرة، بل فصل بينها وبين الفعل فاصل وهو واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة المؤنثة، والفاصل ههنا حكمي مقدر؛ لأن المحذوفَ لعلة تصريفية كالثابت.

أما نحو: «**هَلْ تَذْهَبَانِّ ويَذْهَبَانِّ**» فكان الأصل أن تقول: «**هَلْ تَذْهَبَانِنْنَ، وهل يَذْهَبَانِنْنَ**» بثلاث نوناتٍ أيضا، فحُذِفَتْ نونُ الرفع لنفس العلة السابقة، فصار «**هَلْ تَذْهَبَانَّ، وهل يَذْهَبَانَّ**»، ثم حُركت نونُ التوكيد بالكسر تشبيها لها بنون التثنية، فأصبح «**هَلْ تَذْهَبَانِّ ويَذْهَبَانِّ**»؛ قال -تعالى-: ﴿**لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ**

وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًاۚ﴾ [آل عمران:١٨٦].

ففي هذه الحالة يكون الإعراب مقدرًا؛ **قال ابنُ مالك في** "الكافية الشافية":

وَقَدِّرِ اعْرَابَ الذي أُكِّدَ إِنْ *** يَصْلُحْ لِنُونِ الرَّفْعِ نَحْوُ "تَرَيِنْ"

فنقول في إعرابه: فعلٌ مضارع مرفوع ورفعه النون المحذوفة لكراهة توالي الأمثال، وَوَاوُ الجماعة، أو ألفُ الاثنين، أو ياءُ المخاطبة ضميرٌ مبني على السكون في محل رفع فاعل، أو نائب فاعل إن كان الفعلُ مبنيا للمفعول كالفعل «**تُبْلَوُنَّ**».

و «**تُبْلَوُنَّ**» أصله قبل التوكيد: " **تُبْلَوُوْنَ**" كـ " **تُنْصَرُونَ**"؛ بواوين؛ الأولى لام الفعل، والثانيةُ واوُ الجماعة، **فإما أن تقول**: اسْتُثْقِلَتِ الضمةُ على لام الفعل؛ فحُذِفَتْ، **أو تقول**: تحركت وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفا، وعلى التقديرين يلتقى ساكنان؛ الواوان على التقدير الأول، والألفُ والواوُ على التقدير الثاني، فحذف أول الساكنين، **فصار**: "**تُبْلَوْنَ**" بوزن "**تُفْعَوْنَ**"، ثم أُكِّدَ الفعل بالثقيلة فصار: "**تُبْلَوْنَنْـنَ**" بثلاثِ نوناتٍ، فحُذِفَتْ نونُ الرفع لتوالي ثلاث نونات، فصار "**تُبْلَوْنْـنَ**" فالتقى ساكنان واوُ الجمع ونونُ التوكيد الأولى الساكنة، وتَعَذَّرَ حَذْفُ إحديهما؛ فحُرِّكَتِ الواو بحركة تجانسها وهي الضمة، ولم تُحْذَفِ الواوُ لعدمِ وجودِ ما يدلُّ عليها، ولم تُحَرَّكِ النونُ محافظةً على الأصل، ولم تَنْقَلِبِ الواوُ ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأن الضمةَ عارضةٌ.

أو قل للتيسير: أصله «**تُبْلَوُوْنَنْـنَ**»؛ فالتقى ثلاثُ نونات، نونُ الرفع ونونا التوكيد، فحُذِفَتْ نونُ الرفع لكراهة توالي الأمثال «**تُبْلَوُوْنـنَ**»، فالتقى ساكنان الواوُ الثانية والنونُ فحُذِفَتِ الواوُ للتخلص من التقاء الساكنين، فصار «**تُبْلَوُنَّ**».

الحالة الثانية: البناء على السكون.

وذلك يكون إذا اتصلت به نون الإناث؛ نحو: «**يُبَايِعْنَك، ولا يُشْرِكْنَ، ولا يَسْرِقْنَ، ولا يَزْنِينَ، ولا يَقْتُلْنَ، ولا يَأْتِينَ، ولا يَعْصِينَكَ**» في قوله -تعالى-: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [الممتحنة:١٢].

ونحو: «**تَخْضَعْنَ**» في قوله -تعالى-: ﴿**يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا**﴾ [الأحزاب:٣٢].

الحالة الثالثة: أن يقع موقع الفعل الأمر.

حينئذ يبنى على ما يجزم به، نحو: «**قُلْ لِزَيْدٍ يَضْرِبْ عمرًا، ويَدْعُ عمرًا**»، فوقع كل من «**يَضْرِبْ، ويَدْعُ**» موقع «**اضْرِبْ، وادْعُ**»؛ وكالأفعال: «**يقولوا، ويغفروا، ويقيموا، وينفقوا**» في قوله -تعالى-: ﴿**وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ**﴾ [الإسراء:٥٣].

وقوله -تعالى-: ﴿**قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ**﴾ [الجاثية:١٤]، وقوله -تعالى-: ﴿**قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً**﴾

أي: "قولوا التي هي أحسن، واغفروا للذين لا يرجون أيام الله، وأقيموا الصلاة، وأنفقوا" فقد وقع كل من: «**يقولوا ويغفروا، ويقيموا، وينفقوا**» موقع: «**قولوا، واغفروا، وأقيموا، وأنفقوا**»، ولذلك قد يُؤتى بالأمر على أصله ويُترك المضارِع؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَـٰمِلُونَ**﴾ [هود:١٢١]. وليس معناه الجزاء، فهذا مبني على الصحيح.

ولقائل أنْ يقول: لماذا بُنِيَت جميع الأفعالُ مع نون التوكيد على الفتح، ومع نون الإناث على السكون؟

قلتُ: بُنِيَتْ على الفتح مع نونِ التوكيد لأن نونَ التوكيدِ ساكنةٌ إن كانت خفيفةً، وإن كانت ثقيلةً فالأولى منهما أيضا ساكنة، فلو سُكِّنَ آخرُ الفعلِ لالتقى ساكنان، فتحرك آخره بالفتح وبُنِيَ عليه لأنَّ الفتحَ أخفُّ الحركات، ولم يتحرك بالكسر ولا بالضم لأن الضمَّ والكسرَ لا يدخلانِ الفعلَ أصالةً، غيرَ أنَّ الصحيحَ أنَّ الفتحَ أصلٌ في بناء الأفعال، كما أن السكونَ أصلٌ في بناء الأسماء، وما جاء على الأصل لا يُسْأَلُ عنه.

وأما مع نون الإناث فبُنِيَتْ على السكون لأنها متحركة، فلو تحرك آخرُ الفعل لتوالى أربعُ متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، فَسُكِّنَ آخرُهُ لذلك، وهو سكون بناء.

أو يُقال: بُنيت على السكون حملًا له على الماضي، مثلا نحوُ «**يَسْجُدْنَ**» بُنِيَ على السكون حملًا له على الماضي «**سَجَدْنَ**»، لأن المضارعَ مشتق من الماضي بزيادة حرفٍ من حروف أَنَيْتُ.

ثانيا: إعراب الفعل المضارع.

الفعل المضارع يكون معربا إذا لم يتصل به نون التوكيد، ولا نون الإناث، ولا وقع موقع الفعل الأمر.

وحالات إعرابه ثلاث، هي: «**الرفع، والنصب، والجزم**»، ذلك أن العوامل الداخلة عليه ثلاثة:

الأول: التجرد، وذلك على القول الصحيح المختار وهو قول الأخفش والفراء، وهو عامل معنوي، فيكون الفعل حينئذ مرفوعا لتجرده عن الناصب والجازم.

والثاني: عامل النصب، ويكون حينئذ منصوبا.

والثالث: عامل الجزم، ويكون حينئذ مجزوما.

الحالة الأولى: رفع الفعل المضارع

يكون مرفوعا إذا لم يسبقه ناصبٌ ولا جازمٌ، إما بحركة ظاهرة؛ كما في قولِهِ -تعالى-: ﴿ **قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢٧﴾** ﴾ [آل عمران]. فهذه ثلاثةَ عشرَ فعلا مضارعا مرفوعا بضمة ظاهرة.

وإما بحركة مقدرةٍ للثقل إن كان معتلا بالياء أو بالواو؛ كالأفعال: «**تؤتي، ويدعو، ويهدي، وتُخْفِي**»، كما في قوله -تعالى-: ﴿**تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ**﴾، وقوله -تعالى-: ﴿ **وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ** ﴾ [يونس:٢٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ** ﴾ [الأحزاب:٣٧].

أو للتعذر إن كان معتلا بالألف؛ كـ «**تَخْشَى**»، في قوله -تعالى-: ﴿**لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى**﴾ [طه:٧٧].

وتُقدر فيه النون في حالة الرفع على لغة من حذفها لغير ناصب ولا جازم، كما في الحديث: «**وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**»، **أي**: لا تدخلون ولا تؤمنون؛ لأن «**لا**» نافية، وهي لا تعمل في الفعل شيئا.

حينئذ تقول في إعرابه: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المقدرة.

كذلك يُقدر فيه الرفع للإدغام؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ**﴾ [النور:٦٤]، قرأ أبو عمرو: «**قد يَعْلَمَّا**».

فتقول في إعرابه: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الميم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للإدغام.

وهذا معنى قوله:

وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يُجَــرَّدُ *** مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ «تَسْعَدُ»

بَابُ نَوَاصِبِ المُضَارِعِ

٤٢. وَنَصْبُهُ بِـ"أَنْ، وَلَنْ، إِذَنْ، وَكَيْ *** وَلَامِ كَـــيْ، لَامِ الجُحُــودِ يَــا أُخَيْ

٤٣. كَـذَاكَ حَـتَّى، وَالجَـوَابُ بِالفَـا *** وَالـــوَاوِ، ثُـــمَّ أَوْ، رُزِقْــتَ اللُّـطْفَـا

أي: هذا مدخل ندخل منه إلى بيانِ نواصب الفعل المضارِع.

وقوله: «**نواصب المضارع**» هي الحالة الثانية للفعل المضارِع المعرب، **ونَوُاصِبُ**: جمع قياسي لناصب، **وقيل**: جمع ناصبة، **وناصب**: اسم فاعل من «**نَصَبَ يَنْصِبُ نَصْبًا**»، **والنَّصْبُ في اللغة له معان**: منها الارتفاع، وانتصب الشيء إذا ارتفع.

والنواصب عشرة عند الكوفيين، وأربعة عند البصريين، وقد اختار المؤلف مذهب الكوفيين كما فعل ابن آجروم.

فإذا دخل ناصب من هذه النواصب على الفعل المضارع فإنه يكون منصوبا بها، وعلامة نصبه إما الفتحة، ظاهرة كانت أو مقدرة، وإما حذف النون إذا كان من الأمثلة الخمسة.

الناصب الأول: "أَنْ" المصدرية.

بنون مخففة؛ لأن المثقلة من نواصب الاسم، و "**أنْ**" هي أم الباب لاختصاصها ببعض الخصائص، منها أنها تعمل ظاهرة ومضمرة، ولذلك قدمها، وهي حرف مصدر واستقبال ونصب، كما عملت النصبَ في الأفعال «**يقولَ، ويأتيَ، وتأتيَ، ويعفوَ، وتصوموا**» في قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾ [يس:٨٢]، وقوله –تعالى-: ﴿**وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾ [يس:٨٢]، وقوله –تعالى-: ﴿**إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ**﴾ [البقرة:٢٣٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِىَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِىَ بَعۡضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ**﴾ [الأنعام:١٥٨]، وقوله –تعالى-: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡ**﴾ [البقرة:١٨٤].

وتُقدر فيه الفتحة للتعذر إن كان معتلا بالألف؛ كالفعل «**تخشى**» في قوله -تعالى-: ﴿**وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ**﴾.

وربما قُدِّرَتِ الفتحةُ أيضا على المعتل بالواو والياء تشبيها لِهُمَا بالمعتل بالألف، وهي لغة بعضِ العرب؛ **كما في قول عامر بن الطُّفيل**:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ *** أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

وقولِ الشاعر:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ *** مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

وبها قرأ بعضُهم الفعلَ «**يعفوْ**» من قوله -تعالى-: ﴿**إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾ [البقرة:٢٧٣]، بإسكان الواو.

مسائل في "أن" المصدرية.

الأولى: **لها مع الفعل المضارع لها أحوال إعرابية**:

الأول: في موضع رفع على الابتداء؛ كما في "**وأن تصوموا خير لكم**".

الثاني: في موضع رفع فاعل؛ نحو قوله –تعالى-: ﴿**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ**﴾ [الحديد:١٦]، أي: "**خشوعُ**".

الثالث: في موضع نصب مفعول به؛ نحو قوله –تعالى-: ﴿**فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا**﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: "عيبَها".

الرابع: في موضع جر؛ كما في نحو: ﴿**مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ**﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أي: من قبل إتيانه.

وأن المصدرية تعمل النصب في المضارع وجوبا على لغة أكثر العرب، وربما أَهْمَلَها بعضُ العرب جوازا حملا لها على "ما" المصدرية، كما قرأ مجاهد قوله –تعالى-: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ**﴾ [البقرة: ٢٣٣] برفع "يتم"، وليس هو "يتمون" من الأمثلة الخمسة، ثم حُذفت النون للناصب، والواو للتخلص، فهذا قول متكلف، **وقد أنشد السيرافي قول الشاعر**:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا *** مِنِّي السلامَ وأَلَّا تُعْلِمَا أَحَدَا

فأهمل الأولى وأعمل الثانية.

وقال الآخر:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ *** يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلَاحِ

وقال كُثَيِّـرُ عزة:

وَنَحْنُ مَنَعْنَا بَيْـنَ مُرٍّ ورَابِـغٍ *** مِنَ النَّاسِ أَنْ يُغْزَى وَأَنْ يُتَكَنَّفُ

ويُرْوَى "إذ نُغْزَى وإذ نُتَكَنَّفُ" وهذا أجود.

وقال الآخر:

أَبَيْنَا وَيَأْبَى النَّاسُ أَنْ يَشْتَـرُونَهَا *** وَمَنْ يَشْتَـرِي ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ

وقال حاتمٌ الطائي:

وَإِنِّـي لَأَخْتَارُ القَوَا طَاوِيَ الحَشَا *** مُحَاذَرَةً مِنْ أَنْ يُقَالُ: لَئِيمُ

روي بنصب "يقال" ورفعه.

وليست هي المخففةَ من الثقيلة كما زعم الكوفيون، وأبو عليٍّ الفارسي، **قال ابن مالك**:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ "أَنْ" حَمْلًا عَلَى *** "مَا" أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

الثانية: إذا دخلت "**أن**" المصدرية على الفعل الماضي، أو الأمر فإنهما يُنصبان محلا.

الثالثة: إذا وقعت "**أن**" بعد فعل من أفعال اليقين؛ نحو: "**علم، وحسب، وظن**" فإن المضارع بعدها يكون مرفوعا، ويلزم أن يُفصل بينها وبينه بحرف تنفيس؛

نحو قوله -تعالى-: ﴿**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ**﴾ [المزَّمل:٢٠]، أو بـ "**لو**" نحو قوله -تعالى-: ﴿**أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا**﴾ [الرعد:٣١]، أو بنفي؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿ **أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا** ﴾ [طه:٨٩].

الناصب الثاني: "لَنْ".

وهي حرف نصب ونفي واستقبال، **أي**: تنصب المضارعَ وتنفي الحدث الذي يدل عليه في زمن الاستقبال بعد أن كان للحال، وكذا جميع نواصب المضارع تخلصه للاستقبال، وقد عملت "**لن**" النصبَ في الأفعال: «**يَدْخُلَ، تَغْنِـيَ، نَدْعُوَ، يَضُرُّوا**» في قوله –تعالى-: ﴿**وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى**﴾ [البقرة:١١١]، وقوله –تعالى-: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا**﴾ [آل عمران:١٠]، وقوله –تعالى-: ﴿**لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا**﴾ [الكهف:١٤]، وقوله –تعالى-: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا**﴾ [آل عمران: ١٧٧].

ولا يلزم أن يكون نفيُها مؤبدًا، خلافا للبدعة التي ابتدعها الزمخشري لينصر بها بدعةَ المعتزلةِ الكفرية، وهي أن الله لا يُرى في الآخرة، وهم بذلك مكذبون لنصوص الكتاب والسنة وإجماع السلف من أن الله يُرى في الآخرة؛ من ذلك قوله –تعالى-: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ [القيامة:٢٢، ٢٣].

وقول النبي ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**» متفق عليه.

وللفعل المضارع معها حالتان:

الأولى: أن يكون منفيا في المستقبل إلى غاية ينتهي إليها؛ نحو: ﴿**قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ**﴾ [طه:٩١]، فنفي البراح مستمر إلى غاية وهي رجوع موسى.

الثانية: أن يكون منفيا إلى غير غاية؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا**﴾ [الحج: ٧٣]، فإن نفي خلق الذباب مستمر أبدًا؛ ليس لاقتضاء "لن" ذلك، بل لأمر خارجي وهو أن خلقهم الذبابَ محال، وانتفاءُ المحال مؤبد.

الناصب الثالث: "إذن".

وهي ناصبة بنفسها على الصحيح، وليس بأن مضمرة، وهي اسم على الصحيح، وفاقا للكوفيين، وليست حرفا كما قال البصريون، فأصلها "**إِذَا**" الظرفية، أو "**إِذْ**"، ثم لحقها التنوين، **وكان الأصل أن تقول**: " إِذَا فَعَلْتَ كذا فعلتُ كذا"، **أو إذا قيل لك**: سآتيك غدا" **تقول**: "إذن أكرمَك" **أي**: إِذْ تأتيني أكرمُك"، ثم حُذف ما يُضاف إليه، وعُوِّضَ منه التنوين، وحُرِّكَتِ الذال بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين، ولم تُحرك بالكسر حتى لا تلتبس بـ "**إِذٍ**"، أو بقيت على أصلها إن كان أصلها "**إذَا**"؛ **أنشد سيبويه في** "الكتاب" (١٤/٣) **لعبد الله بن عَنَمَةَ الضَّبِيِّ**:

أُرْدُدْ حِمارَكَ لَا تُنْـزَعْ سَوِيَّتُهُ *** إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْـرِ مَكْرُوبُ

والصحيح أنها اسم جواب وجزاء.

والمراد بأنها اسم جواب: أن تقع في كلام يُجاب به عن كلام آخر، سواء كان هذا الكلام ملفوظا به أم مقدرًا، وسواء وقعت في صدره، أم في حشوه، أم في آخره.

والمراد بأنها اسم جزاء: أن يكون الكلام معها متضمنا لمضمون كلام آخر.

وقد اجتمع الجواب والجزاء في قولك: "**إذن أكرمَك**" ردا على من قال لك: "**سأزورك في الصباح**". فقد أَجَبْتَه بها وجعلتَ إكرامَك جَزَاءً له على إِتْيَانه.

وقد تكون اسم جواب فقط إذا كان المضارع معها دالا على الحال؛ نحو قولك: "**إذن أحسبُكَ صادقا**" جوابا لمن قال لك: "**أحبك في الله**".

وتعمل "**إذن**" النصبَ في المضارع بخمسة شروط، **اجتمعت في قولك**: "إذن أكرمَكَ" **ردا على من قال لك**: "سأزورك في الصباح".

الشرط الأول: أن تكون مصدرة، فإذا تأخرت أُلْغِيَ عملُها بغير خلاف أعلمه؛ نحو: «**أكرمُكَ إذن**».

وإذا توسطت بحيث يكون ما بعدها مفتقرا لما قبلها، كما لو توسطت بين المبتدإ وخبره، أو بين القسم وجوابه، أو بين الشرط وجزائه، فإنه حينئذ يُلغى عملها أيضا؛ **كما في قول كثَيِّــرٍ**:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزيزِ بِمِثْلِهَا *** وأمْكَنَني مِنْهَا إذَنْ لَا أُقِيلُهَا

والنصب بها حينئذ شاذ أو ضرورة؛ **كما في قول الشاعر**:

لَا تَتْـرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيـرَا *** إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْـرَا

فنصب "أهلِكَ" بـ "**إذن**"، ولم يجعله خَبَرَ "**إنَّ**" ونصب "**أطيرَ**" بالعطف عليه.

وقد أجاز ذلك بعض الكوفيين في سعة الكلام، لكن أجاب البصريون بأنه يجوز أن يكون خبر "**إنَّ**" محذوفًا، و "**إذن**" واقعة في صدر الكلام، ولذلك عملت، كما يجوز أن يكون ذلك ضرورة، وأقله أنْ يكون شاذا لا يُقعد له.

فإن سُبِقَتْ بواو العطف أو فائه فالغالب في المضارع بعدها الرفع، وبه قرأ السبعة، ويجوز النصب على قلة كما اختاره غير واحد من النحاة، وبه قرئ في غير المتواتر قولُه –تعالى-: ﴿**وَإِذَنْ لا يَلْبَثُوا خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾، وقولُه –تعالى-: ﴿**فَإِذًا لَا يُؤْتُوا**﴾ بحذف النون منهما للناصب.

الشرط الثاني: أن يكون الفعل معها دالا على الاستقبال، فإذا دل على الحال رُفِع؛ **كما لو قال لك قائل**: "أحبك في الله" **فقلتَ له**: "إذن أحسبُكَ صادقا".

الشرط الثالث: ألا يُفصل بينها وبين الفعل فاصل إلا "**لا**" النافية أو القسم.

أما مع "**لا**" النافية فنحو: "**إذن لا أكرمَكَ**"، فكما أنه لم يُعتدَّ بها فاصلةً في "**أنْ**" فكذلك في "**إذن**".

وأما مع القسم؛ فلأن "**إذن**" للأفعال بمنزلة "**أرى**" للأسماء كما قال سيبويه، فكما جاز الفصل بالقسم في "**أرى**" في نحو: " **أرى والله زيدًا فاعلًا**، فكذلك جاز في نحو: "**إذن واللهِ أكرمَكَ**"؛ **كما قال حسان بن ثابت**:

إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ *** تُشِيبُ الطِّفْلَ من قَبْلِ المَشِيبِ

فإن فُصِلَ بينهما بغير "**لا**" النافية، أو القسم أُلْغِيَ عملها، ولا يجوز الفصل بينهما بالظرف كما قال ابن عصفور؛ نحو: "**إذن غدا أكرمك**"، أو الدعاء؛ نحو: "**إذن غفر الله لك أكرمَك**"، أو النداء؛ نحو: "**إذن يا زيدُ أكرمَك**" كما قال ابن بَابْشَاذ، فهذا كله مما ليس مسموعا، ولا يُقاس شيء منه على القسم.

كذلك لا يجوز الفصل بينهما بمعمول الفعل؛ نحو: "**إذن في الدار أكرمَكَ**"، خلافا للكسائي، والفراء، والاختيار عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع. كذلك تكون " **إذن** " ملغاةً إذا تقدم معمولُ الفعل عليها؛ نحو: "**زيدًا إذن أُكْرِمُ**"، خلافا للكسائي؛ إذ أجاز الوجهين، ولا دليل من السماع على ذلك.

الشرط الرابع: أَن تكون جَوَابا لـ "**إن**"، أو "**لو**" أو في تقدير الجواب، أي: "**فإنِّي أكرمُك**"، أو: "**لو أتيتني أكرمتك**".

الشرط الخامس: ألا يكون الفعل بعدها مرتبطا بما قبلها؛ نحو قولك: "**أنا أكرمُك**" ردا على من قال لك: "**سآتيك في الصباح**"، فالفعل ههنا مرتبط بالمبتدإ، فالوجه حينئذ الرفع، كذلك في نحو: "**إَنْ تَزُرْنِي إِذَنْ أَزُرْكَ**"، فالوجه الجزم؛ لأنه جواب شرط إن الشرطية، أما "**إذن**" فملغاة لارتباط الفعل بعدها بما قبلها.

واعلم أن النصب بإذن مع استيفاء تلك الشروط واجب على لغة أكثر العرب، وحكى يونس عن بعض العرب الفصحاء إلغاء "**إذن**" مع استيفاء شروط عملها؛ كقولهم: " **إِذَنْ أفعلُ ذَلِك**" وهذه لغة نادرة، وعدم عملها هو الموافق للقياس؛ لأن "**إذن**" غير مختصة بالفعل المضارع، فتدخل على الماضي والأمر أيضا، بل تدخل على الاسم والفعل، وهما واحد على الصحيح؛ نحو: "**إذن لأكرمتُك، وإذن أَكْرِمْهُ، وإذن أنا أكرمُهُ**"، وإذا قلنا: هي حرف، فالأصل في الحرف غير المختص ألا يعمل، إلا أن السماع أقوى من القياس، غير أنها اسم فلا تنس.

مسائل تتعلق بـ "إذن".

الأولى: في الوقف عليها.

إذا وقفت على "**إذن**" في القرءان الكريم فإنك تقف عليها بالألف المبدلة من النون تَشْبِيها لَهَا بالوقوف على المنصوب، وإذا وقفت عليها في غير القرءان جاز الوقوف عليها بالألف، أو الوقوف عليها بالنون، تشبيها لها بـ "**أن، ولنْ، وعنْ**"، وبذلك قال المُبَـرَّدُ والمَازِنِيُّ.

<u>الثانية: في إعراب "إذن" والفعل بعدها.</u>

نقول في إعراب: "**إذن أُكْرِمَكَ**".

إذن: ظرف لما يُستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ "**أكرمك**" الذي هو جواب شرط مقدر، كأنك قلت: "**إن تأتني أكرمك إذن**".

أكرِمَك: فعل مضارع منصوب بإذن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **والكاف**: ضمير مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.

وعلى القول بأنها مركبة من "**إذ**" و" **أن**" المصدرية، وأنَّ "**أنْ**" هي الناصبة للفعل يكون الفعل مع "**أنْ**" في تأويل مصدر في موضع رفع مبتدإ، وخبره محذوف وجوبا، **أي**: "**إكرامك حاصل**"، والصحيح ما سبق من بيانه من كونها اسما.

وعلى القول بأنها حرف جواب وجزاء: لا محل لها.

الثالثة: في كتابتها.

للنحاة في كتابتها على ثلاثة أقوال:

فقال بعضهم: تُكتب بالألف لا غير وقفا ووصلا، وعليه رسم المصحف.

وقال آخرون: تكتب بالنون، وبه قال المبرد وجمهور المتأخرين؛ لأنها بمنزلة "**أَنْ، ولَنْ، وعَنْ**" ولا يدخل التنوين الحروف، أما رسم المصحف فلا يقاس عليه.

والثالث: التفصيل، فإن ألغيت كتبت بالألف، لضعفها، وإن عملت كتبت بالنون.

والصحيح عندي:

أنها اسم، إلا أنها تُكتب في غير الرسم بالنون فرقا بينها وبين "**إِذَا**" الظرفية، سواء وقفت عليها أو وصلتَ ما بعدها بها، وبه قال ابن عصفور.

الناصب الرابع: "كَـيْ".

وهي حرف مصدري ناصب دال على الاستقبال، تنصب بنفسها مطلقا عند الكوفيين، كما عملت النصبَ في الفعل «**تَقَرَّ**» في قوله -تعالى-: ﴿**فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا**﴾ [طه:٤٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا**﴾ [القصص:١٣]، وقوله -تعالى-: ﴿**لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ**﴾ [الحديد:٢٣]، وقوله -تعالى-: ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ**﴾ [الحشر:٧]، **وقول خلف الأحمر المنسوب للشنفرى:**

وَأَسْتَفُّ تُرْبَ الأَرْضِ كَيْ لَا يَرَى لَهُ *** عَلَيَّ مِنَ الطَّوْلِ امْرُؤٌ مُتَطَوِّلُ

وتُعرب "**كي**" حرفًا مصدريًّا ناصبا لا محل له من الإعراب.

ويعرب الفعل بعدها منصوبا بها، وتؤول مع الفعل بمصدر يكون في محل جر باللام إن كانت اللام ملفوظا بها، وإن كانت اللام محذوفة كان المصدر في محل جر بلام مقدرة، أو في محل نصب بنزع الخافض.

مثلا قوله -تعالى-: "كيْ تقرَّ عينُها".

كي: حرف مصدري ناصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تقرَّ: فعل مضارع منصوب بـ "**كي**"، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

عينُها: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **وعين**: مضاف، **والهاء**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

والمصدر المؤول من "**كي والفعل المضارع**" في محل جر بلام مقدرة متعلق بقوله -جل وعلا-"**رجعناك**" في الآية الأولى، وبقوله: "**رددناه**" في الآية الثانية.

كما يجوز أن يكون المصدر المؤول في محل نصب بنزع الخافض.

وجملة" **تقرَّ**" لا محل لها صلة الموصول الحرفي "**كي**".

ومثله قوله: "**كي لا يكونَ**".

أما في قوله -تعالى-: "**لكيلا تأسوا**" فالمصدر المؤول في محل جر بلام الجر متعلق بفعل محذوف تقديره: "**قال، أو أخبر**".

أما البصريون فيشترطون في النصب بـ "**كي**" أن تتقدمها لام التعليل لفظًا، نحو قوله -تعالى-: "**لِكَيْلا تَأْسَوْا**"، أو تقديرًا، نحو قوله -تعالى-: "**كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً**"، فإذا لم تتقدمها لفظًا ولا تقديرًا كان النصب عندهم بأن مضمرة، وكانت "**كي**" نفسها حرف جرٍّ وتعليل، ويكون الفعل مع أن المضمرة في محل جر بها، ولا تكون حرف نصب ومصدر حينئذ. فجمهور البصريين يرون أن "**كي**" تأتي على حالتين:

الأولى: أن تنصب المضارع بنفسها، فهذه تُسمى "كي" المصدرية، وتكون مع الفعل المضارع في تأويل مصدر في محل جر باللام الملفوظ بها أو المقدرة.

الثانية: أن تكون "**كي**" تعليلية، كـ "لام التعليل"، فالناصب حينئذ هو "أن" مضمرة بعد "كي"، ويكون الفعل مع أن المضمرة في محل جر بكي.

أما الكسائي فيرى أنها حرف جر مطلقا، وقوله ضعيف.

وَلِكَـي أحوالٌ أخر، نحو: "**جئت لكيما أن أكرمَك، وكيما أن أكرمَك**" لكن لا تأتينا في هذا الشرح المختصر.

الناصب الخامس: "لام كي"، أو "لام التعليل".

وسميت بلام كي لتضمنها معناها؛ إذ كل منهما للسبب والتعليل، ولنيابة كل منهما عن الآخر، وبلام التعليل؛ لأن مدخولَهَا يكون علةً لما قبلها؛ وهي تعمل النصب بنفسها عند الكوفيين؛ نحو الأفعال "**يعلمَ، ويغفرَ، وتستبين، ونُرِيَ، وتَرْضَى، ويعبدوا**" في قوله -تعالى-: ﴿**وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ**﴾ [آل عمران:١٤٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ**﴾ [إبراهيم:١٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ**﴾ [الفتح:٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ**﴾ [الأنعام:٥٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ**﴾ [الإسراء:١]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ**﴾ [طه:٨٤]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا**﴾ [التوبة:٣١].

وربما كانت اللام الناصبة للعاقبة والمآل دون أن تكون تعليلية؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا**﴾ [القصص:٨].

فتُعرب لام التعليل: حرفا مبنيا على الكسر لا محل له من الإعراب.

ويُعرب الفعل المضارع منصوبا بها.

فإذا أظهرتَ "**كي**" بعد لام التعليل، أو "**أَنْ**" على قول جماهير الكوفيين؛ نحو: "**لكي، ولِأَنْ**" كان المضارع منصوبا بهما لا بها.

وهذه اللام عند البصريين هي لام الجر، أما نصب المضارع بعدها فبـ "**أن مضمرة جوازا**"، والمصدر المنسبك من "**أن المضمرة والفعل**" في محل جر بها.

تنبيه:

إذا وقع بعد لام التعليل "**لا**" النافيةُ، أو "**لا**" الزائدةُ لم يجز لك إلا أن تظهر "**أن**" بعد لام التعليل؛ **فتقول**: "لِئَلَّا".

فمثالها مع "**لا**" النافية قوله -تعالى-: ﴿**رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ**﴾ [النساء:١٦٥]، ومع "**لا**" الزائدة قوله -تعالى-: ﴿**لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِۙ**﴾ [الحديد:٢٩].

فإذا لم تقع بعدها "**لا**" جاز لك إظهار أن أو إضمارها، فتُضمر جوازا كما المثل المتقدمة على قول البصريين، ومن ذلك أيضا قوله -تعالى-: ﴿**وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ**﴾ [الشورى:١٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾ [الأنعام:٧١]. **أي**: لأن أعدل، ولأن نسلم.

وتُظهر كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ**﴾ [الزُّمَر:١٢].

الناصب السادس: "**لام الجحود**" أو "**لام النفي**".

وسميت لامَ الجحود لأنها تقع بعد النفي المقدر توكيدا له. والنفي إنكار، فيأتي توكيدُه بها ليكون أبلغ في نفي الفعل، وليست هي لامَ التعليل على الصحيح.

وعلامة لامِ الجحود أنها تكون مكسورة غالبا، وتُسبق بـ "**كان**" الناقصة المنفية بـ "**ما**"، أو بـ "**يكون**" المنفي بـ "**لم**" دون غيرهما من أدوات النفي.

كما عملت النصبَ في الأفعال "**يضيعَ، ويذرَ، ويطلعَ، ويعذبَ، ويضلَّ، وينفروا، ويؤمنوا، ونهتديَ، ويغفرَ، ويهديَ، وأسجدَ**"، في قوله -تعالى-: ﴿**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ**﴾ [البقرة:١٤٣]، وقوله -تعالى-: ﴿**مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ**﴾ [آل عمران:١٧٩]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ**﴾ [الأنفال:٣٣]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ**﴾ [التوبة:١١٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً**﴾ [التوبة:١٢٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟**﴾ [يونس:١٣]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ۖ**﴾ [النساء:١٦٨]، وقوله -تعالى-: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا**﴾ [النساء:١٦٨]، وقوله: ﴿**قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ**﴾ [الحِجر:٣٣].

وتُعرب اللام: حرفا زائدا مبنيا على الكسر لا محل له، والفعل المضارع بعدها منصوبا بها!!، والجملة من الفعل وفاعله هي خبر كان أو يكون.

فاللام عند الكوفيين زائدة لتوكيد النفي لا تتعلق بشيء، ولذلك أجازوا أن يتقدم معمولُ منصوبها عليها، **فيقال**: "ما كان زيدٌ عمرًا ليضرب" **واحتجوا على ذلك بقول الشاعر**:

لقد عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ *** مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

ولا حجة لهم فيه؛ لأنها ضرورة، أو يكون " **مقالتها**" منصوبًا بفعل مقدر، كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقالتَها، وأسمع الثاني دليل عليه، فليس منصوبا بأسمعا الثاني.

أما عند البصريين فلام الجحود هي لام الجر، والناصب للمضارع هو أن المضمرة وجوبا، والمصدر المؤول من "**أن والفعل المضارع**" في محل جر بلام الجر، متعلق بمحذوف خبر كان أو يكون، أي: وما كان الله مريدا لإضاعةِ إيمانكم.

مثلا قوله: "لم أكن لأسجدَ".

أكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، **واسم أكن**: ضمير مستتر تقديره أنا. **لأسجدَ**: **اللام**: هي لام الجحود، **وأسجدَ**: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و "**أن المضمرة والفعل المضارع**" في تأويل مصدر في محل جر بلام الجر، متعلق بمحذوف خبر أكن، وهذا الخبر المحذوف هو الذي تسلط عليه النفي، **أي**: "**لم أكن مريدا للسجود**"، والدليل على أن النفي متسلط على الخبر المحذوف أنه ربما صُرِّحَ به، **كما في قول الشاعر**:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُن أَهلًا لِتَسْمُو *** ولكِنَّ المُضَيَّعَ قد يُصَابُ

والدليل على أن الناصب هو أن المضمرة أنه يُلتزم حذفُها مع اللام، أو ذكرُها وحذفُ اللام، ولا يجتمعان البتة فيما أعلم، فتقول: "**ما كان زيدٌ ليأتيَ**"، وتقول: "**ما كان زيد أن يأتيَ**"، كما قال -تعالى-: ﴿ **وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ** ﴾ [يونس:٣٧]، ولا يجتمعان فتقول: "**ما كان زيد لأن يأتي**"، خلافا لما ذهب إليه بعض الكوفيين من اجتماعهما على سبيل التوكيد؛ إذ ليس لهم في ذلك سماع.

أما ابن مالك -رحمه الله- فقد جمع بين المذهبين؛ فجعل الناصب هو "**أن المضمرة وجوبا**" فوافق بذلك البصريين، وجعل "**الجملة من الفعل وفاعله بعدها هو خبر كان أو يكون**" فوافق بذلك الكوفيين.

واعلم أنه ربما حُذفت "**كان أو يكون**" قبل لام الجحود، فتدخل ما النافية في اللفظ على اسمٍ هو اسم كان المحذوفة مع خبرها؛ كما قال أبو الدرداء فِي الرَّكْعَتَيْنِ بعد الْعَصْر: "**مَا أَنا لَأَدَعَهُمَا** " بحذف كان، **أي**: ما كنتُ لأدعهما، كذا أخرجه القاسم بن سلام في "غريب الحديث" (١٤٧/٤)، **وقال الشاعر**:

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَومِي *** مُقَاوَمَةً وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدِ

أي: فما كان جمع ليغلب جمع قومي.

مسائل تتعلق بلام الجحود

الأولى: لام الجحود غالبا ما تكون مكسورة، وقد تُفتح على قلة، وقد حكى أبو زيد أنه سمع بعض العرب يقول: "**وَمَا كَانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ**" بفتح اللام، **وقال النَّمِرُ بْنُ تَوْلَبٍ**:

وَتَأْمُرُنِي رَبِيعَةُ كُلَّ يَومٍ * لَأُهْلِكَهَا وأَقْتَنِيَ الدَّجَاجَا**

الثانية: اسم كان أو يكون إما أن يكون مضمرا، أو ظاهرا قبل "**لام الجحود والفعل**"، ولا يجوز البتة أن يتأخر "**اسم كان أو يكون**" بعد لام الجحود والفعل، مثلا لا يقال: "**ما كان لِيقومَ زيدٌ**"، لكن تقول: "**ما كان ليقوم، أو ما كان زيد ليقوم**".

الثالثة: الفعل الداخل عليه لامُ الجحود لا يرفع إلا ضميرَ الاسم السابق لا السببي، **فلا يجوز أن تقول**: "ما كان زيد ليقوم أخوه"؛ لأنه سببي، ذكر ذلك أبو حيان في "الارتشاف" عن ابن هشام الفهري "في كتابه المقرب".

الرابعة: لا تُسبق لام الجحود بغير كان أو يكون، وقد زعم بعضهم أنها تكون في كل فعل منفي تقدمه فعل؛ نحو: "**ما جاء زيدٌ ليكرمني**"، واللغة سماعية.

الناصب السابع: "حتى".

حرف غاية وتعليل ونصب، تنصب المضارع بنفسها عند الكوفيين، كما عملت النصبَ في الأفعال "يرجعَ، وأُحْدِثَ، وأَبْلُغَ، وتَفْجُرَ، ويَبْلُغَ، ونَبْعَثَ، ويَأْتِـيَ، ويقولَ، ويَتَبَيَّـنَ، ويَبْعَثَ، ويُصْدِرَ، ونَعْلَمَ، وتَضَعَ، وتَخْرُجَ، وتَفِيءَ، ونَرَى، وتؤمنوا، ويُلاقوا، ويَنْفَضُّوا، ويَرَوْا، ويَقُولَا، وتشهدون" في قوله -تعالى-: ﴿**قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ**﴾ [طه:٩١]، وقوله -تعالى-: ﴿**فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا**﴾ [الكهف:٧٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا**﴾ [الكهف:٦٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا**﴾ [الإسراء:٩٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ**﴾ [الإسراء:٣٤]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا**﴾ [الإسراء:١٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ**﴾ [الحِجر:٩٩]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ**﴾ [يونس:١٠٩]، وقوله -تعالى-: ﴿**حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ**﴾ [البقرة:٢١٤]، وقوله -تعالى-: ﴿**سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ**﴾ [فُصِّلَت:٥٣]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا**﴾ [القصص:٥٩]، وقوله -تعالى-: ﴿**قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ**﴾ [القصص:٢٣].

وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ**﴾ [محمد:٣١]، وقوله -تعالى-: ﴿**حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا**﴾ [محمد:٤]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ**﴾ [الحُجُرات:٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ**﴾ [الحُجُرات:٩]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً**﴾ [البقرة:٥٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ**﴾ [الممتحنة:٤]، وقوله -تعالى-: ﴿**فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ**﴾ [المعارج:٤٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟**﴾ [المنافقون:٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ**﴾ [الشعراء:٢٠١]، ﴿**وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ**﴾ [البقرة:١٠٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ**﴾ [النمل:٣٢].

فهذه الأفعال المضارعة كلها منصوبة بـ "**حتى**"، والفعل "**تشهدون**" كذلك منصوب بها، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، أما هذه النون فهي للوقاية، أصله "**تَشْهَدُونَنِـي**" حُذفت النون للناصب، والياءُ -التي هي المفعول به- للفاصلة، **واو الجماعة**: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل.

أما عند البصريين فلا تكون "**حتى**" ناصبة بنفسها؛ لأنها من حروف الجر، وإنما الناصب للفعلِ المضارعِ هو "**أن المضمرة**" وجوبا بعد "**حتى**"، و "**أن المضمرةُ والفعل المضارع**" في تأويل مصدر في محل جر بـ "**حتى**"، وهو متعلق بالفعل أو ما في معناه.

مسائل في "حتى".

الأولى: لا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان دالا على الاستقبال، أو مؤولا بالمستقبل، فالدال على المستقبل كقوله -تعالى-: "**حتى يرجعَ إلينا موسى**" فإن رجوع موسى سيكون في المستقبل.

والمؤول بالمستقبل كقوله -تعالى-: "**وزلزلوا حتى يقولَ الرسول**" فهذا مؤول بالمستقبل؛ لأنه فعلٌ قد وقع، لكنَّ المُخْبِـرَ قَدَّرَ اتصافَه بالعزم عليه حال الإخبار، فهو مستقبل باعتبار زلزالهم.

فإذا كان الفعل دالا على زمان الحال أو مؤولا بالحال رُفع بعدها، وكانت حتى حرفَ ابتداء لا حرف نصب؛ فالحال نحو: "**مَرِضَ زيدٌ حتى لا يرجُونَهُ**" أو "**سألتُ عنك حتى لا أحتاجُ إلى سؤال**".

فحتى: حرف ابتداء

لا: نافية.

يرجونه، وأحتاجُ: فعل مضارع مرفوع، **الأول**: علامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة في محل رفع فاعل، **والثاني**: علامة رفعه الضمة.

والمؤول بالحال نحو قوله -تعالى-: "**حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ**" بالرفع على قراءة نافع، فهذا مؤول بالحال ولذلك رُفِعَ؛ **أي**: حتى حالةُ الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك، وعلامة كونه حالًا، أو مؤولًا بالحال، صلاحيةُ جعلِ الفاء في موضع حتى؛ **أي**: "**فلا يرجونه**"، و "**فيقولُ الرسولُ...**" فيكون ما بعدها حينئذ متسببا عما قبلها.

الثانية: في معاني "حتى" الناصبة.

لـ "حتى" معنيان متفق عليهما:

الأول: الغاية، إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها؛ كما في قوله -تعالى-: "**قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى**". **أي**: إلى أن يرجع إلينا موسى، وهو كثير.

والثاني: التعليل، وذلك إذا كان ما قبلها علةً لما بعدها؛ كما في قوله -تعالى-: "**وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا**"، **أي**: كي يردوكم.

فعلامة "**حتى**" التي للغاية أن يحل محلها "**إلى أن**"، والتي للتعليل أن يحل محلها "**كي**"، ويحتمل المعنيين قولُه -تعالى-: "**فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله**". ذكره ابن هشام وغيره.

ومعنى ثالث مختلف فيه، وهو أن تكون بمعنى "**إلَّا أن**"، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ**﴾ [البقرة:١٠٢]، وفي الحديث الذي أخرجه أحمد في "المسند" (ح ٨٥٦٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ**". أي: إلَّا أن يقولا، وإلا أن يكون أبواه، أو: لكن أبواه، **وكما في قول المُقَنَّعِ الكِنْدِيِّ**:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً *** حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

أي: إلَّا أَن تجود.

وقولِ امرئ القيس:

وَاللهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلَا *** حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلَا

أي: إلَّا أَن أبير، فهو استثناء مُنْقَطع بِمَعْنى: لَكِن أبير.

الثالثة: إعراب "حتى" والمضارع بعدها.

مثلا إعراب قوله -تعالى-: " **حتى يرجعَ إلينا موسى**"

حتى: حرف نصب وغاية مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

يرجعَ: فعل مضارع منصوب بـ "**حتى**" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أما عند البصريين فلا تكون "**حتى**" ناصبة بنفسها؛ لأنها من أدوات الجر خلافا للكسائي، وخلافا للفراء في أنها تكون جارة وناصبة، وإنما الناصب للمضارع هو "**أن المضمرة**" وجوبا بعدها، و "**أن المضمرة والفعل المضارع**" في تأويل مصدر في محل جر بـ "**حتى**" متعلق بالفعل أو ما في معناه.

فيكون الإعراب على قول جماهير البصريين:

حتى: حرف جر وغاية مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

يرجعَ: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد "**حتى**"، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و "**أن المضمرة والفعل يرجع**" في تأويل مصدر في محل جر بـ "**حتى**"، متعلق بقوله "**عاكفين**"، أي: "**قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى رجوعِ موسى**".

والذي يدل على أن الفعل منصوب بـ "أن مضمرة" بعد "حتى" شيئان:

الأول: أنها لا تظهر مع "**حتى**"، فإذا أظهرتَها ألغيت "**حتى**"، ولا يجتمعان البتة في فصيح الكلام، فدل ذلك على "**أنْ**" المضمرة هي العاملة.

الثاني: المعنى يؤكد أن "**أنْ**" المصدرية هي العاملة.

الثالث: ما أنشده عبد القاهر الجرجاني في "شرح الإيضاح" (ص١٠٨٠)، وابن الأنباري في "الإنصاف" (٢/٤٩٠):

دَاوَيْتُ غَبْـنَ أَبِي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ *** حَتَّى المَصيفِ وَتَغْلُوَ القِعْدَانُ

التقدير: "**حتى المصيفِ وغلاءِ القعدان**".

فقال: "المَصيفِ"، وهو مجرور بـ "**حتى**"، و "**يَغْلُوَ**" عُطِفَ عليه، فلو كانت "**حتى**" هي الناصبة لوجب أن لا يجيءَ الفعلُ "**تغلوَ**" ههنا منصوبا بعد مجيء الجر؛ لأن "**حتى**" لا تكون في موضعٍ واحدٍ جارةً وناصبةً، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه".

الناصب الثامن والتاسع: "الجواب بالفاء والواو".

أشار إليهما في قوله:

.... وَالجَـوَابُ بِالفَا * وَالوَاوِ ....**

أي: فاء السببية وواو المعية الواقعتان في جواب نفي محض، أو طلبٍ محضٍ بالفعل، فكل منهما ينصب بنفسه عند الكوفيين.

والمراد بجواب النفي أن يحصل النفيُ بأداة من أدوات النفي، اسمًا كانت، أو فعلا، أو حرفا؛ وسواء أكان المنفيُ فعلا أم اسما، أو أن يكون تقليلا مرادًا به النفي.

فاء السببية.

أولا: النفي.

مثال وقوع فاء السببية في جواب النفي بالاسم قولك: "زيدٌ غَيْـرُ حَاضِـرٍ فَأُكْرِمَهُ".

فغير: اسْمُ نَفْيٍ يدخل على الأسماء ويلزم الإضافة إلى ما بعده، يُعْرَبُ حَسْبَ موقعه الإعرابي، فنقول:

زيد: مبتدأ، **غيـرُ**: خبره، وغيرُ: مضاف، **وحاضرٍ**: مضاف إليه، **فأكرمَه**: الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، **أكرِمَهُ**: فعل مضارع منصوب بها عند الكوفيين، وبأن مضمرة وجوبا عند البصريين.

ومثال وقوعها في جواب النفي بالفعل قولك: "ليس زيدٌ حاضرًا فَيُحَدِّثَكَ"، وقول الحطيئة:

فقُلْتُ له لا بأسَ لَسْتُ بعَائدٍ *** فَأَفْرِخَ تَعْلُوهُ السَّماديُرُ مَلْبَسَا

ليس: فعل ماض ناسخ جامد، **والتاء**: ضمير مبني على الضم في محل رفع اسم ليس، **بعائد**: الباء: حرف جر زائد، **عائد**: اسم مجرور بالباء لفظا، منصوب محلا على أنه خبر ليس، **فَأفرْخَ**: الفاء فاء السببية، **وأفرخَ**: فعل مضارع منصوب بها.

ومثال وقوعها في جواب النفي بالحرف قوله -تعالى-: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦].

فـ "**لا**" حرف نفي واستقبال لا عمل له مع الفعل المضارع، "**يُقضى**": فعل مضارع منفي بها، وهو مبني للمفعول، وهو مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازا تقديره هو، "**عليهم**": جار ومجرور متعلق بالفعل يُقضى، "**فَيموتوا**: الفاء فاء السببية، **يموتوا**: فعل مضارع منصوب بها، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة؛ إذ أصله: "**يموتون**".

وقوله -تعالى-: **﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾** [الأنعام:٥٢].

ما: نافية، **من حسابك**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شيء.

عليهم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **ومن شيء**: من: حرف جر زائد، وشيء: اسم مجرور لفظا بمن، وهو في محل رفع مبتدإ، **أي**: وما شيءٌ حالة كونه كائنا من حسابك عليهم فتطردهم.

وقول الفرزدق:

وَما قَامَ مِنَّا قَائِمٌ في نَدِيِّنَا *** فَيَنْطِقَ إلَّا بالَّتي هِيَ أعْرَفُ

وأما ما كان تقليلا مرادًا به النفي فنحو: " **قَلَّما يأتِ زيدٌ فيحدَثَكَ**"، وهذا يأتينا تفصيله في شرح أوسع إن شاء الله.

ثانيا: الطلب.

وهو ثمانية أشياء: «**الأمر، والنهي، والدعاء، والتمني، والاستفهام، والعَرْض، والتَّحْضِيضُ، والرَّجَاءُ**».

الأمر.

مثال وقوع فاء السببية في جواب الأمر قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ**﴾ [النحل:٤٠]، بنصب "**يكونَ**" بفاء السببية على قراءة ابن عامر والكسائي؛ لوقوعها في جواب الأمر "**كن**".

وقوله -تعالى-: ﴿**وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ**﴾ [البقرة:١١٧]، بنصب "**يكون**" في قراءة ابن عامر.

فالمعنى: أن الأمر بكن سبب لأن أن يكون واقعا، وأما قراءة الجمهور بالرفع فيهما فعلى اعتبار أن الفاء حرف عطف.

ومن الشواهد كذلك قول أبي النَّجْمِ:

يَا نَاقُ سِيـرِي عَنَقًا فَسِيحَا * إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَـرِيـحَـا**

يعني أن السير سبب للاستراحة.

ويُشترط للطلب أن يكون بصيغة الأمر أو المضارع المقرون بلام الأمر؛ نحو: «**لِتَأْتِ فَأُحَدِّثَكَ**»، فخرج بذلك الطلب بقولك: حَسْبُكَ حديثٌ فَيَنَامَ النَاسُ بالنصب، وخرج الطلب بلفظ اسم الفعل؛ **نحو**: "**صَهْ فنستريحَ**"، فهذا مما ليس مسموعا.

النهي.

مثال وقوعها في جواب النهي قوله -تعالى-: ﴿**لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا**﴾ [الإسراء:٢٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِى جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا**﴾ [الإسراء:٣٩]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا**﴾ [الإسراء:٢٩]، وقوله -تعالى-: ﴿**كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى**﴾ [طه:٨١]، وقوله -تعالى-: ﴿**لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ**﴾ [طه:٦١]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ**﴾ [البقرة:٣٥].

فهذه الأفعال "**تقعدَ، وتلقى، ويحلَّ، ويسحتَكم، وتكونا**" كلها منصوبة بفاء السببية الواقعة في جواب النهي المدلول عليه بـ"**لا**"، وعلامة نصب "**تقعدَ، ويحِلَّ، ويسحتَكم**" الفتحةُ الظاهرة، وعلامة نصب "**تُلقى**" الفتحةُ المقدرة منع من ظهورها التعذر، وعلامة نصب "**تكونا**" حذفُ النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة.

تنبيه:

نصب الفعل المضارِع بفاء السببية ليس واجبا، بل إذا أردت تشريك ما بعد الفاء بما قبلها فالوجه هو الجزم على التشريك في النهي ولو كانت الفاء للسببية؛ **نحو قول عمرو بن عمارٍ الطائي:**

فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ وَلَا تَجْهَدَنَّهُ * فيُدْنِكَ مِنْ أُخْرَى القَطَاةِ فتَـزْلَقِ**

ولو رفعت على معنى: "**فهو يُدْنِيكَ**"، أو على الاستئناف لجاز، وهذا كثير في القرءان، من ذلك قوله -تعالى-: "**ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا**" إن شئت جعلت "**تكونا**" منصوبا باعتبار أن الفاء سببية، وإن شئت جعلته **مجزوما** باعتبار أن الفاء عاطفة.

الدعاء.

مثال وقوعها في جواب الدعاء قوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس:٨٨].

ومن الشواهد المنحولة قوله:

فيا رَبِّ عَجِّل ما أُؤَمِّلُ منهُمُ *** فَيَدْفَأَ مَقْرورٌ ويَشْبَعَ مُرْمِلُ

وقول الآخر:

رَبِّ وَفْقِّنِي فَلَا أعْدِلَ عَنْ *** سَنَـنِ السَّاعِيـنَ فِي خَيـرِ سَنَـنْ

فكل من "**يؤمنوا، ويدفأَ، وأعدلَ**" منصوب بفاء السببية.

وشَرْط نصب المضارع بفاء السببية في جواب الدعاء أن يكون الدعاء بفعل الطلب "**افعل، ولتفعل**"، فلو قلت: "**رحمه اللّٰهُ ويدخلَهُ الجنةَ**"، أو: "**سَقْيًا فيسقيَكَ اللّٰه**" لم يجز النصبُ عند البصريين.

التمني.

مثال وقوعها في جواب التمني قوله -تعالى-: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٧٣]، وقوله -تعالى-: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:١٠٢]، وقوله -تعالى-: ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الزُّمَر:٥٨]، وقوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا﴾ [البقرة:١٦٧].

فالأفعال "**أفوزَ، ونكونَ، وأكونَ، ونتبرأَ**" أفعال مضارعة منصوبة بفاء السببية الواقعة في جواب التمني، المدلول عليه بـ "**ليت**" مع "**أفوز**" وبـ "**لو**" مع ما سواه.

ويذكر النحاةُ شاهدا لأحدهم، وهو:

يَا لَيْتَ أُمُّ خُلَيْدٍ وَاعَدَتْ فَوَفَتْ *** وَدَامَ لِـي وَلَهَا عُمْرٌ فَنَصْطَحِبَا

وهو عندي مصنوع.

أما الفعل "**يدهنون**" في قوله -تعالى-: ﴿**وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ**﴾ [القلم:٩] فمرفوع على الاستئناف؛ لأنه مع فاعله في محل رفع خبر لمبتدإ محذوف تقديره: "**فهم يدهنون**"، أو باعتبار أن الفاء عاطفة على "**تدهن**".

قال سيبويه في "الكتاب" (٣/٣٦):

"وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: "ودوا لو تدهن فيدهنوا ". باعتبار أن الفاء سببية واقعة في جواب التمني.

ومثل" **تدهنون**" الفعل "**تكونون**" في قوله -تعالى-: ﴿**وَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً**﴾ [النساء:٨٩].

الاستفهام.

مثال وقوعها في جواب الاستفهام قوله -تعالى-: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف:٥٣]، وقوله -تعالى-: ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾ [الأنعام:١٤٨]، وقوله -تعالى-: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد:١١]، وقوله -تعالى-: ﴿قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ [النساء:٩٧].

وقال الله -تعالى- في الحديث القدسي: «**هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأُجِيبَهُ**» أخرجه أحمد.

وله أيضا: «**يَنْزِلُ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ**».

وللشيخين عن أبي هريرة -رضي الله عنه- واللفظ للبخاري قال: **قال رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ يَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ».**

وفي الحديث: «قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ فَتُطْعِمُونَا». أخرجه مسلم.

فهذه الأفعال "**يشفعوا، وتخرجوه، وتهاجروا، وتُطْعِمُوا، ونعملَ، ويضاعفَه، وأَغْفِرَ، وَأَتُوبَ، وأُجِيبَهُ، وأُعْطِيَهُ، وأَسْتَجِيبَ**" كلها منصوبة بفاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بـ "**هل**" مع "**يشفعوا، وتخرجوه وأَغْفِرَ، وَأَتُوبَ، وأُجِيبَهُ، وأُعْطِيَهُ، وأَسْتَجِيبَ**"، وبـ "**مَنْ**" مع "**يضاعفه**"، وبـ "**الهمزة**" مع "**تهاجروا**".

وعلامة نصب " **يشفعوا، وتخرجوه، وتهاجروا، وتُطْعِمُوا**" حذف النون؛ لأنها من الأمثلة الخمسة، وعلامة نصب "**نعملَ، ويضاعفَه، وأَغْفِرَ، وَأَتُوبَ، وأُجِيبَهُ، وأُعْطِيَهُ، وأَسْتَجِيبَ**" الفتحة الظاهرة.

أما قوله -تعالى-: ﴿**أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ**﴾ [يوسف:١٠٩]. ففي إعراب "**ينظروا**" وجهان:

الأول: الجزم باعتبار أن الفاء عاطفة على الفعل "**يسيروا**" المجزوم.

الثاني: النصب باعتبار أن الفاء فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام.

العَرْض.

وهو الطلب برفق، وغالبا ما يكون بـ "أَلَا". **فمثال وقوعها في جواب العرض** ما أخرجه أبو داود (ح٥٧٤) بإسناد صحيح عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبْصَرَ رَجُلًا يُصَلِّي وَحْدَهُ فَقَالَ: «**أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّيَ مَعَهُ**».

وقول الشاعر:

يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا *** قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

فهذان الفعلان: "**يُصَلِّيَ، وتُبْصِرَ**" منصوبان بفاء السببية الواقعة في جواب العرض المدلول عليه بـ "أَلَا". وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة.

التَّحْضِيضُ.

وهو الطلب بشدة، وغالبا ما يكون بـ "**لَوْلَا، وهلَّا**".

فمثال وقوعها في جواب التحضيض قوله -تعالى-: ﴿**وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ**﴾ [طه:١٣٤]، **وقوله -تعالى-:** ﴿**وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [القصص:٤٧]، **وقوله -تعالى-:** ﴿**فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ**﴾ [المنافقون:١٠]، **وقوله -تعالى-:** ﴿**لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا**﴾ [الفرقان:٧].

وقول الشاعر:

لَولَا تَعْوجِينَ يَا سَلمى عَلَى دَنِفٍ *** فَتُخْمِدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُفْنِيهِ

وما أخرجه أحمد في "المسند" (ح ٢١٨٩٠) وغيره من حديث ماعز رضي الله عنه، وفيه أن النبي ﷺ قال: «**هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ فَيَتُوبَ اللهُ عَلَيْهِ**».

وقول جرير يهجو الأخطل:

هَلَّا سَكَنْتُمْ فَيُخْفِـي بَعْضَ سَوْأَتِكُمْ ** إِذْ لَا يُغَيِّـرُ فِي قَتْلَاكُمُ غِيَـرُ

فهذه الأفعال "**نَتَّبِعَ، وأَصَّدَّقَ، وتخمِدِي، ويكونَ، ويتوبَ، ويُخفِي** " منصوبة بفاء السببية الواقعة في جواب التحضيض المدلول عليه بـ "**لَوْلَا**" مع "**نَتَّبِعَ، وأَصَّدَّقَ، وتخمِدِي**، ويكونَ"، والمدلول عليه بـ "**هلَّا**" مع "**يتوبَ، ويُخفِي**".

وعلامة نصب " **نَتَّبِعَ، وأَصَّدَّقَ، ويتوبَ، ويكونَ**" الفتحة الظاهرة، وعلامة نصب "**تُخمِدي**" حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة؛ إذ أصله "**تخمدين**"، وعلامة نصب "**تخفي**" الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوزن.

الرَّجَاءُ، أو الترجي.

وهو طلب ما هو مُرَغَّبٌ فيه، وغالبا ما يكون بـ "**لَعَلَّ**".

فمثال وقوعها في جواب الرجاء قوله -تعالى-: ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ (٣٦) أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ**﴾ [غافر:٣٦]، **وقوله -تعالى-:** ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ (٤)**﴾ [عبس].

فهذان الفعلان: "**أطلعَ، وتنفعَهُ**" منصوبان بفاء السببية الواقعة في جواب الرجاء المدلول عليه بـ "**لعل**"، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة.

ثانيا: واو المعية.

أولا: النفي.

مثال وقوع واو المعية في جواب النفي قوله -تعالى-: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ**﴾ [آل عمران:١٤٢].

فالفعل: "**يعلمَ**" منصوب بواو المعية الواقعة في جواب النفي المدلول عليه بـ "**لما**" عند الكوفيين، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

أما البصريون فيقدرون "**أن**" مضمرة بعد واو المعية، أي: وأن يعلمَ الصابرين، وليست الواو عندهم ناصبة لأنها من حروف العطف.

وقول عنترة:

فَزَجَرْتُهُ أَلَّا يُفَرِّخَ عُشَّهُ *** أَبَدًا وَيُصْبِحَ وَاحِدًا يَتَفَجَّعُ

ثانيا: الطلب.

وهو ثمانية أشياء كما سلف؛ «**الأمر، والنهي، والدعاء، والتمني، والاستفهام، والعَرْض، والتَّحْضِيضُ، والرَّجَاءُ**». وجميع ما قيل في فاء السببية يقال في واو المعية، وهذا ما عليه أكثر المتأخرين، لكن الصحيح أن النصب بواو المعية في جواب الطلب يختص بأربعة أنواع لا غير، هي: «**الأمر، والنهي، والتمني، والاستفهام**»، أما وقوعها في جواب «**العرض، والتحضيض، والرجاء، والدعاء**» فلم يأت به سماع فيما أعلم. إلا أن النحاة قاسوه على نظائره. والصحيح أنه لا ينتصب حينئذ.

أولا: الأمر.

مثال وقوع واو المعية في جواب الأمر **قولك**: «**اذهب وأذهبَ معك**»، أو: «**اجلس وأجلسَ**»، **وقول الشاعر**:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى *** لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

ثانيا: النهي.

مثال وقوع واو المعية في جواب النهي **قوله -تعالى-**: ﴿**وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة:٤٢]، **وقول أبي الأسود الدؤلي**:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ *** عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

والمثال المشهور عند النحاة: «**لا تأكل السَّمَك وتَشْرَبَ اللبنَ**» بنصب تشرب، أي: لا يقع منك أكل السمك مع شرب اللبن، كما أنه يجوز أيضا جزم الثاني ورفعه، فالجزم بجعل الواو عاطفة، ويكون المراد حينئذ عطفَ الفعل على الفعل، فيكون الثاني شَرِيك الأول في النهي، كأنك قلت لا تفعل هذا ولا هذا، والرفع إن أردت الاستئناف.

ثالثا: التمني.

مثال وقوعها في جواب التمني **قوله -تعالى-**: ﴿**وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الأنعام:٢٧].

رابعا: الاستفهام.

مثال وقوعها في جواب الاستفهام **قول الحطيئة يخاطب الزِّبْرِقَانَ**:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي *** وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

إذن كل من فاء السببية وواو المعية من نواصب المضارع عند الكوفيين، ولا يعملان النصب إلا بشرطين:

فالأول: أن تكون الفاء للسببية، **أي** يكون ما قبلها سببا في حصول ما بعدها.

وتكون الواو للمعية، **أي** بمعنى "**مع**"، بحيث يحصل ما قبلها مع ما بعدها في وقت واحد، فلا يتأخر أحدهما عن الآخر.

والثاني: أن يقع كل منهما في جواب نفي محض، أو طلبٍ محضٍ بالفعل دون غيره.

فإذا تخلف أحد هذين الشرطين لم ينتصب المضارع.

كأن لا تقعان في "جواب نفي محض" بل في نفي مُبْطَلٍ بالإثبات، نحو: «**ما أنت إلا تأتينا فَتُحَدِّثُنَا**»، أو وقعتا في جواب نفي متلو بنفي آخر، نحو: «مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا»، أو وقعتا في جواب الأمر باسم الفعل، نحو: «**نَزَالِ فَنُكْرِمُكَ**» فالوجه هو الرفع.

أو وقعتا في جواب النفي التالي تقريرا بالهمزة، نحو: «**أَلَمْ تَأْتِنِي فَأُكْرِمُكَ**»، أي أردت أن تحمل المخاطب على الإقرار بإتيانه إليك وإكرامك له. فالوجه حينئذ الرفع.

فاحترزنا إذن بتقييد النفي والطلب بأن يكونا محضين من النفي المُبْطَلِ بالإثبات، ومن النفي التالي تقريرًا بالهمزة، ومن النفي المتلو بنفي آخر.

الناصب العاشر والأخير: "الجواب بالفاء والواو".

أشار إليهما في قوله:

.... * ..... ثُـمَّ أَوْ، رُزِقْتَ اللُّـطْفَـا**

"أَوْ" تنصب الفعلَ المضارعَ بنفسها عند الكوفيين، **ولها حينئذ معنيان:**

الأول: أن تكون بمعنى "**حتى**" أو بمعنى "**إلى أَنْ**"؛ إذ كل منهما يكون للغاية، مثال ذلك قوله -تعالى-: ﴿**لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ**﴾ [آل عمران:١٢٨]. **أي** حتى يتوبَ عليهم، أو إلى أن يتوب عليهم.

ومثاله أيضا قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى *** فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

أي حتى أدرك المنى، أو إلى أن أدرك المنى.

الثاني: أن تكون "أَوْ" بمعنى "**إِلَّا أَنْ**".

مثاله قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا *** نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

المعنى: إِلَّا أَنْ نموت فنعذر

وقول زِيَادٍ الأعجم:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ *** كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي إِلَّا أَنْ تستقيم. ولا يصح ههنا تقدير "حتى" أو "إلى أن"؛ لأن الاستقامة ليست غاية للكسر.

إذن نقول على قول الكوفيين:

«أَوْ» حرف نصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

والأفعال: «**يتوبَ، وأدركَ، ونموتَ، وتستقيمَ**» أفعال مضارعة منصوبة بأو، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.

أما البصريون فالناصب عندهم للمضارع بعد أو ليس "أو" لأنها من حروف العطف. وحروف العطف لا تعمل شيئا. لكن الناصب للمضارع هو أن المضمرة وجوبا، ذلك أن "أو" العاطفة التي تفيد الشك والإبهام عند البصريين مع المضارع على حالتين:

الأولى: أن يليها المضارع ويكون مساويا للفعل الذي قبلها في الشك، فحينئذ يتبعه في الإعراب، كما لو قلت: «**زَيْدٌ يَقُومُ أَوْ يَقْعُدُ، وأَنْ يقومَ أو يقعدَ خير له، وَلْيَقُمْ زَيْدٌ أو يَقْعُدْ**».

والثانية: أن يليها المضارع ويكون مخالفا للفعل الذي قبلها، فيكون هو على الشك، والفعل الذي قبلها على اليقين، فحينئذ لا يتبعه في الإعراب؛ لأنه لم يشاركه في نفس الحكم، وإعرابه حينئذ يكون بـ "**أَنْ**" مضمرة وجوبا، إلا إذا قدرتَ بِنَاءَ الفعلِ على مبتدإ محذوف فيرفع، نحو قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا *** نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

فقد عرفتَ وجه النصب، وكذلك يجوز الرفع بإضمار مبتدإ محذوف فتقول: «**أو نموتُ**»، أي أو نحن نموتُ.

وقول زِيَادٍ الأعجم:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ *** كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

فيجوز كذلك: «**أو تستقيمُ**» أي هي تستقيمُ.

إذن النصب بإضمار أن، والرفع بإضمار مبتدإ، هذا مذهب البصريين.

تنبيهات على "أو"

الأول:

الفعل المنصوب بأن مُضمَرةً وجوبا بعد "أو"، معطوفٌ في المعنى على مصدرٍ مفهومٍ من الفعل المتقدم.

مثلا قوله:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى *** فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

تقديره: لَيَكونَنَّ مني استسهالٌ للصَّعبِ أو إدراكٌ للمنى.

الثاني:

اعلم أن كل ما يصح فيه تقدير "**أَوْ**" بمعنى " **إلى أن**" يصح فيه أيضا تقديرها بمعنى "**إِلَّا أَنْ**" من غير عكس. ولذلك لم يذكر سيبويه إلا تقديرها بإلا أن، وهو الصواب.

الثالث:

تقدير "أو" بـ "**حتى**" وبـ "**إلى**" أو بـ "**إلا**" هو تقدير في المعنى دون الإعراب. أما التقدير الإعرابي فكما سبق في التنبيه الثاني أن الفعل المنصوب بأن مُضمَرةً وجوبا بعد "أو"، معطوفٌ في المعنى على مصدرٍ مفهومٍ من الفعل المتقدم. والذي حمل النحاة على تقدير مصدر مفهوم من الفعل المتقدم لئلا يكون الاسم الذي بعد "أو"، أي المصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوفا على الفعل المذكور قبلها، وذلك ممتنع.

الرابع:

جميع ما ذُكِرَ من النواصب العشرة تنصب بنفسها عند الكوفيين كما تقدم، أما البصريون فالنواصب عندهم أربعة لا غير، وهي: «**أن، ولن، وإذن، وكي**». وما سواها من النواصب فإنه ينصب بواسطة أن مضمرة، إما وجوبا، وإما جوازا.

فالذي ينصب بأن مضمرة جوازا حرف واحد فقط وهو «**لام التعليل**» وتُسمى أيضا «**لام كي**».

والذي ينصب بأن مضمرة وجوبا باقي الأحرف الخمسة، وهي «**لام الجحود، وحتى، وفاء السببية، واو المعية، وأو**».